معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية : واقعها وآفاقها المستقبلية

إعداد
مسيف جميل مسيف

إشراف
محمود الجعفري

تموز 2000

M A S

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية

واقعها وآفاقها المستقبلية

إعــداد

مسيف جميل مسيف

إشراف

د.محمود الجعفري

تموز 2000

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانع القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

أحمد قريع، ادمون عصفور (الرئيس)، أنيس فوزي قاسم، جورج العبد، حسن ابو لبدة (أمين السر)، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، مريم مرعي، ناديا حجاب، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، اسماعيل الزبري، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2000 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055،
بريد إلكتروني: MAS@planet.edu/ الصفحة الالكترونية: www.palecon.org

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية

واقعها وآفاقها المستقبلية

إعـــداد

مسيف جميل مسيف

إشراف

د.محمود الجعفري

تموز 2000

التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية

إعداد: مسيف مسيف: باحث مساعد غير متفرغ، ماس

إشراف: محمود الجعفري: زميل باحث في ماس، واستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن يونس ابو شمالة (عربي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
تموز، 2000
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــــــــــــم

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني سواء من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي، فقد شكلت نسبة التجارة الخارجية إلـــى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني عـــــام 1998 اكثـــر مـــن 70%. ويعاني قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني من تشوهات هيكلية عميقة ناجمة عن سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية، وتتلخص ملامحها الرئيسة في ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات، ومحدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي لم تزد نسبتيها عام 1998 عن 21%، وارتفاع درجة تركز المبادلات التجارية حيث تشكل نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل أو عبرها نحو 90% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية، في حين لم تزد نسبة التبادل التجاري الفلسطيني مع الدول العربية عن 2% ومع بقية دول العالم عن 8 .%.

وبالنظر إلى الدور الهام لقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني، ليس فقط لحفز النمو الاقتصادي عبر تلبية الطلب الاستهلاكي والإنتاجي وتسويق المخرجات، وإنما أساساً لعمق تأثيراتها البنيوية على مجمل الاقتصاد الفلسطيني. وبالرغم من اهتمام المعهد منذ إنشائه بإجراء ونشر عدد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية الفلسطينية، فقد أولى المعهد في خطته البحثية لعامي 1999 و2000 اهتماماً خاصاً لأبحاث السياسات التجارية، مستهدفاً تحديد وتحليل مختلف العوامل التي تؤثر على عملية التدفق التجاري الفلسطيني استيراداً وتصديراً، وذلك بغية التمكن من استشراف البدائل والخيارات المتاحة التي تساعد صانعي القرار الفلسطيني في بلورة سياسات تجارية ملائمة، قادرة على إطلاق عملية تصحيح هيكلي، تعيد هيكلية العلاقات التجارية بشكل يمكن هذا القطاع الرئيسي من لعب دوره الاقتصادي الحيوي في حفز النمو والتأسيس للتنمية المستدامة .

وأعطى المعهد الأولوية للتصدي لمشكلة محدودية دقة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية وتفاوت تقديراتها بين مختلف الجهات والأطراف، وسعى لإعادة تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى تقديرات اكثر واقعية

وموثوقية. وقد نجح في إعادة تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية بالاعتماد على التحليل الكمي لخصائص الاقتصاد الفلسطيني ودور التجارة فيه، وتم نشر النتائج في الدراسة المعنونة "بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير ."

واستناداً إلى التقديرات الجديدة لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، أجرى المعهد سلسلة من الدراسات التطبيقية الهادفة إلى الإسهام في تشخيص واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع الشركاء التجاريين الرئيسيين الحاليين والمحتملين، واستشراف آفاق نموه وتطوره على المستويين الكلي والجزئي، لمساعدة صانعي القرار في بلورة سياسات تجارية ثنائية ترتكز على تبادل المنافع وتوازنها .

واحتل موضوع التجارة الفلسطينية – الإسرائيلية الأولوية في أبحاث السلسلة لكون إسرائيل تمثل الشريك التجاري القسري الأكبر، ولكون نمط العلاقات التجارية القائم معها يشكل المشكلة الفلسطينية الأكبر بالنسبة لمجمل عملية التنمية الاقتصادية. وجاءت بعدها دراسة العلاقات التجارية الفلسطينية– الأردنية والفلسطينية– المصرية، لأهميتهما المستقبلية للتجارة الخارجية الفلسطينية .

وعلى الرغم من اشتراك الدراسات الثلاث في المنهجية من حيث استخدامها أسلوب التحليل الكمي ومعادلات التوافق والترابط والجاذبية، لاستشراف حجم ومجالات التبادل التجاري على المستوى الكلي وعلى مستوى المجموعات السلعية، ولتقدير إمكانات وآفاق النمو والتطور المستقبلي ومتطلباته. إلا أن هذه الدراسات قد اختلفت في أهدافها .

حيث سعت الدراسة الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية – الإسرائيلية إلى استشراف إمكانات وسبل إعادة هيكلية العلاقات التجارية الفلسطينية – الإسرائيلية الموروثة عن الاحتلال، بما يسمح بكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تسوية الصراع وتطور علاقات التعايش السلمي تفترض بالضرورة تصحيح تلك العلاقات، وتطوير نمط جديد لها يختلف جذريا عن النمط السائد ليرتكز أساساً على تبادل المنافع وتوازنها.

فيما استهدفت الدراستان الخاصتان بالتجارة الفلسطينية مع كل من الأردن ومصر

استشراف سبل استعادة فلسطين لعلاقاتها التجارية والاقتصادية بمحيطها العربي، من خلال دراسة واقع وإمكانات ومجالات تطور التبادل التجاري بين فلسطين وكل منهما على المستويين الكلي والقطاعي .

ورغم الطابع التكاملي للدراسات الثلاث ووجود قواسم مشتركة بينها، سواء تلك المتصلة بالبيانات الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وقطاع التجارة الخارجية، أو تلك المتعلقة بمنهجية البحث واستخدام أسلوب التحليل الكمي / معادلات التوافق والترابط والجاذبية /. إلا أن المعهد آثر نشر هذه الدراسات كأجزاء منفصلة، مع تكرار الفصل المتعلق بواقع وتطور التجارة الخارجية الفلسطينية في كل منها. وذلك لعدة اعتبارات أقلها شأناً ضخامة الحجم والتداخل الذي يزيد من صعوبة الإفادة منها، خصوصاً وأن هدف المعهد التسهيل على صانعي القرار، ومساعدتهم بالإلمام التفصيلي الضروري لصياغة السياسات التجارية الثنائية، وبلورة الخطط والبرامج العملية التي تمكنهم من تعظيم المكاسب وتقليص الخسائر .

تتصل هذه الدارسة من البرنامج البحثي بالتجارة الفلسطينية – المصرية، وتنفرد بميزة خاصة، فعلاوة عن كونها أول دراسة تتناول العلاقات التجارية الفلسطينية – المصرية بهذا المستوى التفصيلي، فقد وفرت مدخلاً لتقدير إمكانات ومجالات وآفاق نمو العلاقات التجارية الفلسطينية – المصرية على المستوى الكلي وعلى مستوى المجموعات السلعية، للاسترشاد بها في بلورة سياسات وبرامج تنفيذية لتنمية هذه العلاقات. وقد تم التوصل إلى تقديرات لحجم ومجالات التجارة الممكنة مع مصر، من خلال محاكاة لتطور العلاقات التجارية المصرية – الأردنية خلال العقود الثلاثة الماضية على المستوى الكلي والتفصيلي، وذلك بالنظر إلى التشابه الكبير بين الاقتصاديين الفلسطيني والأردني. مما يبرر واقعية نشوء علاقات تجارية بين الاقتصاد الفلسطيني والمصري، شبيهة بتلك القائمة بين الاقتصاد الأردني والمصري .

ويمكن لهذه الدراسة كذلك أن تساعد صانعي القرار المصري والأردني، في بلورة السياسات الخاصة بهما لتطوير علاقاتهما التجارية الثنائية على المستويين الكلي والجزئي. حيث وفرت تقديرات مهمة لحجم ومجالات التبادل التجاري المصري – الأردني، في إطار محاولتها الوصول إلى تقديرات للتـــجارة الفلسطينية – المصرية .

ويثق المعهد في أن تعزيز العلاقات الفلسطينية – المصرية، يتم أساساً عبر توسيع

قاعدة المصالح المشتركة. ويأمل أن تساعد هذه الدراسة صانعي القرار في البلدين على الارتقاء بمستوى العلاقات التجارية والاقتصادية الفلسطينية – المصرية إلى مستوى علاقاتهما السياسية المتميزة .

وبصفتي مديرة المعهد أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للزميل مسيف مسيف، الذي بذل جهداً متميزاً لإنتاج هذا العمل البحثي الهام، واستحق عليه بجدارة درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة القدس، ضارباً بذلك مثالاً يحتذى للتعاون الخلاق بين المعهد والجامعة في جسر الفجوة بين البحث العلمي والتطبيقي من جهة، وبين الاحتياجات والأولويات التنموية للمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى .

كما يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور محمود الجعفري، رئيس وحدة أبحاث التجارة في المعهد، واستاذ الاقتصاد في جامعة القدس الذي أشرف على إنجاز هذا البحث وأولاه جهداً وعناية فائقة، حتى تم إنجازه بهذه الصورة المميزة .

وأود كذلك أن أعرب عن خالص التقدير لمعالي الوزير ماهر المصري وكادر وزارة الاقتصاد والتجارة، الذين كان لتعاونهم وملاحظاتهم العملية البناءة، أهمية كبرى في إثراء وتطوير هذه الدراسة .

كما أتوجه بالشكر العميق للمسؤولين في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الذين زودوا المعهد بالبيانات التي لولاها ما أمكن إنجاز هذا العمل البحثي .

والمعهد أيضاً مدين بالشكر والعرفان للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار – وصندوق المعونة الفنية TATF لتمويل إنجاز هذه الدراسة .

د. غانية ملحيس

مديـــــــــرة

المعهد

قواعد النشر في
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس

يعني معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر انتاجة من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسله من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة ابحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف وسلامة المنهجية العلمية وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.
6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث وبعد ذلك يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية. ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوى.

8. يتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويـــــــــــــــــــــــــات

1- مقدمة **1**

1-1 أهداف الدراسة 2

1-2 أهمية الدراسة 3

1-3 أسلوب البحث 4

1-4 محاور الدراسة 4

2- التجارة الخارجية الفلسطينية **6**

2ـ1 الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية 8

2-2 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية 13

2-3 تطور حجم الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية 15

2-4 التوزيع السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية 16

2-4-1 التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية *17*

2-4-2 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية *21*

2-5 الصادرات والواردات الخدمية 23

2-6 التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية 24

2-7 التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية 27

2-8 الميزان التجاري الفلسطيني 29

3- التجارة الخارجية المصرية **26**

3-1 مقدمة 26

3-2 السياسة التجارية المصرية 27

3-2-1 التطور والتغيرات في السياسة التجارية المصرية *28*

3-3 تطور وأهمية الصادرات والواردات المصرية
والميزان التجاري المصري 30

3-3-1 الصادرات *30*

3-3-2 الواردات *30*
3-3-3 الميزان التجاري *31*
3-4 التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية 32
3-4-1 التركيب السلعي للصادرات *32*
3-4-2 التركيب السلعي للواردات المصرية *33*
3-5 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية 34
3-6 الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لمصر والعالم 35
3-6-1 الصادرات *35*
3-6-2 الواردات *36*

4- تقييم إمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر **49**
4-2 واقع التبادل التجاري الفلسطيني المصري 38
4-2 مضمون مؤشر التوافق والترابط 38
4-3 مؤشرات التوافق والترابط والتشابه للتبادل التجاري بين مصر وفلسطين 40
4-4 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق الصادرات الفلسطينية إلى مصر 42
4-5 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق الواردات السلعية الفلسطينية من مصر 43
4-6 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق السلع بين مصر وفلسطين على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية. 44
4-7 تقييم إمكانات التبادل التجاري بين مصر وفلسطين 52

5- إمكانات التبادل التجاري السلعي بين الأردن ومصر **73**
5-1 التدفقات السلعية الفعلية، والمقدرة بين مصر والأردن على المستوى الكلي في ظل حرية التبادل التجاري 58
5-2 تقدير إمكانات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية 61
5-3 تقييم إمكانات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي في ظل حرية التبادل التجاري 67

6- النموذج الاقتصادي **69**
6-1 معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر 71
6-2 معادلات الجاذبية التجارية المقدرة للواردات الأردنية من مصر. 71
6-3 طريقة تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية
من مصر خلال الفترة 1995-1998 73
6-4 نتائج تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من وإلى
مصر من خلال النموذج الاقتصادي للفترة 1995-1998. 74
6-5 خيارات السياسة التجارية الفلسطينية مع مصر 76

7- الخلاصة والنتائج والتوصيات **105**
7-1 الخلاصة 79
7-2 النتائج 80
7-3 التوصيات 83
7-4 محددات الدراسة 84

الملحق الاحصائي **115**

المراجع **163**

قائمة الاشكال البيانية

الشكل 1: تطور الصادرات السلعية من الضفة الغربية وقطاع غزة
خلال الفترة 1968-1998 15
الشكل 2: تطور الواردات السلعية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة
خلال الفترة 1968-1998 16
الشكل 3: التوزيع الجغرافي للواردات السلعية الفلسطينية إلى الضفة
الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1968-1998 27
الشكل 4: تطور الميزان التجاري (السلعي والخدمي) للضفة الغربية
وقطاع غزة 28
الشكل 5: العجز في الميزان التجاري السلعي خلال الفترة 1968-1998 32

ملخص

تتناول هذه الدراسة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر خلال الفترة 1995–1998 وآفاقها المستقبلية في محاولة جادة لاستعراض واستشراف العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر، والتي بدأت بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي العام 1994.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها أول دراسة تبحث موضوع العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر بشكل مفصل، وفي وقت بالغ الأهمية من مرحلة التسوية السياسية، حيث يشكل موضوع تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية– المصرية ضرورة ملحة بالنسبة لفلسطين على المستويين السياسي والاقتصادي، كما يعتبر ذلك أكثر أهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تعمل على إعادة ترتيب وتنويع علاقاتها التجارية مع الأسواق المجاورة، وذلك من أجل توسيع قاعدة التجارة الخارجية الفلسطينية، وزيادة إمكانية فرص التصدير، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية والاستفادة من الاندماج في المحيطين الإقليمي والدولي، وبخاصةً في ظل توفر بيئة قانونية بعد تسلم السلطة الفلسطينية صلاحيتها في إدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1994.

كما تفيد الدراسة، أيضاً، في تطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية – المصرية، وذلك من خلال استخدام نموذج العلاقات التجارية الأردنية – المصرية، والاستفادة منه في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وفلسطين.

وتتركز أهداف الدراسة في تشخيص واقع وآفاق التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر، وتقدير حجم التبادل التجاري، واستشراف الإمكانات النظرية لمجالات وحجم التعاون الممكن على المستويين الكلي والجزئي، وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين، في محاولة للوصول إلى البدائل الممكنة، ووضع تصورات لخيارات السياسة الاقتصادية والتجارية بين اقتصادين أحدهما صغير (الضفة والقطاع)، والآخر كبير نسبياً (مصر)، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، والتجارة الخارجية.

ولإنجاز أهداف الدراسة، اتبع أسلوب التحليل الكمي الذي يتكون من شقين:

الأول: مؤشرات التوافق والترابط بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين، وذلك كشرط ضروري لاستكشاف واستشراف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين

في إطار حركة تبادل تجاري حرة. وتم اعتماد هذا الأسلوب في استكشاف الآفاق الممكنة بين مصر والأردن على المستويين الكلي والجزئي، لاستقراء الآفاق الممكنة بين فلسطين ومصر بسبب تعدد أوجه التشابه بين الاقتصادين في الأداء.

كما تم قياس مدى تطابق صادرات البلدين (فلسطين والأردن) مع واردات مصر، وكذلك تطابق صادرات البلدين مع صادرات مصر، وواردات البلدين مع واردات مصر، ومقارنة النتائج وتحليلها في ظل الواقع الفعلي للفترة 1995–1997، ومقارنتها في ظل حرية التبادل التجاري.

الثاني: استخدام نموذج الجاذبية التجارية، كأسلوب مكمل وكافٍ لتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين، وبسبب عدم وجود علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين (مصر وفلسطين) خلال الفترة 1970–1998 لم تتم صياغة وتقدير نموذج الجاذبية التجارية بينهما مباشرة، ولذا، فقد تم الاسترشاد بنموذج العلاقات التجارية بين مصر والأردن باستخدام المتغيرات الاقتصادية الأردنية في النموذج من منطلق تعدد أوجه التشابه والتماثل بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، وبناء عليه، وبعد استخدام بيانات التجارة الخارجية الأردنية المصرية لتلك الفترة، وتحديد العوامل التي تؤثر على تدفق السلع بينهما من خلال النموذج، تم استبدال المتغيرات الاقتصادية الأردنية بالمتغيرات الفلسطينية، وبهذا أمكن التنبؤ بالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على تدفق السلع بين فلسطين ومصر من جهة، ومن جهة أخرى تم استخدام هذا النموذج للتنبؤ بالتدفقات السلعية الفلسطينية من وإلى مصر في الفترة بين 1995–1998 نتيجة لتوفر بيانات فلسطينية عن التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر على مستوى المجموعات السلعية.

لقد ساعد هذان الأسلوبان في إيجاد بيانات عن التجارة الخارجية الفلسطينية–المصرية، تخدم صانعي القرار في فلسطين والأردن ومصر، بالإضافة إلى أن هذه البيانات وفرت للأبحاث الأخرى كماً هائلاً من المعلومات والعلاقات التجارية والاقتصادية بين كل من مصر والأردن من جهة، ومصر وفلسطين من جهة ثانية.

وقد جاءت نتائج الدراسة وفقاً للأسلوبين المتبعين منسجمة ومكملاً بعضها بعضاً، ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

- ✧ فيما يتعلق بمؤشرات التوافق والترابط على المستوى الكلي أظهرت النتائج أنه يمكن لمصر أن تستورد من فلسطين ما بين 20%–52% من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية (87–273

مليون دولار)، كما يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12%- 35% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية (272-780 مليون دولار)، وذلك في ظل حرية التبادل التجاري، كما أن حجم التجارة يمكن أن يتضاعف عشر مرات عن الواقع الفعلي إذا تمت إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية.

- ✧ بالنسبة لنتائج مؤشرات التوافق والترابط على المستوى السلعي، فان هناك إمكانية وآفاقاً لزيادة فرص التصدير في ثلاث مجموعات سلعية من أصل عشر مجموعات، وهذه المجموعات هي مجموعة السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة، مثل المنسوجات، والقطن، والأحذية، ومجموعة المواد الكيماوية مثل الأدوية، ومواد التنظيف، والصباغة، ومجموعة الوقود والطاقة.

- ✧ وفيما يتعلق بنتائج نموذج الجاذبية التجارية فقد تبين الآتي:

  - أن الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الأسعار في البلدين من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر وتحد من تدفق الواردات المصرية إلى فلسطين
  - أن الناتج المحلي الإجمالي المصري له تأثير على تدفق الصادرات الفلسطينية إلى مصر.
  - أن حجم التبادل التجاري الفلسطيني - المصري الفعلي والمقدر وفقاً للنموذج لن يزيد على 80% من حجم التجارة الأردنية المصرية الذي يشكل 0.1% من الحجم الكلي للتجارة الخارجية للبلدين في ظل الواقع الحالي (120 مليون دولار فعلي مقارنة بحجم التجارة الخارجية المصرية بـــ 25 مليار دولار).
  - أن المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية كانت وما زالت أهم العوامل التي تحد من التدفقات السلعية بين مصر وفلسطين أو مصر والأردن.

- ✧ أن حجم التجارة الفلسطينية - المصرية لن يتجاوز حجم التجارة الأردنية في ظل الواقع الحالي، ما لم تزل كافة العوائق والقيود غير الاقتصادية التي يمكن أن تزيد من حجم التجارة بين الأردن ومصر من جهة، وفلسطين ومصر من جهة أخرى.

وبناءً على هذه النتائج تم التوصل إلى خيارات السياسة التجارية الممكنة يتمثل أهمها في ما يلي:

- ان هناك حاجة إلى تحرير التجارة على نطاق واسع، وإزالة كافة القيود والمعوقات، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير بين مصر وفلسطين، والأردن ومصر.
- إن كسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية مصلحة فلسطينية – مصرية، وعليه، فان على الطرفين تنسيق سياساتهما واتخاذ إجراءاتهما في هذا المجال.
- تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق، وتمكين الجانب الفلسطيني من استخدام البنية التحتية المصرية، للاستفادة منها في مجالات التصدير والاستيراد.
- إنشاء مشاريع مشتركة بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادين أمام المنتجات الأجنبية في السوقين المصرية والفلسطينية.
- البحث عن مشاريع مشتركة وتشجيع الاستثمار والتجارة الحدودية، وخاصة في منطقة شمال سيناء وقطاع غزة.

نستخلص مما سبق، أن التوجه نحو تطبيق هذه التوصيات سيساعد كلا البلدين على التخصص والتنويع في منتجات التصدير والاستيراد للمجموعات السلعية التي تزيد فيها إمكانية وفرص التبادل التجاري.

وينطبق هذا على مشاريع الوقود والطاقة لتغيير مسار التجارة فيها، بحيث تستورد فلسطين هذه السلع بشكل مباشر من مصر، بدلاً من استيرادها من إسرائيل التي تعيد تصدير هذه السلع إلى السوق الفلسطينية.

1- مقدمة

كان التأسيس لعلاقات تجارية واقتصادية بين مصر وفلسطين منذ منتصف التسعينيات من أهم الأهداف التي سعت السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيقها، ويعتبر هذا الأمر أكثر أهمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بالنسبة لفلسطين، كونها تسعى لإعادة ترتيب وتنويع علاقاتها التجارية مع دول الجوار، وذلك من أجل توسيع قاعدة التجارة الخارجية الفلسطينية وزيادة المكاسب المتوقعة، وكسر احتكار إسرائيل لقطاع التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ورغم تبعية قطاع غزة إدارياً لمصر خلال الفترة 1948-1967 إلا أنه ظل يمثل وحدة مستقلة عن الاقتصاد المصري خلال الفترة 1948-1967 . كما تعاملت الحكومة المصرية مع سوق القطاع كمنطقة تجارة حرة في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد المصري يتبع نظام الاقتصاد الموجة، وبذلك عملت مصر على فتح أسواق جديدة لصادرات قطاع غزة لتخفيف الصعوبات التي واجهها منذ العام 1948 بسبب عزله عن باقي أجزاء فلسطين، حيث كانت الروابط الاقتصادية منعدمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة المفصولين جغرافيا بوجود إسرائيل.

وتكونت صادرات قطاع غزة خلال تلك الفترة، من فائض المنتجات الزراعية والصناعات التقليدية الحرفية, أما الواردات، فكانت تشمل سلعاً استهلاكية، ومواد تموينية ووقوداً وسلعاً وسيطة للإنتاج الزراعي، والمنسوجات، والمدخلات الأساسية, وكانت صادرات الحمضيات تشكل اكثر من 90%، من صادرات قطاع غزة خلال فترة الستينيات فقد بلغ معدل عائداتها 12 مليون دولار سنويا، وكانت دول أوروبا الأكثر استيراداً من قطاع غزة.

من جهة أخرى، تضاعف حجم الواردات السلعية خلال الفترة من 1950-1967من 2.3 مليون دولار إلى 28 مليون دولار، وكانت تتم تغطية العجز في الميزان التجاري من تحويلات العاملين في الخارج، ومساعدات وكالة الغوث(9.2 مليون دولار1966) لتمويل الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وخصوصا الغذائية منها (العجلة 1992 وخلوصي 1967).

وبوقوع بقية أجزاء الوطن الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران 1967، توقفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل نهائي بين قطاع غزة ومصر سواء لجهة الاستيراد منه أو عبره أو التصدير إليه أو عبره. ومع بدء العلاقات الاقتصادية بين مصر وبين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

وفقا للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي المعروف باسم بروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقع العام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تدفقت بموجبة السلع المصرية إلى الأسواق الفلسطينية، وتشير البيانات المتوفرة إلى محدودية المبادلات التجارية بين فلسطين ومصر، والتي لا تزيد نسبتها على 1% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الفلسطينية, إضافة إلى ذلك، فان طبيعة العلاقات التجارية الناشئة لا تزال أحادية الجانب، وتميل بشدة لصالح مصر في العامين 1996 و1997 حيث انه لم يتم خلالهما تدفق صادرات سلعية فلسطينية تذكر إلى مصر، وعلى العكس من ذلك، فقد بلغت الواردات السلعية الفلسطينية من مصر في الأعوام 1995 و1996 و1997 (30،19،10) مليون دولار على التوالي, معظمها من الحيوانات الحية، والأغذية، والسلع المصنعة التي بلغت قيمة المستوردات منها اكثر من 27 مليون دولار، وتشير التقديرات إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من مصر خلال العام 1998 وصلت إلى اكثر من 40 مليون دولار مع ملاحظة أن غالبية الواردات من مصر تتجه إلى قطاع غزة، وجزء محدود منها إلى الضفة الغربية.[بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني]

إن بدء العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وفلسطين في السنوات الأخيرة، وتوفر الظروف لامكانية تنمية تلك العلاقات بما تمثله من أهمية إقتصادية وسياسية يدعوان إلى تشخيص الواقع الحالي للعلاقات التجارية بين فلسطين ومصر، وتحليل الأسباب التي تعيق نمو حجم التبادل التجاري الفلسطيني- المصري, وخاصة في ظل وجود توجهات حالية من قبل الحكومتين لتنشيط التبادل التجاري وتنظيمه, إضافة إلى مساع مصرية وفلسطينية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.

1-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. تحليل واقع التجارة الخارجية الفلسطينية-المصرية (السلعية) و توقعاتها المستقبلية.
2. تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين.
3. تحديد المعوقات التي تحول دون تطور التبادل التجاري الفلسطيني المصري.
4. محاولة استشراف البدائل الممكنة لنمو هذه العلاقات في ظل الظروف الطبيعية، وتقدير الجدوى الاقتصادية لذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تحليل طبيعة السلع والخدمات المتدفقة بين اقتصادين أحدهما

صغير والآخر كبير نسبيا، وذلك باستخدام مؤشرات التوافق والترابط لتحديد مدى تطابق الصادرات الفلسطينية مع الواردات المصرية والعكس بالعكس, كما سيتم التعرف على المحددات الاقتصادية التي تساعد على نمو التعاون الاقتصادي كالتكامل والتخصص والتعاون في مجالات التسويق وإنشاء المشاريع المشتركة .

1-2 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

1. أنها الأولى التي تتناول واقع ومستقبل التجارة الخارجية الفلسطينية-المصرية بشيء من التفصيل.

يذكر انه لم تجر أية دراسة تتناول طبيعة ومستقبل العلاقات التجارية والاقتصادية بين فلسطين ومصر, غير انه أشير إلى ذلك من خلال بعض الدراسات التي تناولت التجارة الخارجية في ظل الاحتلال الإسرائيلي التي بينت أن تدفق السلع والخدمات بين مصر وفلسطين ما زال يتأثر بشكل كبير بالممارسات الإسرائيلية التي تتمثل بوضع العراقيل أمام نمو هذا التدفق.

2. أهمية بدء العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين لما في ذلك من مصلحة سياسية واقتصادية للطرفين، وخصوصاً في ظل توفر بيئة قانونية وتوقيع اتفاق أوسلو وملحقاته كبروتوكول باريس الاقتصادي.

إن بدء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وفلسطين, وبحكم العلاقة بينهما، يبرز أهميتها في الحد من احتكار اسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية من جهة, و لإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني للاستفادة من الإمكانات المتاحة في الأسواق العربية والعالمية من جهة أخرى.

3. للاستفادة من الاندماج في المحيطين الإقليمي والدولي لا بد من إعادة ترتيب العلاقات التجارية مع الدول العربية وعلى رأسها مصر والأردن.

وتنبع أهمية بدء العلاقات الاقتصادية مع مصر لتمتعها بمزايا متنوعة، إذ تعتبر من الأقطار المؤسسة لمنطقة التجارة العربية الحرة والتي شرعت بتنفيذ الترتيبات المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية مطلع العام 1998، وتحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية خلال الفترة 1999-2002، إضافة إلى ذلك، فإن مصر عضو في الشراكة الأوروبية-المتوسطة، وعضو في منظمة التجارة العالمية، كما أنها مرتبطة باتفاق تجاري مع إسرائيل التي تعيد تصدير بعض المنتجات المصرية إلى أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبناء على ما تقدم، فان لفلسطين مصلحة في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مصر لتوسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية والتجارية المباشرة مع مصر والدول العربية، وتهيئة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج في المحيطين الإقليمي والدولي, انطلاقا من الحاجة الفلسطينية الملحة لبلورة سياسة تجارية فلسطينية مع الدول المجاورة.

1-3 أسلوب البحث

- ✧ لإنجاز أهداف الدراسة سيتم استخدام أسلوب التحليل الكمي لتحديد حجم وأصناف السلع والخدمات المتدفقة بين البلدين، والعوامل الاقتصادية المؤثرة في ذلك، مع عدم إغفال الدور السياسي المؤثر في تاريخ العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين, ونظرا للتشابه والتماثل بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، فسيتم الاسترشاد بنموذج العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية-المصرية للتدفقات السلعية، وذلك لتحليل آفاق وإمكانيات التعاون الاقتصادي بين مصر وفلسطين.
- ✧ اختبار التوافق والترابط للصادرات والواردات الأردنية والمصرية، ومعادلات الجاذبية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر، والطلب على الواردات الأردنية من مصر، يهدف إلى تقدير حجم التبادل السلعي الممكن بين مصر والضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حرية التبادل التجاري بين البلدين.
- ✧ عرض البدائل والخيارات المحتملة لخيارات السياسة الاقتصادية والتجارية الفلسطينية تجاه مصر، وتحديد مستوى الصادرات والواردات على اعتبار أن مصر تمتاز **بسوق كبيرة نسبيا**[1] مقارنة بالسوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1-4 محاور الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم بحث تطور التجارة الخارجية المصرية-الفلسطينية وتركيبتها السلعية خلال الفترة 1968-1998 وفقا للتقسيم التالي:

أ. الفترة 1968-1994 (تخللت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية عديدة قبل الدخول في فترة

[1] سوق كبيرة نسبياً : يقصد هنا بأن السوق المصرية تمتاز بارتفاع حجم الطلب والإنتاج والصادرات والواردات وعدد السكان مقارنة بالسوق الفلسطينية.

التسوية السياسية)

ب. الفترة 1995–1998 (فترة التسوية السياسية والاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين المصري والفلسطيني، وارتباط العلاقات الاقتصادية بينهما ضمن إطار البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس العام 1994 بالإضافة إلى مذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين بعد العام 1995.

جـ. العوامل المحددة لتدفق السلع والخدمات بين الجانبين (صياغة النموذج الاقتصادي)

د. إمكانية تطوير العلاقات التجارية، وزيادة فرص التصدير للمنتجات السلعية لكل جانب.

2- التجارة الخارجية الفلسطينية[2]

يهدف هذا الفصل إلى رصد أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية، خلال الفترة من 1968-1998، مع التركيز على الفترة من 1995-199، وذلك من خلال تحليل بعض السمات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، ووضع أداء التصدير والاستيراد في سياق التطورات الأخيرة، لتحديد العوامل التي تحكم نشاط التصدير والاستيراد، وتأثير ذلك على الأداء الفعلي للتجارة الخارجية الفلسطينية، والأثر الفعلي لذلك على الأداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني.

وقد تم تقسيم الفترة 1968-1998 إلى ثلاث فترات رئيسة، لخصوصية كل فترة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وبما أثرته على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص، وجاءت هذه الفترات كما يلي:-

1. الفترة 1968-1987

تخللت هذه الفترة بعد احتلال بقية الأراضي الفلسطينية، تغيرات سياسية واقتصادية أثرت على مجمل أداء الاقتصاد الفلسطيني ونموه، فكانت إسرائيل تتعامل مع السوق الفلسطينية كامتداد لسوقها وعززت إحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، وخلال هذه الفترة توقفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل نهائي بين قطاع غزة ومصر، سواء من جهة الاستيراد من مصر أو التصدير إليها، فيما استمرت العلاقات مع الأردن وفقاً لأحكام التجارة الداخلية، ولكن في ظل سيطرة إسرائيلية مستمرة على الاقتصاد الفلسطيني.

---

[2] قامت وحدة أبحاث التجارة الخارجية في المعهد بإعداد هذا الفصل ليكون فصلاً مشتركاً في دراسات التجارة الفلسطينية مع كل من مصر والأردن وإسرائيل.

2. **الفترة 1988-1994**

تأثر الوضع الاقتصادي الفلسطيني في هذه الفترة بتطورات الوضع السياسي، وبخاصة مع بدء الانتفاضة الفلسطينية، وسياسة المقاطعة الفلسطينية للبضائع الإسرائيلية، وسياسة إسرائيل التقييدية لحركة الأشخاص والسلع، والعقوبات الجماعية، وفك الارتباط مع الأردن، وسياسة الإغلاقات المتكررة، والحصار الذي كانت تفرضه إسرائيل، بالإضافة إلى بدء عملية التسوية السياسية مطلع التسعينيات.

3. **الفترة 1995-1998**

وهي الفترة التي تلت توقيع اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي الذي تم بموجبة تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة، وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي في نيسان العام 1994، وبهذا أصبح اتفاق باريس الاقتصادي هو الإطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، والذي يتم على أساسه تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج.

2 ـ1 الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية

رغم مرور أكثر من ست سنوات على اتفاق باريس الاقتصادي (البروتوكول الاقتصادي) الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والذي دخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه، فإنه لم يطرأ أي تطور إيجابي على الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة والقطاع، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ما زالت شديدة الاختلال، وغير متكافئة، وتميل لمصلحة إسرائيل، وذلك على الرغم من الإدراك الكامل لوجود العديد من القيود والعوائق التي تضمنها البروتوكول الاقتصادي، والتي يفترض أنه سعى لتصحيحها تدريجيا عبر توسيع الهوامش المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي جاءت استمراراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل منذ العام 1967. كما أن الصلاحيات الممنوحة بموجب البروتوكول الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع ما زالت محدودة،

إضافة إلى العديد من القيود والعوائق التجارية التي تضمنها البروتوكول والتي لم تكن موجودة رسمياً قبل العام 1994، وبخاصة تلك المفروضة على التجارة الزراعية، كما أصبح بروتوكول باريس الاقتصادي إطارا ومرجعاً لعقد وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأقطار الأخرى. (ماس MAS,1998;Kessler,1999;1996).

وعلى عكس ما كان متوقعاً منذ بدء المرحلة الانتقالية، تبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسة المتاحة للسنوات 1994–1998 أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر، فقد أخذ كل من الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستهلاك الفردي، والدخل الفردي (بالقيم الثابتة) بالتناقص المستمر، وصاحب ذلك زيادة في معدلات البطالة والتضخم (الجعفري، 1998; أنظر أيضاً منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح القوى العاملة أعداد متنوعة، والأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية). كما أن الاعتماد الفلسطيني ازداد على الخارج عموماً، وعلى إسرائيل خصوصاً، فقد ازدادت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 37% في العام 1992 إلى حوالي 50% في العام 1997، ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الاستهلاك لتصل إلى أكثر من 60% في العام 1996، بعد أن كانت لا تتجاوز 45% في العام 1992. في المقابل، لم ترتفع نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ضئيلة للغاية، حيث ارتفعت من 9% في العام 1992 إلى حوالي 12% في العام 1997، وقد نتج عن ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري السلعي من 902 مليون دولار في العام 1992 ليصل إلى 2080 مليون دولار في العام 1998.

أما العجز في الميزان التجاري (السلع والخدمات) فقد تضاعف أكثر من تسع مرات خلال الفترة 1992–1997، إذ ارتفع من 92 مليون دولار إلى 955 مليون دولار خلال تلك الفترة. وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3% في العام 1992 إلى حوالي 23% خلال العامين 1996 و1997، وتعتبر هذه النسبة عالية عند مقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية لكل من الأردن وإسرائيل والتي كانت 3% و10% على الترتيب. (دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية،1995–1998). وخلال هذه الفترة، تعمق احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية، إذ ارتفعت نسبته من 85% في العام 1991 إلى أكثر من 90% في العام 1998، فالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل (سلع وخدمات) تزيد عن 96% من مجمل الصادرات الكلية، أما الواردات من إسرائيل فإن نسبتها تعادل 90% من مجمل الواردات الكلية. في المقابل، تراجعت نسبة الصادرات الفلسطينية الموجهة إلى الأردن من مجمل الصادرات الكلية من 20% في العام 1992 لتصل إلى أقل 5% في العام 1998، كما بقيت نسبة الواردات السلعية الفلسطينية من الأردن إلى مجمل الواردات الكلية ثابتة (1%).

وتدل هذه المؤشرات على زيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل من جهة، وعلى حدوث تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، حيث ازداد الطلب على المدخلات اللازمة للبناء كالحديد والأسمنت، نتيجة للتوسع في عملية الإعمار وإعادة البناء، ونتيجة لعجز القاعدة الإنتاجية عن توفير تلك السلع.

هنا، تبرز ملاحظات وتساؤلات عدة يمكن إثارتها حول أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-1998 تتمثل فيما يلي:

أ. محدودية الهوامش المتاحة للجانب الفلسطيني في بروتوكول باريس الاقتصادي، ما يجعل هدف تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هدفاً صعب المنال، وبخاصة في ضوء استمرار السيطرة الإسرائيلية على المنافذ الخارجية وتحكمها بسوق العمل الفلسطيني.

ب. عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها في الاتفاقات المبرمة، وعدم وجود آلية دولية لإجبارها على تنفيذ الاتفاقيات، أو الاستعاضة عن ذلك بإجراءات دولية تنهي ارتهان الجانب الفلسطيني بإسرائيل، عندما تمتنع الأخيرة عن الوفاء بالتزاماتها، أو تلزمها بالتعويض عن الخسائر التي تلحق بالجانب الفلسطيني من جراء ذلك.

جـ. عدم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة زمنية لتقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم مراعاة عنصر الزمن في التطبيق التدريجي.

د. جاء التنفيذ الإسرائيلي للاتفاق محبطاً للآمال، حيث تم عزل وفصل اقتصاد الضفة الغربية عن قطاع غزة، وعن القدس ما أدى إلى تعميق ارتباطهما بإسرائيل دون أن تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من اتخاذ إجراءات عملية تحول دون ذلك.

هـ. سارت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل منذ العام 1968 وفق معادلة تتلخص في استيراد السلع والخدمات من إسرائيل، من جهة، وتمويل هذه الواردات من عائدات صادرات العمل إلى إسرائيل، ومن تحويلات العمالة الفلسطينية في الدول العربية، وكذلك من المساعدات الخارجية، من جهة أخرى. وقد تعمقت هذه المعادلة مع بدء المرحلة الانتقالية، بحيث أصبح تمويل الواردات يعتمد، أيضاً، على الدعم المالي الذي تحصل عليه السلطة الوطنية الفلسطينية من الدول المانحة لتمويل عملية الإعمار وإعادة البناء، حيث تشكل الواردات من إسرائيل أكثر من 90% من مجمل الواردات الفلسطينية التي تزايد حجمها بشكل ملحوظ. ولهذا، فان العجز المتزايد في الميزان التجاري الفلسطيني، جاء بسبب نمو الفجوة بين الصادرات السلعية

والواردات التي تنمو باطّراد من جهة، واعتماد الموازنة الفلسطينية على تمويل جزء مهم من نفقاتها على حصيلة المقاصة الضريبية، من جهة أخرى، علماً ان حصيلة المقاصة تشمل ضرائب الاستيراد التي تجبيها إسرائيل (VAT)، وضرائب الشراء، والجمارك المفروضة على المستوردات الفلسطينية عبر إسرائيل وعبر منافذ العبور مع الأردن ومصر، وما زالت حصيلة المقاصة تشكل أكثر 40% من مجمل إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

و. بافتراض أن عملية تنويع مصادر الاستيراد من غير إسرائيل تعتبر ممكنة نظريا في ظل الاتجاه العالمي لتحرير التجارة، فإن عملية تحويل اتجاه الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق المجاورة والدولية تتطلب إعادة هيكلة الإنتاج الفلسطيني، بحيث تتوافق الصادرات السلعية الفلسطينية مع الطلب على الواردات السلعية للأسواق العربية والعالمية نوعاً وجودة وسعراً في ظل المستجدات في بيئة التجارة الدولية.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للفترة 1994 – 1998 ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، ما تسبب في محدودية مرونته على التغير وفقاً للتغيرات في الظروف المحيطة، فأداء واتجاه المؤشرات الاقتصادية في فترات الإغلاق والحصار الشامل لا تختلف كثيراً عنها خلال فترات الانفتاح وتخفيف القيود الإسرائيلية على حركة السلع والخدمات والعمالة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل. ولذلك، ينبغي صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين وإسرائيل وفق أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المستهدفة، بكل ما يعنيه ذلك من متطلبات إعادة الهيكلة، للاستجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وتتطلب هذه العملية بلورة استراتيجيات فلسطينية واضحة الأهداف، لتطوير القطاع التجاري، عبر تنويع العلاقات التجارية الفلسطينية، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية.

2-2 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية

يستدل من المؤشرات الواردة في الجدول رقم (1) مدى أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كما تعكس هذه المؤشرات الأداء الاستثنائي للاقتصاد الفلسطيني، والذي يتحدد مستوى واتجاه متغيراته الاقتصادية الكلية بناء على السياسات التجارية والنقدية والمالية السائدة في أسواق التصدير والاستيراد وبخاصة إسرائيل. وما يعني مدى حساسية الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العمالة في الضفة والقطاع وارتباطهما بظروف العرض والطلب الخارجية.

وتبدو نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-1998 مرتفعة، عند مقارنتها بالاقتصادات النامية التي لا تزيد على 50% (لاشين،1999). ويعكس هذا الأمر مدى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لفلسطين، إذ ما زالت تلك النسبة أعلى من 100% بالنسبة لقطاع غزة، وأقل من ذلك بقليل بالنسبة للضفة الغربية، كما أن معامل الارتباط بين حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي زاد عن 95% خلال الفترات المذكورة في جدول رقم (1)، فكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ازداد أثر الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية في عملية التنمية. وستقوم الدراسة بفحص وتتبع اتجاه التطورات التي حدثت في مكونات التجارة الخارجية الفلسطينية ومعرفة الروابط الأمامية والخلفية من جهة، وتأثير السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للدول والأسواق المستوردة للسلع والخدمات الفلسطينية، والمصدرة للسلع والخدمات إلى الأسواق الفلسطينية، من جهة أخرى. وبمقارنة هذه النسب الواردة في جدول رقم (1) نجد أن معامل التجارة الخارجية لفلسطين بالنسبة للدول العربية والنامية يعطي دلالة واضحة على مدى اعتماد اقتصاديات الضفة والقطاع على إسرائيل، فعلى سبيل المثال، تشكل نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 1997 لبعض الدول كما يلي: اليابان (10%)، الولايات المتحدة (7%)، مصر(20%)، الأردن(50%)، إسرائيل (25%) (International Financial Statistics,1998).

كما يعبر الارتفاع الحاد في نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي (اكثر من 60% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة 1995-1998، عن ضعف المقدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي من جهة، ويعبر من جهة أخرى عن ارتفاع القوة الشرائية التي تتوفر من خلال تحويلات العاملين في الخارج، وهي عبارة عن الدخول الناتجة خارج إطار الاقتصاد القومي. وهكذا، يزداد اعتماد الاستهلاك الخاص والحكومي على الواردات، فقد ارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الاستهلاك من 40% خلال الفترة 1988-1994 إلى أكثر من 60% خلال الفترة 1995-1998، وتعكس هذه المؤشرات زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات. وبينما كانت معدلات النمو في الصادرات السلعية تتذبذب من سنة إلى أخرى، كانت معدلات النمو للصادرات الخدمية تتزايد من سنة إلى أخرى، وكانت نسبة الصادرات السلعية والخدمية في الضفة الغربية إلى مجموع الصادرات الفلسطينية تزيد عن 65%. كما تعكس التذبذبات في معدلات النمو للصادرات السلعية والخدمية حقيقة التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، فقد انخفضت معدلات النمو في الصادرات السلعية بشكل ملحوظ خلال الفترة 1988-1994، أي خلال فترة الانتفاضة. في المقابل، أظهرت الصادرات الخدمية معدلات نمو متزايدة من فترة إلى أخرى، وتعكس هذه المؤشرات مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والخارج والتي تعتبر من أهم مكونات الدخل القومي المتاح للتصرف.

أما في جانب الواردات، فان معدلات النمو كانت تتزايد لكل من الواردات الخدمية والواردات السلعية، حيث تضاعف معدل الواردات السلعية والخدمية في كل من الضفة والقطاع خلال الفترة 1988-1998، وكانت نسبة الواردات السلعية والكلية إلى الدخل القومي تزداد مع الزمن، ما يشير إلى مدى اعتماد الاستيراد على الدخل.

2-3 تطور حجم الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية

كانت الصادرات السلعية تنمو خلال الفترة 1968 -1998 بمعدل 2.1% سنوياً في الضفة الغربية، و1.6% سنوياً في قطاع غزة، وبينما كان معدل الصادرات السلعية في الضفة الغربية 127 مليون دولار خلال الفترة 1968 -1987، فقد ارتفع إلى 173 مليون دولار خلال الفترة 1988-1994 وإلى أكثر من 230 مليون دولار خلال الفترة 1995-1998. أما في قطاع غزة، فقد تراجعت الصادرات من 100 مليون دولار خلال الفترة 1968-1987، إلى حوالي 94 مليون دولار خلال الفترة 1995-1998. وإذا كانت الصادرات السلعية لم تشكل سوى 35% في الضفة الغربية من الصادرات الكلية، فإنها كانت لا تزيد عن 40% في قطاع غزة خلال الفترتين 1968-1987 و1995-1998، أما خلال الفترة 1988-1994 فقد انخفضت أهمية الصادرات السلعية إلى الصادرات الكلية إلى حوالي 15% في قطاع غزة، والى أكثر من 25% في الضفة الغربية، ويعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على تدفق السلع من الضفة والقطاع إلى أسواق التصدير، في الوقت الذي لم تفرض أية إجراءات على تدفق صادرات الخدمات الرئيسة، وهي العمالة، إلى أسواق التصدير، وبخاصة إلى إسرائيل. ويبين الشكل رقم (1) تطور الصادرات السلعية من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1968- 1998.

الشكل 1: تطور الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1968-1998

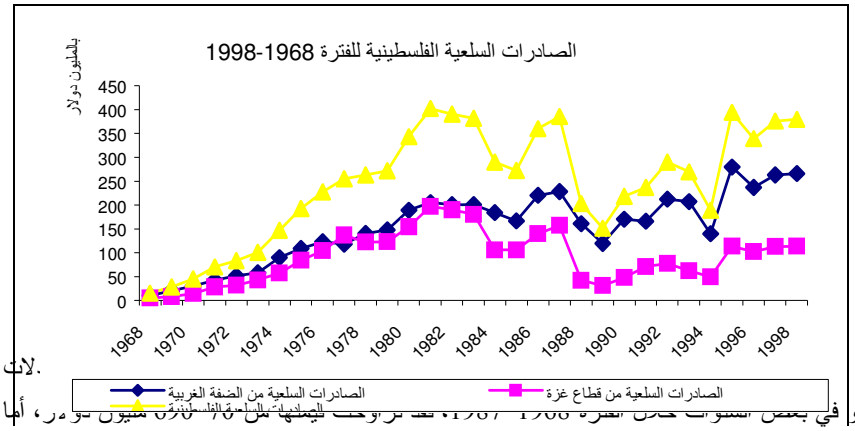

لات.

النمو في بعض السنوات خلال الفترة 1968-1987، فقد تراوحت قيمتها من 70-690 مليون دولار، أما

خلال الفترة 1988–1998 فقد كان الاتجاه العام للواردات السلعية متزايداً باستمرار ليصل معدلها الى 839 مليون دولار خلال الفترة 1995–1998. أما في قطاع غزة، فقد كان اتجاه الواردات السلعية مشابهاً لما هو عليه الوضع في الضفة الغربية إذ تضاعف معدل قيمتها من 200 مليون دولار خلال الفترة 1988–1994 إلى 800 مليون دولار خلال الفترة 1995–1998، ويبين الشكل (2) تطور الواردات السلعية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1968–1998.

الشكل 2: تطور الواردات الفلسطينية خلال الفترة 1968–1998

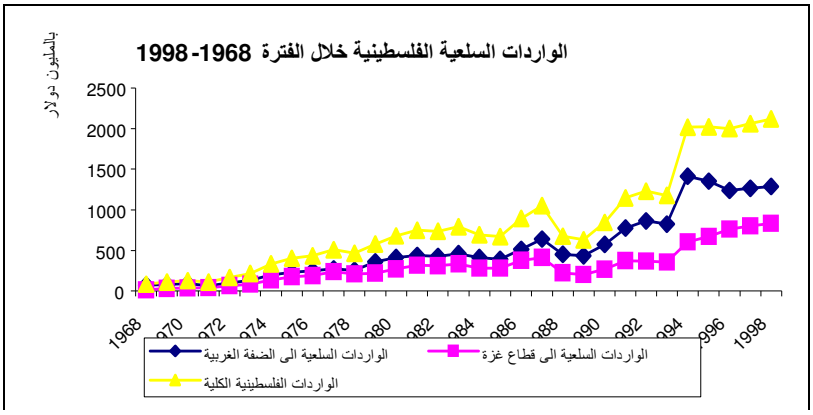

2–4 التوزيع السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية

لم تتوفر خلال الفترة 1968 –1994، بيانات تفصيلية عن التوزيع السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية، حيث كانت دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية تصدر بيانات محلية عن الصادرات والواردات السلعية والخدمية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وكان يتم تبويب الواردات والصادرات السلعية في مجموعتين رئيسيتين هما: (1) الصادرات والواردات الزراعية (2) الصادرات والواردات الصناعية. وكانت نسبة الصادرات الزراعية لا تزيد عن 25% من قيمة الصادرات الكلية، أما الواردات الزراعية فلم تتجاوز مساهمتها في الواردات الكلية 17% (الجعفري، 1995).

ومنذ العام 1995، بدأت دائرة الإحصاء الفلسطينية، (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء فيما بعد)، بإصدار بيانات تفصيلية عن التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية، وبالرغم من أن هذه البيانات لا تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، إلا أنها المصدر الوحيد والمتوفر عن أداء التجارة الخارجية الفلسطينية التي يمكن استخدامها للخروج بمؤشرات حول أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلاقته بأسواق التصدير وأسواق الاستيراد بشكل خاص.

وفي هذه الدراسة سيتم تبويب الواردات والصادرات السلعية للفترة 1995-1998 حسب تصنيفات ومواصفات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات التجارة العالمية.

2-4-1 التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية

يستدل من الجداول 2A و2B و2C أن تغيراً في التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية قد حدث خلال الفترة 1995 -1998، مقارنة بما كان سائداً خلال الفترة 1968 -1994، فالصادرات من السلع الزراعية والمواد الغذائية كانت نسبتها لا تزيد على 17% من قيمة الصادرات السلعية الكلية، وتعكس هذه المؤشرات تراجع أهمية الصادرات الزراعية بالنسبة للصادرات الكلية. بالمقابل، لم يطرأ أي تغير على هيكل الصادرات للمجموعات السلعية الأخرى، كما حافظت على أهميتها بالنسبة للصادرات السلعية الكلية.

ويمكن تقسيم الصادرات السلعية الواردة في الجدول 2C حسب استخداماتها كما يلي:

أ. السلع الاستهلاكية: وتشتمل على المواد الغذائية والزراعية والسلع المصنفة والزيوت النباتية والمشروبات، وكانت نسبتها تزيد على 80% من مجموع الصادرات السلعية.
ب. السلع الوسيطة: وتشتمل على المواد الخام، والمواد الكيماوية، ومواد البناء، ولا تزيد نسبتها على 15% من مجمل الصادرات السلعية.
جـ. السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات، والتي لم تتجاوز نسبتها 5% من مجموع الصادرات السلعية.

ويعكس تقسيم الصادرات السلعية مدى اعتماد الضفة والقطاع على تصدير السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة من المواد الغذائية والسلع الصناعية كثيفة العمل من الملابس والأحذية والأثاث، ونظراً لتوفر بيانات تفصيلية للفترة 1995-1998 مقارنة مع الفترات السابقة فسيتم استعراض التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية على فترتين 1970-1994-1995-1998.

2-4-1-1 التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1970-1994

توفر البيانات الواردة في الجدولين رقم (2A و2B) التوزيع السلعي للصادرات الزراعية والصناعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تقسيم البيانات المتوفرة إلى فترتين، الأولى تمتد من 1970-1987، حيث تبين أن معدل قيمة الصادرات الزراعية من الضفة الغربية بلغت 32.8

مليون دولار، وكان معدل النمو لتلك الصادرات خلال الفترة نفسها حوالي 4.3%، أما الصادرات الصناعية، فبلغ معدل قيمتها حوالي 106 ملايين دولار، ومعدل نموها 4.6%. ويستدل من ذلك أن معدل النمو في الصادرات سواء الزراعية أو الصناعية كان متقارباً على الرغم من الاختلاف في معدل قيمتها.

أما خلال الفترة من 1988-1994، فقد استمر الاتجاه العام للتركيب السلعي للصادرات الفلسطينية على ما كان عليه الوضع في الفترة السابقة، فقد وصل معدل الصادرات الزراعية من الضفة الغربية إلى 47 مليون دولار، بمعدل نمو منخفض عن الفترة السابقة حوالي 3%، أما الصادرات الصناعية فبلغ معدل قيمتها 173 مليون دولار، بمعدل نمو 4%.

وفي قطاع غزة، تشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (2B) إلى أن الصادرات الزراعية بلغت حوالي 42 مليون دولار خلال الفترة 1970-1987، وكان معدل نموها حوالي 5%، أما الصادرات الصناعية، فقد بلغ معدل قيمتها حوالي 70 مليون دولار، بمعدل نمو 4%. وخلال الفترة 1988-1994، تراجع معدل قيمة الصادرات الزراعية من قطاع غزة إلى 34 مليون دولار، كما تراجع معدل النمو في الصادرات الزراعية إلى 4.5%، وقد ارتبط ذلك بالتراجع في الإنتاج الزراعي من قطاع غزة، وخاصة في قطاع الحمضيات الذي كان يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الزراعية للقطاع، وقد ازداد هذا التراجع في العامين 1996 و1997، في الوقت الذي زادت فيه الصادرات الصناعية الفلسطينية من قطاع غزة ، حيث وصل معدلها الى حوالي 77 مليون دولار، بمعدل نمو 4.5%، ويلاحظ من البيانات المتوفرة في الجدولين (2A و 2B) ان هناك تقارباً في مؤشرات التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بعض التفاوت في اتجاه الصادرات الزراعية.

2-1-4-2 التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998

يبين الجدول رقم (2C) التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية حسب المجموعات السلعية وفقاً لتبويب التصنيف الدولي الموحد، ويوفر الجدول بيانات تفصيلية حول التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية على مستوى المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 1995-1998، وقد تمالاعتماد على تقديرات" ماس"، التي تم من خلالها إعادة تقدير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (للمزيد، انظر، الجعفري والعارضة ومسيف، 2000).

وتشير البيانات إلى ان حوالي 62% من الصادرات الفلسطينية تركزت في أربع مجموعات سلعية في العام 1995، فيما زادت حصة أربع مجموعات سلعية من المجموعات التسعة الى 80% في الفترة من 1996-1998، مع ملاحظة تبادل الأدوار بين بعض تلك المجموعات، ويمكن عرض نتائج هذا الجدول كما يلي:

1. سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة: وتحتل هذه المجموعة المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 30% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في العام 1995. وتشتمل هذه المجموعة على المنسوجات، والألبسة، والجلود، والأحذية، والخيوط النسيجية، وبعض المنتجات المعدنية والبلاستيكية، وقد حافظت المجموعة على أهميتها النسبية في المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبتها الى 40% من الصادرات السلعية الكلية للفترة 1996-1998.
2. المواد الغذائية والحيوانات الحية: ظهر التغير الأهم بالنسبة لهذه المجموعة حين احتلت المرتبة الثانية في العامين 1995 (17%) و1997 (15%)، فيما تراجعت أهميتها إلى المرتبة الثالثة (14%) في العامين 1996 و 1998، وتشتمل المجموعة على اللحوم ومنتجات اللحوم والألبان والأسماك والحبوب والخضار والفواكه.
3. المصنوعات المتنوعة: كانت مساهمة هذه المجموعة في الصادرات السلعية الكلية تماثل مساهمة مجموعة المواد الغذائية و الحيوانات الحية، وكانت نسبتها تتراوح من 13% الى 15% خلال الفترة 1995-1998.
4. المواد الخام: كانت هذه المجموعة تحتل المرتبة الرابعة في العام 1995، حيث كانت تساهم بنسبة 6% من الصادرات السلعية الكلية، إلا ان هذه المساهمة انخفضت بشكل حاد في الفترة 1996-1998.
5. المواد الكيماوية والأدوية والمشروبات والتبغ: وقد وصلت مساهمة كل منها إلى 6.5% للعامين 1996،1997 على التوالي، ومن تلك المواد الجلود، وعجائن الورق، والفلين والخشب، وغيرها.

2-4-2 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية

تظهر البيانات المتوفرة في الجدولين (3A) و (3B) أن الواردات الفلسطينية للضفة الغربية كانت في زيادة مضطردة مع اختلاف معدلات النمو في بعض السنوات خلال الفترة 1968-1987، فقد تراوحت قيمتها من 70-639 مليون دولار في الضفة الغربية، أما في الفترة بين 1988-1998، فقد كان الاتجاه العام للواردات السلعية في الضفة الغربية متزايداً باستمرار، حيث تراوحت قيمتها بين 453-1839 مليون دولار. وفي قطاع غزة، كان اتجاه الواردات السلعية مشابها لما عليه الوضع في الضفة، فقد تزايدت خلال الفترة 1968-1987، وتراوحت قيمتها ما بين 15-412 مليون دولار، أما خلال الفترة 1988-1998، فقد كان الاتجاه العام للواردات السلعية، أيضا، متزايداً باستمرار، وازدادت قيمتها من 223-800 مليون دولار، ويبين الشكل (2) تطور واتجاه الواردات السلعية الفلسطينية خلال الفترتين 1970-1994، 1995-1998.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (3C) استقرار هيكل الواردات السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998. فوفقاً للتصنيف الدولي، لم تتغير أهمية الواردات من السلع الغذائية والزراعية، والمواد

الخام، والمواد الكيماوية، والمكائن، ومعدات النقل، بالنسبة للواردات السلعية الكلية، أما بالنسبة للواردات من الوقود، فكانت نسبتها إلى الواردات الكلية تتذبذب من سنة إلى أخرى بسبب التغيرات في الأسعار العالمية. أما بالنسبة للواردات من السلع المصنعة، فقد انخفضت أهميتها خلال العامين 1996 و1997، حيث أصبحت تشكل 30% -35% من مجمل الواردات الكلية. وفي العام 1998، ازدادت أهمية السلع المصنعة لتصبح نسبتها إلى الواردات السلعية الكلية أكثر من 50%، كما ازدادت قيمتها بنسبة 20% في العام 1998 مقارنة مع مستواها في العامين 1996 و1997. وسنتناول بالتفصيل التركيب السلعي للواردات الفلسطينية خلال الفترتين 1970-1994، و1995-1998.

2-4-2-1 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية خلال الفترة 1970-1994

يستدل من الجداول (3A) و (3B) أن التوزيع السلعي لواردات الضفة الغربية وقطاع غزة، يتركز في السلع الاستهلاكية النهائية، التي تشكل أكثر من 80% من الواردات الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة [الجعفري،1995]، ما يعكس ضيق ومحدودية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الاستهلاكية النهائية، والسلع الوسيطة، والمواد الخام، الأمر الذي يعيق تطبيق سياسة إحلال الواردات، وخاصة أن هناك طلباً متزايداً على مواد البناء، كالأسمنت، والمواد اللازمة لتعبيد الطرق، والألمنيوم، والحديد، والخضار والأغذية المجففة والمعلبة.

لقد تم تقسيم التركيب السلعي للواردات الفلسطينية للضفة الغربية في جدول رقم (3A) إلى فترتين، الأولى من 1970-1987 والثانية من 1988-1994، وتبين أن معدل الواردات السلعية الكلية خلال الفترة الأولى بلغ 287 مليون دولار، وكان نصيب الواردات الزراعية منها 17%، أما الواردات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت 83%، و كان معدل النمو السنوي 5%، ما يعني أن الواردات ارتفعت بشكل كبير، خلال الفترة الثانية، وذلك بالرغم من عدم تغير توزيعها السلعي، إلا أن معدل واردات الضفة الغربية قد تضاعف اكثر من ثلاث مرات مقارنة مع الفترة الأولى، حيث بلغ 762 مليون دولار، كما أن معدل النمو السنوي في الواردات الكلية قد بلغ 8.3%.

ويظهر جدول رقم (3B) تركز الواردات من السلع الصناعية، كما يوضح أن الواردات الزراعية في قطاع غزة كانت تشكل نسبة 14% من الواردات الكلية، وحوالي 86% للواردات الصناعية، وكان معدل نمو الواردات الزراعية والصناعية في قطاع غزة متقارباً خلال هذه الفترة، حيث بلغ حوالي 6.5%، أما خلال الفترة 1988-1994 فلم تتغير بنية هذه الواردات، إذ بقيت نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية في حدود 14%، وظل معدل النمو في الواردات، أيضا، مستمراً، حيث وصل إلى 6.5%، ما يبين استمرار الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من اختلاف الظروف السياسية خلال الفترتين وبخاصة الفترة 1998-1994 وهي فترة الانتفاضة الفلسطينية، إلا أن التركيب السلعي للواردات الفلسطينية لم يتأثر، إذ بقي مشابهاً لما كان عليه

الوضع في الفترة الأولى.

2-4-2-2 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998

منذ العام 1995، توفرت بيانات تفصيلية حول التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية، ويلاحظ من الجدول رقم (3C) أن اكثر من نصف الواردات السلعية الفلسطينية تتركز في أربع مجموعات سلعية، حيث كان للسلع المصنوعة والمصنفة النصيب الأكبر من الواردات التي زادت على 20%، ويلي ذلك مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، ومجموعة الوقود، حيث كانت مساهمة كل منهما 13 % من الواردات السلعية الكلية، تلتهما مجموعة المكائن التي لم تزد حصتها على 11%، أما بقية المجموعات فلم تزد مساهمتها على 25% من الواردات السلعية.

2-5 الصادرات والواردات الخدمية

كانت صادرات العمل، ولا تزال، من أهم صادرات الخدمات من الضفة والقطاع. فبينما كانت قيمتها تشكل أكثر من 75% من قيمة صادرات الخدمات في قطاع غزة، فان نسبتها لم تتجاوز 50% في الضفة الغربية، وتشكل خدمات الشحن والنقل والسياحة وغيرها من الخدمات حوالي 50% من صادرات الخدمات في الضفة الغربية. في المقابل، فإن الصادرات من تلك الخدمات لا تزيد نسبتها عن 20% من صادرات الخدمات الكلية في قطاع غزة، كما يتضح من الجدولين (4) و(5).

ولا تمثل صادرات الخدمات من قطاع غزة أكثر من 25% من مجمل الصادرات الخدمية الفلسطينية، حيث تعتمد أساساً على صادرات العمل، خصوصاً إلى الأسواق الإسرائيلية. أما في الضفة الغربية، فان هناك العديد من الخدمات التي يتم تصديرها مثل الاتصالات والسياحة.

وفي هذه الدراسة، سيتم التركيز فقط على صادرات الخدمات مثل الشحن والنقل والتأمين والاتصالات والكومبيوتر والخدمات الثقافية، أما بالنسبة لصادرات العمل الفلسطيني إلى إسرائيل والخارج، فلن تتم تغطيتها في هذه الدراسة، حيث سيتم مناقشتها في أبحاث مستقلة. أما بالنسبة لواردات الخدمات، فإنها تشمل التامين، والشحن، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تشتمل على الدخول التي يحصل عليها الأجانب العاملين في المؤسسات الدولية، وعلى خدمات النقل والسفر والتعليم العالي، وخدمات الصحة التي يحصل عليها الفلسطينيون من الخارج، كما يتضح من الجدولين (6) و(7).

6-2 التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية

سيتم استعراض التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية خلال الفترات 1970-1987، و1988-1994، و1995-1998.

1. الفترة الأولى 1970-1987

كانت إسرائيل ولا تزال المستورد الرئيس للصادرات الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تركزت باتجاه إسرائيل بشكل أساسي، ومن ثم الأردن وبقية العالم، وبلغت حصة إسرائيل 61% من الصادرات الكلية للضفة الغربية، و73% من صادرات قطاع غزة ، أما الأردن فقد استوعب 23% من الصادرات الكلية. ويلاحظ خلال هذه الفترة، أن نسبة الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الأردن كانت أكبر من نسبة الصادرات الزراعية الفلسطينية الموجهة إلى إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه قيمة الصادرات الصناعية إلى إسرائيل أكبر منها إلى الأردن. أما بالنسبة لبقية دول العالم فان الصادرات الفلسطينية لم تتجاوز 3% من الصادرات الكلية، وفي قطاع غزة كانت الصادرات إلى بقية دول العالم تمثل 9%، وبتحليل سير معدل النمو لهذه الفترة، نجد أن معدل النمو للصادرات من الضفة الغربية قد زاد على 4.3% مع الأردن وعلى 4.9% مع إسرائيل، أما بالنسبة لدول العالم، فكانت نسبة النمو بطيئة جداً. وفي قطاع غزة كان معدل النمو السنوي للصادرات السلعية زاد على 7% مع إسرائيل، الأمر الذي يدل على قوة العلاقة التجارية للقطاع مع إسرائيل مقارنة مع الأردن وبقية دول العالم، وقد امتازت تلك العلاقة بالثبات والبطء الشديد، وهو ما كان متوقعاً، لأن ازدياد العلاقة التجارية مع إسرائيل جاء على حساب الأردن ومصر وبقية دول العالم، ولم تظهر أية صادرات صناعية من قطاع غزة إلى الأردن الذي اكتفى بصادرات القطاع الزراعية، بينما كانت إسرائيل تستوعب الصادرات الزراعية والصناعية من قطاع غزة، ويبين الشكل رقم (3) التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. الفترة الثانية 1988-1994

استمرت، في هذه الفترة، العلاقة التجارية مع إسرائيل، لكن حجم الصادرات خلالها تراجع قياساً بالفترة السابقة من 81.6 مليون دولار إلى 41.6 مليون دولار، وذلك بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على صادرات قطاع غزة ، وقد شمل هذا التراجع السلع الزراعية والصناعية في آن واحد. أما بالنسبة للضفة الغربية فقد ارتفعت الصادرات السلعية إلى إسرائيل بمقدار 37 مليون دولار خلال هذه الفترة مقارنة مع مستواها في الفترة السابقة، وشمل هذا الارتفاع السلع الصناعية، أما السلع الزراعية فلم يرتفع معدلها إلا بمقدار 15 مليون دولار.

ويلاحظ في هذه الفترة أيضاً، تراجع الصادرات السلعية من قطاع غزة إلى الأردن بشكل ملحوظ، حيث تراجعت من 19.4 مليون دولار إلى 9.7 مليون دولار، بالإضافة إلى تراجعها مع بقية دول العالم. أما بالنسبة للضفة الغربية، فقد تراجعت صادراتها مع الأردن من 52 مليون دولار في الفترة السابقة إلى 40 مليون دولار في هذه الفترة، مع ارتفاع بسيط مع بقية دول العالم لا يتجاوز مليوني دولار.

وقد بلغ نصيب الأردن من صادرات الضفة الغربية حوالي 23%، بعد أن كانت 36% في الفترة السابقة، أما نسبة صادرات الضفة الغربية إلى إسرائيل فقد وصلت إلى 73% بعد أن كانت 61%، وبقية دول العالم 3%. وفي قطاع غزة شكلت الصادرات إلى الأردن 17% من الصادرات الكلية، كما استمرت إسرائيل في استيعاب 75% من صادرات قطاع غزة السلعية.

3. الفترة الثالثة 1995-1998

ازداد، في هذه الفترة، الاعتماد على إسرائيل كسوق رئيسية للصادرات الفلسطينية، فيما انخفض نصيب الأردن منها ، فقد بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل 95% من الضفة الغربية و89% من قطاع غزة، بعد أن كانت 73% و75% للضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة السابقة. وخلال هذه الفترة تضاعفت قيمة الصادرات الزراعية إلى إسرائيل أربع مرات مقارنة مع مستواها خلال الفترة 1988-1994.

نستخلص مما سبق أن التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية منذ العام 1970 ولغاية العام 1998 كان وما زال يتركز مع إسرائيل، وتبين، خلال الفترات الثلاث، ارتفاع في نصيب إسرائيل من صادرات الضفة الغربية من 61% إلى 73% إلى 95% مقابل نصيب الأردن من صادرات الضفة الغربية من 36% إلى 23% إلى 4%، ما يشير إلى مدى اعتماد الصادرات الفلسطينية على السوق الإسرائيلية [ماس-2000،1995].

الشكل 3: التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1968-1998

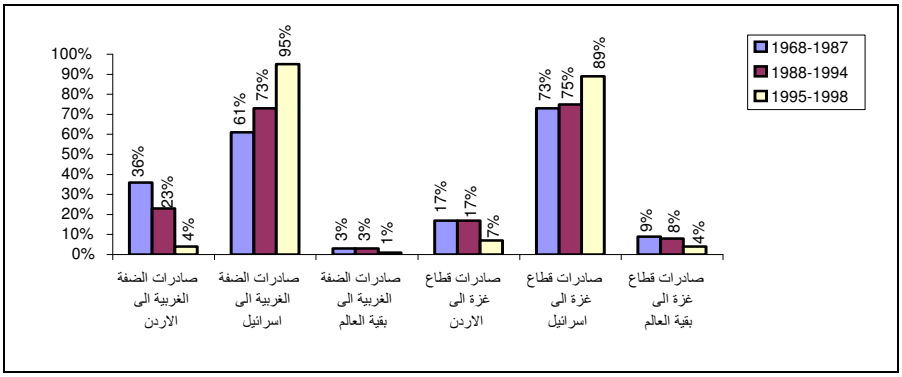

المصدر: بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الجدول رقم (5) في الملحق الإحصائي لهذه الدراسة

2-7 التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية

كانت، خلال الفترة بين 1968-1998، نسبة 85% -88% من الواردات السلعية للضفة الغربية تأتي من إسرائيل و10% من بقية دول العالم، وحوالي 2% من الأردن، أما في قطاع غزة فكان اكثر من 90% من وارداتها السلعية يأتي من إسرائيل و 10% من بقية دول العالم.

وبالرغم من تشجيع السلطة الوطنية الفلسطينية للاستيراد من العالم الخارجي، فان إسرائيل ما زالت المصدر الرئيسي للمناطق الفلسطينية، فهي تستأثر بنسبة 95% من واردات القطاع، و85% من الواردات للضفة الغربية. وفي قطاع غزة ما زال الاستيراد من الخارج عالي الكلفة، بسبب إجراءات التأخير والتفتيش والعوائق الإسرائيلية، والتدخل الإسرائيلي المستمر في إجراءات الاستيراد، ونتيجة لذلك ازداد استيراد قطاع غزة من إسرائيل.

أما بالنسبة للأردن، فلم تتجاوز نسبة الواردات الفلسطينية منه أكثر من 1% من الواردات الكلية خلال هذه الفترة، بعد أن كانت 2% في الفترة السابقة، وفي قطاع غزة لم تكن هناك واردات من الأردن نهائياً على الرغم من التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة مثل الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية واتفاق باريس الاقتصادي. ويمكن القول أن التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة يكاد ينحصر مع إسرائيل بمعدل 90% للفترات الثلاث.

إن هذه المؤشرات تعكس مدى اعتماد السوق الفلسطينية على المنتجات الإسرائيلية، وجاءت نتيجتها مماثلة للتوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية، ويشير معدل نمو الفترة على نشاط وقوة العلاقة التجارية مع إسرائيل، والى ضعف تلك العلاقة مع الأردن وبقية دول العالم، ويبين الشكل رقم (4) التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1998.

الشكل 4: التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية خلال الفترة 1968-1998

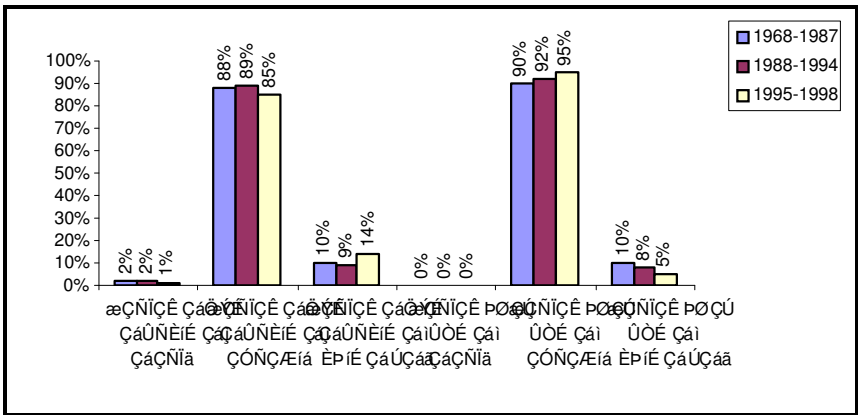

2-8 الميزان التجاري الفلسطيني

شهد العجز في الميزان التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة تزايداً مستمراً، وسيتم استعراض اتجاه وتطور الميزان التجاري السلعي خلال الفترة 1968-1998 كما يلي:

1. **الفترة الأولى 1968-1987**

بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة 32% في الضفة الغربية و44% في قطاع غزة، وكان معدل نمو العجز في الميزان التجاري السلعي في الضفة الغربية 4.2% سنوياً، بينما كان معدل نمو العجز في قطاع غزة 6.2%، إلا أن هذا لا يعني أن قيمة العجز في الميزان التجاري لقطاع غزة كانت أعلى منه في الضفة الغربية، فقد وصلت قيمة العجز في الميزان التجاري 162 مليون دولار في الضفة الغربية و97 مليون دولار

في قطاع غزة.

2. الفترة الثانية 1988-1994

شهدت هذه الفترة انخفاضاً طفيفاً في نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 4% تقريباً، ويرجع السبب في ذلك إلى الآثار الاقتصادية للانتفاضة التي أدت إلى تراجع الواردات والصادرات بنسب متفاوتة، وارتفاع قيمة الصادرات الزراعية إلى إسرائيل، كما تبين أن العجز في الميزان التجاري السلعي في الضفة الغربية كان يعادل ضعف العجز في الميزان التجاري السلعي لقطاع غزة، وكان انخفاض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في الضفة عنه في قطاع غزة يعود إلى ازدياد حجم الناتج الإجمالي في الضفة الغربية بثلاثة أضعاف عن قطاع غزة.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن العجز في الميزان التجاري الكلي والسلعي مع إسرائيل، يعود إلى العجز التجاري في السلع الصناعية، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية 10% من العجز في الميزان السلعي للعامين 1992 و 1993 [الجعفري،1995] ويبين الشكل رقم (5) تطور الميزان التجاري (السلعي والخدمي) للضفة الغربية وقطاع غزة. .

3. الفترة الثالثة 1995-1998

يظهر الجدول رقم (1) الارتفاع الملحوظ في نسبة العجز في الميزان السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، فقد وصلت إلى 56% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة، وبلغ معدل قيمة العجز 1416 مليون دولار في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 614 مليون دولار، وبلغ معدل النمو في العجز 3.5% لكل من الضفة وقطاع غزة، ويمكن استخلاص الملاحظات التالية حول الأداء العام للميزان التجاري الفلسطيني:

1. أدى تزايد العجز المستمر في الميزان التجاري إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل، حيث وصلت نسبة الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل إلى 60% من الاستهلاك العام 1996، إضافة إلى تراجع مساهمة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 12% في أقصى حد لها العام 1997، الأمر الذي أدى إلى تضاعف حجم العجز في الميزان التجاري السلعي من 902 مليون دولار العام 1992 إلى 2080 مليون دولار العام 1998. أما العجز الكلي (السلعي والخدمي) فقد تضاعف تسع مرات خلال الفترة 1992- 1998 (الجعفري، 2000 الاونكتاد 1993).

2. سجل الميزان التجاري للخدمات فائضاً مستمراً، لكنه لم يكن كافياً لتغطية العجز الكلي في الميزان التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة.

3. إن العجز المستمر في الميزان التجاري كان وما زال يغطى من تحويلات العاملين في إسرائيل ومن المساعدات الدولية والمنح والقروض.

4. لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني في تجارته الخارجية (صادرات وواردات) على إسرائيل، فقد كان العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل يشكل اكثر من 90% من العجز في الميزان التجاري الكلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

5. إن العجز التجاري ليس ظاهرة جديدة على الاقتصاد الفلسطيني، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى وجود ارتباط ملحوظ بين زيادة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري منذ العام 1968، الأمر الذي يعني أن نمو الصادرات السلعية بمعدلات بالغة المحدودية قياسا بنمو الواردات السلعية أدى إلى انخفاض الواردات السلعية، وبالتالي قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي.

6. إن أداء العديد من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1995–1998 واتجاهها، يكاد يكون مشابهاً للفترة 1968–1987، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال نسبة الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي المتاح للتصرف.

7. زيادة الاعتماد على الخارج في تلبية حاجة الأسواق المحلية، حيث ازداد العجز في الميزان التجاري السلعي والكلي ليصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استيرادياً سلعياً.

8. كما أدى انخفاض الفائض في الميزان التجاري الخدمي إلى تضاعف قيمة العجز في الميزان التجاري الكلي خلال الفترة 1995–1998 بحوالي أربع مرات في الضفة الغربية وعشر مرات في قطاع غزة مقارنة بما كان عليه الوضع خلال الفترة 1988–1994.

الشكل 5: العجز في الميزان التجاري السلعي خلال الفترة 1968–1998

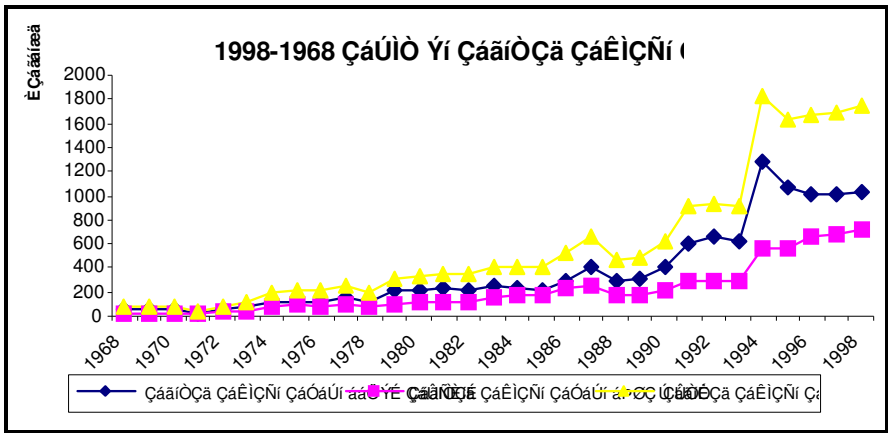
1998-1968 ÇáÚÌÒ Ýí ÇáãíÒÇä ÇáÊÌÇÑí (
2000
1800
1600
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1968
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986
1988
1990
1992
1994
1996
1998

3- التجارة الخارجية المصرية

3-1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية، ومدى تأثيره على الاقتصاد المصري، مع التركيز على حركة الصادرات والواردات والميزان التجاري، وسيتم في البداية عرض وتحليل مراحل تطور السياسة التجارية والتجارة الخارجية المصرية.

قبل الشروع في تحليل مراحل تطور التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة 1994-1998, سيتم استعراض أثر السياسة التجارية المصرية ومراحل تطورها على الاقتصاد المصري منذ العام 1952 ولغاية العام 1998. ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي :

أولا- مرحلة تدعيم الاستقلال الاقتصادي من العام 1952-1960

شهد الاقتصاد المصري في هذه المرحلة حالة اضطراب بسبب العجز المستمر في ميزان المدفوعات نتيجة تقلب أسعار القطن، ما أدى إلى محدودية حصيلة الصادرات واستمرار العجز في الميزان التجاري على الرغم من وجود فائض في إجمالي التجارة غير المنظورة، التي ساعدت في تخفيض عجز ميزان العمليات التجارية. [النشرة الإحصائية ، لبنك مصر 1994]

ثانيا- مرحلة التخطيط الشامل والتأميم شبه الكامل للتجارة الخارجية من العام 1961-1972:

في هذه المرحلة اتجهت الواردات إلى النمو السريع مقارنة بالنمو البطيء في الصادرات، ما دفع الحكومة المصرية إلى الموافقة على برنامج تثبيت سعر الصرف الذي تقدم به صندوق النقد الدولي، حيث تم تخفيض قيمة الجنية المصري من 35.2 قرش إلى 43.5 قرش للدولار, وكذلك توحيد قيمة العملات الخارجية في كافة المعاملات باستثناء قناة السويس والمنح الدراسية، وأدت هذه السياسة إلى توفير النقد اللازم للطلب المتزايد على الإنفاق، كما تمت تغطية الطلب المتزايد على الإنفاق العسكري من المديونية الأجنبية، والاتجاه نحو تخفيض بنود الطلب الكلي من الاستثمار والإنفاق الحكومي، وبعد ذلك زاد الإنتاج بسبب اتساع حجم التجارة الخارجية مع الدول الشرقية، وتخفيض العجز مع الدول الغربية، وبناء السد العالي، الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.[نشرة بنك مصر الاقتصادية 1994]

ثالثا- مرحلة الانفتاح الاقتصادي من عام 1973-1994

انخفضت، في هذه المرحلة، نسبة الزيادة في الصادرات السلعية وبخاصة البترول قياساً بنسبة الزيادة في الواردات السلعية من المواد الغذائية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية المصنعة. لكن ارتفاع الفائض في صافي التجارة الخارجية غير المنظورة، وصافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج خفف الضغط عن ميزان المدفوعات، وساعد في تسديد جزء كبير من الديون الأجنبية.

كما انعكس ذلك على زيادة عرض النقد الأجنبي، وتشجيع الاستثمارات، وانخفض معدل خدمة الدين الخارجي من 33% إلى 24% .

وبعد العام 1984، زاد العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات، وانخفاض تحويلات المصريين من الخارج حتى العام 1991، وبدأ الانخفاض في العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع بدايات الإصلاح الاقتصادي والذي أدى إلى تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتخفيض الديون الخارجية بأكثر من 50% من قيمتها، وانخفاض عجز الموازنة العام للدولة، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات.[النشرة الإحصائية ، لبنك مصر1994].

2-3 السياسة التجارية المصرية

بعد عقود عدة من إجراءات الحماية والسياسة التجارية التقييدية، بدأت مصر تتجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية من خلال سياستها التجارية منذ العام 1973 ، وذلك عندما تبنت "سياسة الانفتاح الاقتصادي" وقد كان سبب هذا التوجه التغيرات التجارية العالمية، وتسارع النمو الاقتصادي العالمي نتيجة للتوسع في تجارة السلع والخدمات، و قد رفعت مصر هامش التطبيق والتنفيذ في مجال تحرير التجارة نتيجة لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية.

واستكمالا لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، بدأت مصر العام 1995 بالعمل على تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية تتضمن العناصر التالية:(انظر GATT،1993)

- العمل على استقرار الاقتصاد الكلي، والتوجه نحو البرامج والخطط الاقتصادية التنموية.
- العمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية.
- تحرير نظام سعر الصرف للصادرات والواردات.
- إعادة تنظيم القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة.
- العمل على إيجاد نظام ضمان اجتماعي لمواجهة عبء الزيادة السكانية.

وعلى صعيد السياسة التجارية،اتبعت مصر منذ العام 1988، نظاماً تجارياً اقل قيودا من السابق، حيث اقتصرت السياسة التجارية سابقا على إلغاء الاحتكارات الحكومية على المستوردات، بموجب قانون "الاستيراد و التصدير رقم 1975/118"، بالإضافة إلى توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية، وإنشاء نظام استيراد اكثر مرونة، وضمن هذا المفهوم، اقتصر تحرير التجارة المصرية سابقا، دون الالتفات الى التعرفة الجمركية المرتفعة، والقيود غير الجمركية. (للمزيد انظر Wilson 1986)

3-2-1 التطور والتغيرات في السياسة التجارية المصرية

هناك ثلاث أدوات رئيسية تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية المتعلقة بتحرير قطاع التجارة الخارجية، هي (تغييرهيكل التعرفة الجمركية والضرائب الأخرى، القيود غير الجمركية، نظام سعر الصرف) وقد دأبت مصر على العمل بها منذ العام 1980، كما توسعت في تغيير سياستها التجارية نحو تحرير التجارة منذ العام 1988، وظهرت مؤشراتها الإيجابية خلال العام 1991، ما زاد من استمرار مصر في تبني هذه السياسة خلال سنوات التسعينيات و لغاية الآن. (انظر IMF,1998a)

ويمكن عرض التغيرات في السياسة التجارية المصرية على النحو التالي:

أولا- التغير في هيكل التعرفة الجمركية والضرائب الأخرى:

اعتمدت مصر التعرفة الجمركية كأداة فعالة في تنفيذ سياستها التجارية من خلال إحداث تغييرات مهمة في هيكل التعرفة الجمركية خلال العامين (1998-1999) وذلك بعمل ما يلي: (للمزيد انظر Hoekman & EL-Din ,2000)

- ✧ تخفيض التعرفة الجمركية التي كانت مفروضة على بعض السلع بهدف حمايتها مثل (السلع الزراعية والغذائية المصنعة، والقطنيات، والمواد الكيماوية، والورق، والأثاث، والسيراميك، وغيرها) بأكثر من 50% منذ العام 1996.
- ✧ تم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية العامة من 110% إلى 40% خلال الفترة 1986-1998، مع استثناء بعض السلع الضرورية التي تؤثر على الإنتاج المحلي مثل القطن، حيث بلغت نسبة الجمارك عليه 50%. (Nathan Associates ,1998).
- ✧ وعلى الرغم من هذه التخفيضات الا أن معدلات التعرفة الجمركية في مصر بقيت مرتفعة مقارنة مع المعدلات السائدة في العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث يبلغ معدلها في مصر 28%، بينما في دول شرق آسيا 21%، و في أوروبا 9%، و الدول النامية 21%.
- ✧ أما بالنسبة للضرائب الأخرى، فقد أجرت مصر سلسلة من التغيرات في معدلات الرسوم والضرائب غير المباشرة التي كانت تفرض على الاستيراد، حيث تم إلغاء الكثير من الرسوم

والضرائب مثل (رسوم الإحصاء، وضريبة الدعم، وضريبة البحرية، وضريبة البلديات)، وذلك بموجب قانون "رقم 87 للعام 1986"، كما تم إلغاء معظم الرسوم المفروضة على الاستيراد في نهاية العام 1992. (صندوق النقد الدولي،1998 b)

ثانيا- التغير في القيود غير الجمركية

أدت عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية، إلى إجراء تغييرات جوهرية وأساسية للقيود غير الجمركية التي كانت تفرض على الصادرات والواردات من والى مصر(إجراءات رخص الاستيراد والتصدير، والمواصفات والمقاييس، الخ) حيث ألغي الكثير من هذه القيود، وأصبحت محصورة في سلع محددة، كما انخفضت القيود الكمية على السلع المستوردة والمصدرة، بعد أن كانت مفروضة على أكثر من عشرين بنداً العام 1991، وأصبحت مفروضة على ستة بنود فقط، و قد تقلص عدد السلع التي تحتاج الى موافقة مسبقة من 37 سلعة العام 1991 الى ثلاث سلع فقط العام 1998. (Hoekman & EL-Din ,1998)

ثالثا- التغير في نظام سعر الصرف

كانت السياسة التجارية المصرية تجاه سعر الصرف غير موحدة، فقد كانت مصر تستخدم أساسين لسعر الصرف، الأول هو السعر الرسمي للبنك المركزي المصري (7.جنية/1 دولار)، وقد اتبع هذا النظام خلال الفترة 1979-1989، حيث كان البنك المركزي المصري يحدد سعر الصرف على أساس صادرات البترول والأرز والقطن وإيرادات قناة السويس، وسلة العملات الأجنبية، والتحويلات الخارجية التي كانت تحول للحكومة المصرية. والثاني السعر الذي تعتمده البنوك (1/.83 دولار)، على أساس الصادرات الكلية، والخدمات السياحية، وتحويلات العاملين في الخارج. ولم يكن سعر الصرف المتبع فعالاً لجذب تحويلات أكثر من مليوني مصري يعملون في الخارج، والمحافظة على التوازن الخارجي، لذلك، أعيد تقييم سعر الصرف (في نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، على أساس حقيقي ليصل إلى 3. جنية /1 دولار) بتعويمه بين البنوك التجارية، والبنك المركزي المصري، وإزالة القيود على تحويل العملة.

ونتيجة لهذه السياسة، تم تقييم الجنية المصري على أساس حقيقي وفعال، ما ساهم في تخفيض الاحتياطي المخصص في العامين 1995و1996، وقلل من حدة الضغوطات على الميزان التجاري، والحساب الجاري والرأسمالي في ميزان المدفوعات. وإذا استمر التجاوب في سعر الصرف على هذا النحو يمكن اعتباره أداة سياسة تجارية فعالة يمكن للحكومة المصرية الاعتماد عليها في رسم سياستها التجارية. (صندوق النقد الدولي 1998.b ، GATT 1993)

3-3 تطور وأهمية الصادرات والواردات المصرية والميزان التجاري المصري

يمتاز قطاع التجارة الخارجية المصري بدوره الحيوي في الاقتصاد القومي من حيث مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، وتنشيطه للقطاعات الاقتصادية، وتزويد الاقتصاد المصري بالسلع الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الخام، ويمكن عرض مؤشرات هذا القطاع من خلال حركة واتجاه الصادرات والواردات والميزان التجاري على النحو التالي:

1-3-3 الصادرات

يبين الجدول رقم (8) تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة 1988-1998، فقد ازدادت الصادرات السلعية من 2.3 مليار دولار العام 1988 إلى 5.1 مليار دولار العام 1997، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت بين 9% إلى 12%.

أما في ما يتعلق بصادرات الخدمات، فتشير البيانات في جدول رقم (8) إلى أنها أيضا تضاعفت من 4.4 مليار دولار العام 1988 إلى 9.3 مليار $ العام 1997، وكانت صادرات الخدمات تفوق الصادرات السلعية وتنمو بنسبة أكبر، كما كانت نسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 12% - 20%، ويستدل من هذه النتائج استقرار نسبة الصادرات (السلعية والخدمية) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1993، بينما انخفضت في العامين 1996-1997.

2-3-3 الواردات

يبين الجدول رقم (8) حركة نمو الواردات المصرية خلال الفترة (1988-1998)، ويظهر أن الواردات السلعية اتسمت بالثبات للفترة (1988-1993)، فقد تراوحت ما بين 7.5 - 8 مليارات $، ثم بدأت بالتزايد بدءاً من العام 1994 و حتى العام 1998، فقد بلغت 9.5 مليار دولار العام 1994 ووصلت إلى 14 مليار$ العام1998 ، وبمقارنة وتحليل الأهمية النسبية للواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد انها في الفترة 1988-1994 اتجهت نحو الانخفاض، فقد بلغت هذه النسبة 32% العام 1988 ووصلت إلى 18% العام 1993، ثم أخذت بالثبات حول 19% للفترة 1994- 1998.

ويشير الجدول رقم (8)، أيضا، إلى تطور واردات الخدمات التي تراوحت ما بين 3 مليارات $ إلى 6.7 مليار $ للفترة 1988- 1998، وهنا نلاحظ أن واردات الخدمات تتذبذب من سنة إلى أخرى، **والجدير** ذكره هنا أن واردات الخدمات تشكل حوالي 40% من واردات السلع، وهذا بعكس صادرات الخدمات التي تشكل ضعف الصادرات السلعية أو ما يزيد، و بربط نسبة هذه الواردات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنها محصورة ما بين 8% - 11%، حيث شكلت ما معدله 10% لغاية العام 1994، وتراوحت نسبتها بين 8 - 9% للسنوات الأخيرة من هذه الفترة.

بالنظر إلى الواردات الكلية (السلعية الخدمية) نجد أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تناقصت في الفترة الأخيرة، فقد كانت 43% العام 1994 وصلت إلى 30% العام 1998، وهذا الاتجاه على غرار اتجاه الصادرات الكلية، حيث أن نسبة الصادرات الكلية كانت تتجه نحو الانخفاض مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي كلما اقتربنا من العام 1998, فقد كانت مساهمتها 29% خلال الفترة 1988-1994، إلا أنها انخفضت إلى 20% للفترة 1995-1998، وبشكل عام، تعتبر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي مرتفعة وفقا للمقاييس العالمية، بينما الصادرات تعتبر منخفضة، ولكن قياسا للدول المجاورة والنامية تعتبر هذه النسب مقبولة وعادية وأفضل من غيرها، كما أن متوسط معدل نمو الصادرات اقل منه في الواردات، وبالنسبة لمعدلات نمو الصادرات والواردات من حيث القيمة لا يمكن اعتبارها حادة مثل بعض الاقتصاديات الأخرى مثل الأردن. (عوض،1995)

وهنا يمكن القول أن تطور معدل نمو الواردات والصادرات غير حاد ويتماشى بشكل مقبول مقارنة مع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد المصري .

3-3-3 الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الكلي المصري من عجز مزمن ومستمر، لكن هذا العجز كان يتركز في الميزان التجاري السلعي الذي يعاني من عجز كبير، بالمقابل، فقد كان الميـــزان التجاري للخـــدمات (النقل، والسياحة، والسفر، والتأمين، وخدمات قناة السويس، وغيرها) يتسم بالفائض، لكن هذا الفائض لم يكن بالقدر المطلوب لتغطية العجز في الميزان التجاري السلعي، إلا انه يتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (8) للسنوات العشر الأخيرة 1988-1998، من تزايد عجز الميزان التجاري الكلي الذي تراوح بين 479 مليون دولار إلى 8853 مليون دولار، حيث بلغ أدنى مستوى له العام 1991، وأعلى مستوى العام 1998. كما كان الميزان التجاري السلعي يتذبذب خلال الفترة 1988-1992 بين 3.8 مليار دولار إلى 6.3 مليار دولار، ليبدأ في الارتفاع بدءاً من العام 1993، وبلغ 10.5 مليار دولار العام 1998، وقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 16% خلال الفترة 1988-1993.

أما فيما يتعلق بميزان الخدمات فقد سجل فائضاً، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المعدل 5% لتصل 3% و 2% العام 1997، و1998 على التوالي، الأمر الذي قلص من تأثير هذا الفائض في خفض عجز الميزان التجاري الكلي المستمر.

3-4 التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية

يستعرض هذا الجزء تركيبة الصادرات والواردات المصرية وتوزيعاتها الجغرافية والتغيرات التي طرأت عليها مع التركيز على السنوات العشرة الأخيرة.

3-4-1 التركيب السلعي للصادرات

يبين الجدول رقم (9) أهم السلع المصدرة في مصر حسب الأغراض الاقتصادية، ويلاحظ أن أربع مجموعات فيها تشكل 80% من الصادرات، وأن 17 سلعة منها لا تشكل سوى 20% من الصادرات .

وقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالصادرات ضيق قاعدة الصادرات، حيث كانت تركيبة الصادرات المصرية، من حيث الأهمية النسبية لمساهمة كل مجموعة في الصادرات الكلية، أن المنتجات المعدنية، والبترولية التي تضم البترول الخام، ومنتجاته، وألواح الحديد والصلب، والألمنيوم تشكل الحصة الأكبر من الصادرات المصرية إضافة إلى ازدياد نسبة مساهمتها من العام 1993 إلى العام 1997 ومن 40% إلى 47% من إجمالي الصادرات المصرية، ويلي صادرات المنتجات البترولية والمعدنية من حيث الأهمية، صادرات المواد النسيجية والغزل (قطن وأقمشة قطنية وملابس جاهزة)، وعلى الرغم من تراجع نسبتها في الصادرات السلعية الكلية من 32% العام 1994 إلى 22% و 24% في العامين 1996، و1997 على التوالي، إلا أنها ما زالت تشكل ثاني أهم مجموعة من الصادرات المصرية، ويلي ذلك صادرات المعادن العادية التي احتلت في المعدل بين 8% - 12% خلال هذه الفترة، ومن ثم صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية التي شكلت بين 7 -10% من إجمالي الصادرات المصرية للفترة المذكورة.

يتضح من البيانات أن السلع الصناعية تشكل 80% من الصادرات المصرية، وهي مقسمة إلى الصناعات البترولية، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الهندسية، وصناعة السلع الغذائية

والكيماوية والمعدنية والتعدينية، حيث تحتل صناعة البترول الحصة الأكبر من هذه الصادرات.

وقد تراجعت الصادرات المصرية من السلع الصناعية، فيما ارتفعت الصادرات من المواد البترولية والمواد الغذائية والحيوانات الحية، بالمقابل تراجعت الصادرات من مواد المنتجات المعدنية والبترولية، وظهر هذا التراجع في السلع النسيجية من 32% العام 1994 إلى 24% العام 1997، وقد انعكس ذلك على تراجع نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الصادرات الكلية من 86% العام 1994 إلى 77% العام 1996. أما بالنسبة للسلع الزراعية (القطن والخضار والبطاطس والأرز والبصل) فتشكل ما معدله 8% من الصادرات الكلية للسنوات الأربعة الأخيرة من هذه الفترة.

وخلاصة لما تقدم فقد اظهر الهيكل السلعي للصادرات خلال هذه الفترة تغيرا في الأهمية النسبية للمجموعات الرئيسية، إذ تراجعت نسبة مساهمة حصيلة الصادرات الصناعية من الصادرات السلعية الكلية بشكل ملحوظ، باستثناء البترول الخام ومنتجاته، وكانت في مقدمة هذا التراجع صناعة الغزل والنسيج والقطن والأقمشة والملابس الجاهزة .

2-4-3 التركيب السلعي للواردات المصرية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10) إلى أن الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية كانت تشكل 22%، والسلع الوسيطة 48%، والسلع الاستثمارية 30% من الواردات الكلية، وتتكون السلع الاستهلاكية من القمح والذرة والزيوت النباتية واللحوم والسكر ومنتجات الألبان ، أما أهم السلع الوسيطة فتتكون من الحديد والصلب ومنتجات البترول المستوردة ومصنوعات الورق والنسيج والأجهزة العلمية والخشب والمنتجات العضوية وغير العضوية ...الخ ، وتختلف السلع الاستثمارية في التوزيع فيما بينها، حيث نجد أن المعدات والآلات والأجهزة الكهربائية تشكل ثلثي هذه السلع، والتي تشكل أيضا 20% من الواردات الكلية، والباقي (11%) موزع على السيارات و6% للمركبات وقاطرات السكك الحديدية ووسائل أخرى للملاحة البرية والبحرية والجوية.

ويستدل من التحليل أن التركيب السلعي للواردات لم يتغير بينما حدثت تغيرات جوهرية في التركيب السلعي للصادرات، ويعزى ذلك إلى:- [أنظر نشرة بنك مصر الاقتصادية، 1994] .

1. التحول النوعي في صادرات مصر من السلع التصديرية الخام إلى المنتجات التي ترتفع بها درجة التصنيع (البترول والمشتقات البترولية).
2. تعديل هيكلية التعرفة الجمركية.
3. تشجيع مشروعات التصدير وسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية التي تنتج للتصدير.
4. التركيز على توفير الاحتياجات الاستهلاكية من السلع التموينية الأساسية، وتقليل استيرادها مثل

القمح والدقيق والخضار الطازجة واللحوم الطازجة .

5. زيادة معدل الإحلال للواردات التي تحتل نسبة مهمة من الواردات .

ومن هنا نلاحظ أن مصر انتهجت سياسة ضبط الواردات (إحلال الواردات) خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من هذا النجاح في الحفاظ على ثبات نسبة الواردات السلعية إلى الواردات الكلية، إلا أنها لم تحقق نجاحا في تقليل الفجوة بين الواردات والصادرات، حيث يشير الجدول رقم (8) إلى انه خلال السنوات العشر الأخيرة ازداد عجز الميزان التجاري، وذلك لانخفاض معدلات نمو الصادرات عن الواردات.

5-3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية

عند ربط ومقابلة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية بمراحل السياسة التجارية المصرية نجد أن هيكلية التوزيع الجغرافي اختلفت بدءاً من منتصف المرحلة الثانية بعد حرب العام 1967 ، وأخذت بالاتجاه نحو أوروبا، وبخاصة الدول الشرقية، حيث يشير الجدول رقم (11) إلى انخفاض العجز مع الدول الغربية واتساعه مع الدول الأوروبية الشرقية، ويتضح من بيانات الجدول زيادة حجم التجارة مع الكتلة الشرقية، وانخفاضها مع الدول العربية مع تغيير واضح في العلاقات التجارية العربية مع مصر نتيجة لعدم انسجام وتوافق الهيكلية الاقتصادية، والتشابه في تركيبة الواردات العربية، إضافة إلى القيود التجارية وغير التجارية التي تعيق إمكانية نمو التجارة العربية البينية.

ويشير الجدول رقم (11) إلى أن دول غرب أوروبا كانت من أهم الدول المستوردة للمنتجات المصرية، في حين انخفضت الأهمية النسبية لتجارة مصر مع الدول العربية من 17.3% إلى 13.6%، فقد بلغت نسبة إجمالي الصادرات المصرية إلى الدول العربية 3.3% من إجمالي الصادرات العربية البينية، أما بالنسبة للواردات المصرية من الدول العربية فقد ارتفعت من 251 مليون دولار إلى 510 ملايين دولار خلال الفترة 1992-1997، ولم تتجاوز 4.8% من إجمالي الواردات البينية العربية [3].

وبالنظر إلى الجدولين [4](6-11) و (6-12) نجد، أيضا، أن التوزيع الجغرافي للواردات

---

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية-أداء وممارسات منافذ العبور وعلاقتها بحركة التجارة العربية البيئية-القاهرة-1999-اعداد فريق من خبراء المنظمة.

[4] المجموعة الإحصائية للدول العربية .

والصادرات المصرية مع الدول العربية كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، فمثلاً بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الأردن 24 مليون دولار العام 1988، بينما بلغ معدلها السنوي أقل من 10 ملايين دولار للفترة 1989- 1995، ثم عادت لترتفع إلى 22 مليون دولار العام 1996، وارتفعت صادراتها إلى المملكة العربية السعودية من 63 مليون دولار العام 1988 لتصل إلى 247 مليون دولار العام 1996، أما صادراتها إلى العراق فانخفضت من 18 مليون دولار العام 1988 لتصل إلى 68 ألف دولار العام 1996. [أنظر المجموعة الإحصائية للدول العربية 1996]

أما أهم الدول العربية المستوردة من مصر في السنوات الأخيرة فهي السعودية، والأردن، وسوريا، والإمارات والتي تمثل في مجموعها 66% من الصادرات المصرية إلى الدول العربية، تلتها الجزائر وتونس والسودان التي تمثل 14%، والباقي 20% موزع على بقية الدول العربية. (للمزيد من التفاصيل انظر، نشرة بنك مصر الاقتصادية 1994، جدول 1/2 صفحة-75، أو المجموعة الإحصائية للدول العربية 1996).

3-6 الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لمصر والعالم

3-6-1 الصادرات

من خلال البيانات في جدول رقم (6-7) المجموعة الإحصائية للدول العربية صفحة 246 يتبين أن الصادرات المصرية موزعة على 6 مجموعات رئيسية وهي الدول العربية، وأوروبا،وآسيا ما عدا الدول العربية، وإفريقيا ما عدا الدول العربية، وأمريكا، ودول أخرى .

وبالنظر إلى السنوات العشر الأخيرة لتوزيع الصادرات المصرية على هذه الدول نجد ان الدول العربية تشكل بين 10-17% من هذا التوزيع، وتراجعت هذه النسبة من 17% العام 1992 إلى 11% عام 1996.

وبالنسبة إلى أوروبا، نجد أنها بعد أن كانت تشكل النسبة الأكبر (50-64%) في السنوات السابقة فقد تراجعت نسبتها إلى 22% العام 1996 وبالمقابل ارتفعت الصادرات إلى أمريكا من 6% إلى 15% في السنوات الأخيرة، وما زالت صادرات مصر إلى آسيا عدا الدول العربية تحافظ على نسبتها بين 15-20% للسنوات العشر الماضية، مع ارتفاع قليل في صادرات مصر إلى أفريقيا عدا الدول العربية من 0.1% إلى 1.5% .

ومن خلال البيانات المتوفرة نلاحظ التغير الحاد في التوزيع الجغرافي لصادرات مصر فيما يتعلق بالدول الأخرى، إذ نجد أن مصر فتحت أسواقا جديدة وعلاقات تجارية متنوعة بعد العام 1995 مع

الدول الأخرى، وما يدلل على ذلك هو أن صادرات مصر للدول الأخرى كانت تتراوح بين 1-3% قبل العام 1995 وفي العام 1996 قفزت هذه النسبة إلى 43%، وكان هذا الاختلاف في التوزيع الجغرافي لصادرات مصر على حساب الدول الأوروبية التي تراجعت نسبتها في التوزيع من 60% في السنوات السابقة إلى 21% في العام 1996.

3-6-2الواردات

أما بالنسبة للواردات، فيظهر من خلال الجدول رقم (12)، وبيانات المجموعة الإحصائية لجامعة الدول العربية أن مصر تعتمد في وارداتها على الدول الأوروبية، وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية لواردات مصر من أوروبا إلا أنها ما زالت تشكل النسبة الأكبر لمصدر وارداتها، فقد كانت هذه النسبة تعادل 60% في بداية التسعينيات، وتراجعت إلى 45% في نهاية التسعينيات، ومن الملاحظ أن هذا التراجع كان على حساب الزيادة في واردات مصر من أمريكا واسيا عدا الدول العربية والدول الأخرى، حيث كانت آسيا تشكل ما نسبته 12% في بداية التسعينيات، ووصلت الى 17% في الأعوام الأخيرة من التسعينيات، وكذلك بالنسبة للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال تراوحت بين 17% -22% من أمريكا . وبالنسبة لواردات مصرمن الدول العربية فما زالت تشكل نسبة ضئيلة، وحجم نموها أيضا قليل وغير ملحوظ، حيث تتراوح نسبتها بين 2% -3.5%، وتراجعت في الفترة الأخيرة إلى 2.6% عن معدلها الذي يشكل 3% خلال السنوات العشر الأخيرة.

كما تشير البيانات إلى أن واردات مصر من أفريقيا عدا الدول العربية لم تتجاوز 1% في المعدل، واقل من ذلك ما يدلل على عدم أهمية أفريقيا بالنسبة لمصر من حيث كونها مصدراً للواردات المصرية.

4- تقييم إمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر

يهدف هذا الفصل الى تحليل إمكانية التدفقات السلعية بين فلسطين ومصر، وذلك باستخدام مؤشرات التوافق والترابط والتشابه بين البلدين، حيث سيتم قياس وتحديد الاتجاه العام لحجم التبادل التجاري وإمكاناته بناءً على البيانات المتوفرة للعامين 1995و1996.

4-2 واقع التبادل التجاري الفلسطيني المصري

قبل البدء بتفحص الآفاق والإمكانيات التجارية بين البلدين، لا بد من تسليط الضوء على واقع التبادل التجاري من خلال البيانات الفعلية منذ العام 1995 للعلاقة التجارية بين فلسطين ومصر.

يوضح الجدول رقم (13) أن التجارة الخارجية بين البلدين تسير باتجاه واحد، ولم تتجاوز نسبة الصادرات الفلسطينية الى مصر 0.1% خلال العامين 1995و1996 من الصادرات الفلسطينية الكلية، وقد وصلت الصادرات الفلسطينية الى أعلى مستوى لها (15 ألف دولار) خلال هذه الفترة.

وبالمقابل فقد تراوحت قيمة الواردات الفلسطينية من مصر بين (10-30) مليون دولار خلال الفترة بين 1995-1998. [أنظر الجدول 39]

كما يستدل من البيانات أن العجز في الميزان التجاري مع مصر يتمثل في قيمة الواردات الفلسطينية من مصر، الأمر الذي يعني أن التصدير إلى مصر يكاد يكون معدوما لأسباب عديدة، منها القيود والعوائق غير الجمركية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المصرية، وارتفاع تكلفة الإنتاج الفلسطيني، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل. يتضح من ذلك أن واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع مصر أحادي الاتجاه.

4-2 مضمون مؤشر التوافق والترابط

يستخدم هذا المؤشر لاختبار العلاقة التجارية بين بلدين لم تقم بينهما تجارة من قبل، ويشتمل

على متغيرين أساسيين هما الأهمية النسبية للسلعة من الصادرات الكلية، والأهمية النسبية للسلعة من الواردات الكلية.

وبشكل عام، يشتق هذا المؤشر لحالة أو ظاهرة أو متغير بهدف الحصول على تصور لمدى تحقق أو عدم تحقق الظاهرة، وذلك بعد تحديد القيم الطرفية (الصغرى والعظمى) الممكنة، وما بين القيم العظمى والصغرى يتم تحديد المدى (range) للحصول على كافة الاحتمالات الممكنة.

وبلغة الرياضيات " نظرية المجموعات" يعطى " الكل " قيمة واحد صحيح والتي تساوي 100% وهنا يصبح كل جزء (سلعة) في المجموعة رقماً بين الصفر والواحد الصحيح، وجميع الأجزاء (السلع) داخل المجموعة تشكل الكل، والتي تساوي واحد صحيح، ومن هنا يصبح المؤشر نسبة مئوية يعبر عن مدى تحقق الظاهرة (وجود احتمالية) كلما اقترب من الواحد.

وفي حالة التجارة بين بلدين يأخذ المؤشر قيمة عظمى في حالة "التطابق التام"، عندما تتساوى قيمة مقدار الصادرات للبلد الأول مع قيمة مقدار الواردات للبلد الثاني من سلعة ما، وهنا تكون الفروقات المطلقة معدومة (صفر) وهذه هي الحالة المثلى، وفي حالة زيادة الفروقات المطلقة تبدأ الحالة المثلى بالتراجع وينخفض المؤشر، وإذا زادت الفروقات المطلقة إلى (1) درجة ينعدم فيها تطابق أي جزء بين الصادرات والواردات، ويكون البلدان في هذه الحالة إما مصدرين فقط، أو مستوردين فقط للسلعة نفسها وبالكمية نفسها.

ويمكن صياغة ما تقدم رياضياً على النحو التالي:

التطابق + عدم التطابق= الكل

نسبة التطابق + نسبة عدم التطابق =100%

عندما تكون نسبة عدم التطابق معدومة تكون الفروق المطلقة معدومة ويكون التطابق تاماً.

عندما تكون نسبة عدم التطابق معدومة تكون الفروق المطلقة 1 وتنعدم الإمكانات ويكون البلدان مصدرين أو مستوردين فقط.

وهنا يكون مجموع الفروق المطلقة لكل بلد يساوي (1)، ولهذا، تتم قسمة المعادلة على (2) حتى تتم المحافظة على نسبة عدم التطابق على الواحد الصحيح، وبهذا، يحافظ مؤشر التوافق على نسبته بين الصفر والواحد.

ويمكن عرض وتوضيح قيمة مؤشرة التطابق رياضياً في الجزء التالي:

3-4 مؤشرات التوافق والترابط والتشابه للتبادل التجاري بين مصر وفلسطين

بالرغم من محدودية تدفق السلع الفلسطينية إلى الأسواق المصرية، والتي لا تتجاوز 0.01% ، إلا أن إمكانات التبادل السلعي بين الأسواق الفلسطينية والأسواق المصرية سيتم تقييمها بناء على معدلات التوافق والترابط ضمن إطار التبادل التجاري الحر، وإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر بشكل أساسي في الحد من التبادل التجاري بين البلدين. كما سيتم، أيضاً، تحليل درجة التشابه والتماثل بين الإقتصادين الأردني والمصري، وذلك بهدف الاسترشاد بهذه العلاقة وتأكيد التشابه بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، ومن ثم ستتم عملية المقارنة على ضوء هذه العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد المصري، لهذا، سيتم عرض مؤشرات التوافق والترابط لكل من الأردن ومصر وفلسطين لاستشراف فرص وإمكانات التبادل التجاري بين مصر وفلسطين بافتراض زوال العوائق غير الاقتصادية.

مضمون مؤشر التوافق والترابط (للمزيد عن هذا المؤشر أنظر Beers 1995 و Michaely 1962.)

$$T_{pet} = 1 - \sum \frac{(E_{ipt} - M_{iet})}{2}$$

حيث:-

Tpet = مؤشر التطابق والتوافق بين الصادرات الفلسطينية، والواردات المصرية، وبين الواردات الفلسطينية والصادرات المصرية.

E_{ipt}= حصة الصادرات الفلسطينية من السلعة(i) لصادرات المجموعات السلعية المقسمة حسب التصنيف الدولي الموحد (SITC) وما تحتويه كل مجموعة من سلع تم تصديرها بشكل فعلي.

(SITC : تصنيف دولي موحد للتجارة الخارجية (التعديل الثالث) والذي قسم السلع إلى عشرة أبواب رئيسية).

Miet = حصة الواردات المصرية من السلعة I (لواردات المجموعات السلعية، حسب التصنيف الدولي الموحد (SITC) وما تحتويه كل مجموعة من سلع تم استيرادها بشكل فعلي.

p= فلسطين ،e= مصر

I= السلعة ضمن المجموعات العشر من (0–9) ، صادرات أو واردات.

t= الفترة الزمنية–وتشمل العام 1995–1996.

E= الصادرات, M =الواردات

T= مؤشر التوافق والترابط.

ويتضمن مقياس الترابط والتوافق المحددات التالية:

- ✧ يستخدم هذا المقياس لاختبار مؤشر العلاقة التجارية بين صادرات البلد E وواردات البلدP خلال فترة زمنية واحدة أو أكثر.
- ✧ تتراوح قيمة هذا المؤشر من الصفر إلى واحد (0–1) فعندما تكون قيمته مساوية للواحد، تكون الصادرات الفلسطينية تتوافق وتتطابق بشكل كامل مع الواردات المصرية، وهذا مؤشر على الحجم الأمثل لإمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، وكلما انخفضت قيمته عن الواحد، قلت إمكانية التبادل، وإذا كانت صفراً انعدمت إمكانية التبادل التجاري بين مصر وفلسطين.
- ✧ يعتمد هذا المؤشر على القيمة المطلقة (AbsoluteValue) بحساب مجموع الفرق في الأهمية النسبية لكل سلعة على حدة ضمن المجموعة المصنفة بالنسبة لإجمالي المجموعة مع تجاهل الإشارات، ومن ثم يتم تطبيق المعادلة الواردة أعلاه للحصول على معدلات التوافق والترابط.
- ✧ يستخدم هذا المؤشر للتعرف على درجة التشابه، والتماثل والاختلاف في طبيعة التركيبة السلعية لتجارة البلدين (الصادرات والواردات).
- ✧ من خلاله، يتم تحديد درجة التشابه والتماثل بين صادرات البلدين وارداتهما، بحيث أنه كلما اقتربت من الواحد زادت درجة التشابه، وقلت إمكانية التبادل التجاري بين البلدين.
- ✧ وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر بين صادرات البلد (E) وواردات البلد (P) زادت إمكانية البلد ذات المؤشر المرتفع في التصدير، وقللت من قيمة العجز في ميزانه التجاري.

- ✧ من خلال هذا المؤشر يتم تحديد الحد الأدنى لتدفق الواردات والصادرات من بلد إلى آخر، وذلك بضرب الحد الأعلى للتدفقات السلعية بمعدل التوافق والترابط للبلد المقصود.
- ✧ الجدير ذكره عن هذا المؤشر انه يعتبر شرطا ضروريا لتقييم العلاقات التجارية والإمكانات المتوقعة لها، ولكنه في الوقت نفسه ليس شرطا كافيا، الأمر الذي يعني انه يجب ربط هذا المؤشر بالعوامل الاقتصادية الأخرى التي توثر على العلاقات التجارية بين أي دولتين لم تكن بينهما علاقات تجارية في السابق.

يقرأ المؤشر بثلاث نتائج كالتالي:–

- مؤشر التطابق= نسبة مئوية يقيس ويختبر مستوى التطابق بين الصادرات والواردات.
- قيمة الحد الأعلى= القيمة الطرفية العظمى [قيمة الصادرات السلعية التي يمكن أن تتدفق من البلد المصدر إلى البلد المستورد]
- قيمة الحد الأدنى= القيمة الطرفية الصغرى (بضرب مؤشر التطابق بقيمة الحد الأعلى)

✧ عندما يقود المؤشر إلى نتيجة أنه يمكن للبلد استيعاب كامل صادرات الحد الأعلى لمجموعة سلعية من البلد الآخر، وهذا لا يحدث من الناحية العملية لاعتبارات تعدد العلاقات التجارية، بمعنى أن البلد لا يرتبط مع بلد واحد في المبادلات التجارية، ولكن هنا من المؤشر على وجود الآفاق والإمكانات لزيادة فرص التصدير.

✧ لا يمكن التعامل مع نتائج هذا المؤشر على المستوى السادس لتصنيف السلع، وإنما يتم التعامل معه على مستوى المجموعة السلعية ككل، والتي يمكن أن تضم أكثر من 60 سلعة، فإذا كانت النتيجة تفيد أن البلدين يصدران ويستوردان من بعضهما من المجموعة نفسها، فهذا يعني أن التجارة تكون في المجموعة نفسها بأنواع مختلفة من السلعة نفسها، differentiated product. [James R.and oners 1995]

4-4 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق الصادرات الفلسطينية إلى مصر

أظهرت نتائج تحليل البيانات في جدول رقم (14) أن مؤشر العلاقة التجارية بين الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية بلغ معدله 27%، ويعكس هذا المعدل محدودية التبادل التجاري بين البلدين على الرغم من ارتفاعه إلى 36% العام 1996، أي أن قدرة فلسطين على التصدير إلى مصر تبدو محدودة بسبب ضيق قاعدة الإنتاج الفلسطيني القابل للتصدير إلى مصر، وعدم انسجام صادرات فلسطين مع واردات مصر نتيجة لاختلاف التركيبة المرتبطة بهيكل الاقتصاد في البلدين.

وعلى الرغم من تدني معدل التوافق بين الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية إلا أنه في ظل افتراض حرية التبادل التجاري بين البلدين، فانه كان من المتوقع أن يصل الحد الأدنى للصادرات الفلسطينية إلى مصر إلى 67 مليون دولار العام 1995، وأن ترتفع هذه القيمة إلى 106 ملايين دولار العام 1996، وهذا الارتفاع في الحد الأدنى له ما يبرره، وهو أن معدل التوافق قد ارتفع (9) درجات من العام 1995 إلى العام 1996.

وينعكس هذا الارتفاع، أيضاً، على الحد الأعلى لتدفق السلع من فلسطين إلى مصر التي كان من المتوقع أن تصل إلى 249 مليون دولار العام 1995 و297 مليون دولار العام 1996، في حين أن المستوى الفعلي للصادرات الفلسطينية إلى مصر كان(0.5,1.1) مليون دولار(حسب الإحصاءات المصرية) في العامين 1995 ,1996 على التوالي الأمر الذي يعكس الفجوة الهائلة بين التصدير الفعلي

إلى مصر، والإمكانيات المتاحة والتي تتمثل في الحد الأدنى والحد الأعلى المتوقع، وبمقارنة نتائج حساب الحد الأدنى والأعلى للصادرات الفلسطينية إلى مصر مع الصادرات الفلسطينية السلعية الكلية يتضح أن الحد الأدنى المتوقع في ظل حرية التبادل التجاري يشكل ما نسبته 13% و18% من الصادرات الكلية الفلسطينية للأعوام 1995،1996 على التوالي، بينما الحد الأعلى يتراوح بين 49% إلى 52% من الصادرات الفلسطينية الكلية.

يستدل من هذه النتائج أن إمكانية التصدير إلى مصر مرتفعة ولها تأثير مباشر على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل حرية التبادل التجاري، مع وجود إمكانية أكبر لفلسطين بتنويع أسواق صادراتها.

أما بالنسبة للاقتصاد المصري فيلاحظ أن هذا الحجم من التصدير لا يشكل نسبة عالية من الواردات المصرية، ويمكن للاقتصاد المصري أن يستوعب جميع صادرات الحد الأعلى لفلسطين دون أن تترك عبئاً على الواردات المصرية، وذلك لأن الحد الأعلى لصادرات فلسطين لن يتجاوز 1% من الواردات المصرية الكلية.

5-4 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق الواردات السلعية الفلسطينية من مصر

يعتمد قياس إمكانية تدفق السلع من مصر إلى فلسطين في ظل حرية التجارة على مؤشر التوافق والترابط للواردات الفلسطينية من مصر مع الصادرات المصرية كما هو مبين في الشق الثاني من جدول رقم (14)، حيث أظهرت النتائج أن مؤشر التطابق كان 32%، و37% للعامين 1995و1996 على التوالي، ويستدل من المؤشر أنه من غير المتوقع أن يكون التدفق السلعي بين البلدين قوياً، فكونه لا يتجاوز 37% يعني وجود تباعد وعدم توافق في الواردات الفلسطينية عن الصادرات المصرية، ولكن في ظل حرية التبادل التجاري على الرغم من المؤشر المنخفض، تبين أن الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر أقل بنسبة 95% في المعدل من الحد الأعلى، وبنسبة 85% من الحد الأدنى، فقد كانت الصادرات المصرية الفعلية بمعدل 30 مليون دولار سنوياً، بينما كان الحـــد الأدنى (201،344) مليون دولار، والحد الأعلى(932و629) مليون دولار سنوياً للعامين 1995، 1996 على التوالي. وبالنظر إلى هذه النتائج من زاوية أخرى، نجد أن الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر لم تتجاوز 1% من الواردات السلعية الكلية الفلسطينية، كما يتضح أن الحد الأعلى المتوقع للواردات الفلسطينية من مصر يصل إلى 65% من الواردات الفلسطينية السلعية الكلية، والحد الأدنى المتوقع استيراده من مصر يصل إلى 12% من الواردات الفلسطينية السلعية الكلية، وهذا يعني أن السوق الفلسطينية لديها آفاق للاستيراد من مصر بنسبة 53% من الواردات الكلية كحد أعلى و12% كحد أدنى، ولكن المستوى الفعلي أقل بكثير مما هو

متوقع على ضوء قياس هذا المؤشر.

وفي العام 1996 لوحظ أن مؤشر التوافق ارتفع 5 درجات عن السنة السابقة، إلا أن المستوى الفعلي للواردات الفلسطينية بقي ثابتاً، ويستفاد من نتائج المؤشر وجود إمكانية في تنويع مصادر الواردات الفلسطينية وزيادة قيمتها من السوق المصرية في ظل حرية التبادل التجاري.

وبالنظر إلى مؤشر العلاقة بين الصادرات المصرية والصادرات الفلسطينية (التشابه والتماثل)، نجد أنه، أيضاً، متدنٍ جداً، حيث كان (25%،27%)، الأمر الذي يعني عدم التشابه في صادرات البلدين، ووجود اختلاف كبير، بمعنى أن عرض الصادرات الفلسطينية ونوعية التصدير يختلف عن عرض الصادرات المصرية وتركيبتها السلعية، وعلى الرغم من اتجاه المؤشر نحو الزيادة البسيطة، إلا أن درجة التشابه بين الصادرات المصرية، والصادرات الفلسطينية منخفضة جداً، لذلك يتطلب تنشيط التجارة بين البلدين، بحيث يجب أن تتجاوز قيمة هذا المؤشر 50% على الأقل، بدلاً من 27%، ومن الواضح هنا أن تفوق السلع المصرية وقدرتها على المنافسة وارتفاع تكاليف السلع الفلسطينية من العوامل الأخرى التي جعلت العلاقة باتجاه واحد لصالح مصر.

أما عن مؤشر العلاقة بين الواردات المصرية والواردات الفلسطينية نجد أنه يختلف عن مؤشر الصادرات للبلدين، حيث نجد أن الواردات الفلسطينية تتشابه مع الواردات المصرية، كما اتضح من خلال قيمة المؤشر الذي وصل إلى 43% العام 1995 و إلى 53% العام 1996، وهذا يعني أن الإنتاج المحلي في كلا البلدين متشابه إلى حد ما، وأن الفجوة في الطلب المحلي والإنتاج المحلي للبلدين أقرب إلى التشابه، ولكن هذا الإنتاج لا يكفي احتياجات كل بلد على حدة، الأمر الذي يؤدي إلى تغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من دول أخرى.

6-4 الإمكانات الفعلية والمتوقعة لتدفق السلع بين مصر وفلسطين على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية.

بناء على منهجية تبويب وتصنيف البيانات المتبعة في الإحصاءات الفلسطينية والدولية نظام SITC، سيتم قياس مؤشر العلاقة التجارية بين مصر وفلسطين حسب المجموعات السلعية العشر لتقدير إمكانات وآفاق تدفق كل مجموعة سلعية على حدة بين البلدين، وذلك في ظل حرية التبادل التجاري وإزالة كافة المعوقات والقيود غير الجمركية.

أولاً: إمكانات التبادل السلعي في المواد الغذائية والحيوانات الحية بين مصر وفلسطين

يبين الجدول رقم (15) أن درجة التوافق والترابط بين الواردات الفلسطينية و الصادرات المصرية من هذه المجموعة قد ارتفعت من 39% العام 1995 إلى 60% العام 1996، وبالمقابل، فان الواردات الفعلية لفلسطين من مصر قد تضاعفت خلال هذه الفترة، فارتفعت من 4.8 مليون دولار العام 1995 إلى 8.5 مليون دولار العام 1996، وقد شكلت هذه القيم ما نسبته (14%-25%) على التوالي من الواردات الفلسطينية الكلية من مصر. وعلى الرغم من ارتفاع حصة هذه المجموعة السلعية من الواردات المصرية إلى فلسطين الا أن نسبتها لا تزيد عن 2% من الواردات الكلية الفلسطينية لهذه المجموعة.

وبالنظر إلى الإمكانية المقدرة لتدفق سلع هذه المجموعة من مصر إلى فلسطين، نجد أن الحد الأدنى يتراوح بين 87-208 مليون دولار، والحد الأعلى بين 224-347 مليون دولار خلال الفترة 1995-1996، وهذا يمثل من 60% إلى 70% من صادرات مصر لهذه المجموعة كحد أدنى، ومن 71%الى81% كحد أعلى، وهذا يعني أنه يمكن لفلسطين أن تستورد جميع صادرات مصر من هذه المجموعة، ولكن على الرغم من وجود هذه الإمكانية إلا أن الفروق كبيرة بين حجم المواد الغذائية المستوردة فعلياً من مصر، وبين الإمكانية المتوقعة في ظل حرية التبادل التجاري، و يمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى فرض إسرائيل العديد من قيود الصحة والبيئة والمواصفات والمقاييس ومعايير السلامة على الحيوانات الحية، واللحوم المجمدة، ومنتجات الألبان، والخضار والفواكه، ومحضرات السكر، والحبوب، والمعلبات الغذائية الأخرى، ما أدى إلى احتكار إسرائيل للأسواق الفلسطينية(تصدر إسرائيل ما قيمته 350 مليون دولار في المعدل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من هذه المجموعة، وأصبحت المصدر الرئيس لتدفق هذه السلع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت إسرائيل منتجة ومصدرة لها أو تستوردها من الخارج، بما في ذلك مصر، ثم تعيد

تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية، وهذا كله فوت الفرصة على الاقتصاد الفلسطيني للاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية من هذه المجموعة).

ويظهر الشق الثاني من الجدول رقم (15) معدل التوافق والترابط في جانب الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية من هذه المجموعة، فقد كانت درجة التوافق تتراوح من 31%-46%، ما يشير إلى إمكانية التصدير إلى مصر، بحيث يمكن لمصر أن تستوعب كافة الصادرات الفلسطينية في حدها الأعلى والأدنى المتوقع، ومن الملاحظ هنا، انعدام الصادرات الفلسطينية إلى مصر من هذه المجموعة، وان الواردات المصرية من الدول الأخرى تتراوح بين 2611-3056 مليون دولار لهذه الفترة، والصادرات الفلسطينية الكلية الفعلية تتجه نحو التراجع، فقد بلغت 67 مليون دولار العام 1995، وتراجعت إلى 48 مليون دولار العام 1996، ولكن يمكن لمصر أن تستوعب كحد أدنى من(52%-60%) من قيمة المواد الغذائية الفلسطينية، وفي جانب الحد الأعلى، فإنه يتمثل في كامل قيمة هذه المجموعة من (67-48) مليون دولار، دون أن تترك عبئاً على الواردات المصرية الكلية من هذه المجموعة.

كما تشير النتائج إلى أن معدل توافق هذه المجموعة يقترب من 60% في الواردات، ويتجه نحو الاقتراب من 50% في الصادرات إلى مصر، ما يعني أن الإمكانات متاحة للتدفق السلعي بين البلدين في ظل التبادل التجاري الحر، وهذا على العكس تماما من الواقع الحالي الذي يعكس حجماً تجارياً محدوداً جدا وباتجاه واحد.

ثانياً: إمكانية التبادل السلعي في المشروبات والتبغ

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (16) أن متوسط مؤشر معدل التوافق للواردات الفلسطينية من مصر بلغ 50% خلال الفترة 1995-1996، ولكن على الرغم من توسط هذا المعدل، إلا أن صادرات مصر من هذه المجموعة تقترب من الصفر، وهذا يؤدي إلى انعدام إمكانات الاستيراد من مصر بسبب عدم وجود صادرات مصرية من هذه المجموعة، واعتماد مصر على الاستيراد من الخارج لتغطية الفجوة في الطلب المحلي من المشروبات والتبغ.

أما في جانب التصدير إلى مصر، فان الشق الثاني من الجدول يبين ارتفاع معدل التوافق الذي تراوح بين 85%-88% خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي يعني وجود إمكانية التصدير إلى مصر من المشروبات والتبغ، ولكن ضآلة حجم الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة أدى إلى عدم التدفق السلعي بين الطرفين على الرغم من وجود إمكانية التصدير إلى مصر بقيمة تتراوح بين 6-15 مليون دولار، والتي تمثل في الوقت نفسه الحد الأدنى والأعلى، وكامل

الصادرات الفلسطينية لهذه المجموعة.

بالمقابل، فإن استيراد مصر لكامل الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة لا يشكل عبئاً على الواردات المصرية، وبهذا، لا يزيد مجموع الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة على 8% من واردات مصر من تلك السلع، ومما يقلل من إمكانية التبادل التجاري لهذه المجموعة أن كامل الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل.

وهنا، يستدعي القول أن مصر وفلسطين تعتمدان على الاستيراد بشكل أساسي لتغطية الطلب من هذه المجموعة بالإضافة إلى الإنتاج المحلي، ولا يوجد لدى مصر فائض يذكر بهدف التصدير، وبالنسبة لفلسطين، فإن حجم التصدير محدود جداً ولا يتجاوز 1% من الصادرات الفلسطينية الكلية.

ثالثاً: في مجال المواد الخام

يتضح من الجدول رقم (17) أن فلسطين تستورد ما معدله 52 مليون دولار سنويا من هذه السلع، (مثل الجلود الخام، والورق، والعجائن، والفلين، والخشب) وهذه القيمة تشكل 28% من الصادرات المصرية، كما يلاحظ أن معدل التوافق للواردات الفلسطينية مع الصادرات المصرية من هذه المجموعة لم يتجاوز 25%، كما يوجد هناك فارق بين الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر (والتي لم تتجاوز 200 ألف دولار) والإمكانات المقدرة للتدفق في ظل التبادل التجاري الحر، والذي يمكن أن يتراوح بين 8 إلى 17 مليون دولار كحد أدنى، و37 إلى 68 مليون دولار كحد أعلى، حيث يمثل كامل الواردات الفلسطينية أيضاً، وهذا يعني أن فلسطين تستطيع أن تستوعب 28% من صادرات مصر لهذه المجموعة.

أما في جانب الصادرات، فان معدل التوافق والترابط يتراوح بين 28%-34%، وهذا، أيضاً، منخفض نسبياً، ويعكس محدودية إمكانية التصدير إلى مصر، والتي تتراوح بين 1-3 ملايين دولار كحد أدنى، و8-5 ملايين دولار كحد أعلى، في حين أن الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة كانت ثابتة خلال العامين1995-1996، وعلى الرغم من أن حجم الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة يصل إلى 23 مليون دولار، وان الواردات المصرية تصل إلى 1106 ملايين دولار، إلا أنه يتضح من مؤشر التوافق أن التصدير إلى مصر منخفض، على الرغم من عدم تشابه وتوافق الصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية، حيث بلغ مؤشر هذا التشابه 22% في المعدل خلال العامين 1995-1996.

رابعاً: في مجال الوقود والطاقة

كما هو مبين في جدول رقم (18) فإن هذه المجموعة تمثل أكثر من 30% من الصادرات المصرية السلعية الكلية، حيث بلغت صادرات مصر منها 1682 مليون دولار العام 1996، في حين لا توجد واردات فلسطينية تذكر من مصر من هذه المجموعة، بينما بلغت الواردات الفلسطينية 384 مليون دولار سنويا من الدول الأخرى، والتي كان لإسرائيل أكثر من 90% منها رغم أن إسرائيل مستوردة لهذه السلع.

وبالنظر إلى مؤشر التوافق للواردات الفلسطينية من مصر نجد أنه يتراوح بين 65%-76%، وهذا يفيد بوجود إمكانية عالية للتبادل التجاري، ولكن الأمر يختلف تماماً في هذه المجموعة، حيث نجد فجوة كبيرة بين التدفقات الفعلية من مصر إلى فلسطين، والإمكانات المتوقعة التي يمكن أن تتراوح بين 160-300 مليون دولار كمعدل سنوي، وهذا يمثل من 60% إلى 90% من الواردات الفلسطينية الكلية لهذه المجموعة، وهو ما يؤكده معدل التوافق المرتفع. ولكن الاحتكارات والقيود التي تمارسها إسرائيل على السوق الفلسطينية أدت إلى تقليل هذه الإمكانية إلى حد الصفر تقريباً، حيث يتم استيراد مشتقات البترول والغاز من إسرائيل فقط، والتي تقوم بدورها بإعادة تصدير مشتقات البترول التي تستوردها من مصر ومن السوق العالمية إلى الأسواق الفلسطينية. وهنا يمكن القول أنه إذا ما أزيلت هذه الاحتكارات والقيود وتم التعامل على أساس التبادل التجاري الحر ستكون لمصر حصة كبيرة يمكن أن تصل إلى 90% من الواردات الفلسطينية من خلال الاستيراد المباشر بدلا من الاستيراد من إسرائيل.

أما على صعيد صادرات الوقود والطاقة، فبين الشق الثاني من الجدول رقم (18) أن معدلات التوافق كانت متدنية جداً بين الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية، وهذا يرجع إلى عدم وجود صادرات فلسطينية من هذه المجموعة، حيث تراوحت الصادرات الفلسطينية من 5-8 ملايين دولار، وهي وقود تمت إعادة تصديرها إلى إسرائيل، ولكن في الواقع، فانه لا توجد صادرات فعلية من هذه المجموعة، ومن جانب آخر، حتى لو كانت هناك صادرات فلسطينية فعلية، فإنها لن تكون ذات قيمة تذكر، بينما مصر تعتمد على هذه المجموعة في التصدير، وتتمتع بميزة نسبية فيها، ومن هنا يمكن التأكيد على أهمية التبادل التجاري في جانب الواردات من مصر في مجال الوقود والطاقة.

خامساً: في مجال الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية

تشير البيانات في الجدول رقم (19) إلى أن الواردات الفلسطينية تتوافق بنسبة 50% مع

الصادرات المصرية خلال الفترة 1995–1996، وعلى الرغم من هذا التوافق إلا أن الواقع الفعلي لم يسجل واردات تذكر من مصر، وذلك لأن الصادرات المصرية من هذه المجموعة قليلة جدا، كما أن الصادرات الفلسطينية أيضاً متذبذبة. وهذا يشير إلى أن السوقين الفلسطينية والمصرية تعتمدان بشكل أساسي على استيراد هذه السلع من الخارج بشكل كامل تقريباً لتلبية الطلب المحلي، وما يدل على ذلك انعدام التصدير وارتفاع معدل التشابه بين الواردات الفلسطينية والواردات المصرية لهذه المجموعة، بحيث يتراوح بين 96%–99%.

سادساً: في مجال المواد الكيماوية والأدوية

تشير نتائج البيانات المتوفر عن الواردات الفلسطينية إلى أن فلسطين تستورد أكثر من 80% من المواد الكيماوية من إسرائيل، و20% من باقي الدول الأخرى، ويبلغ معدل الاستيراد من هذه المجموعة 150 مليون دولار سنويا، و يتبين من الجدول رقم (20) أن معدل توافق الواردات الفلسطينية مع الصادرات المصرية يصل إلى 66% خلال الفترة 1995–1996.

وعلى الرغم من أن نتائج معامل التوافق والترابط بينت أن الحدين الأعلى والأدنى يتراوحان بين 158 إلى 91 مليون دولار للواردات الفلسطينية من مصر، وأن الصادرات المصرية الكلية تتراوح بين 207–183 مليون دولار، وأن معدل التوافق مرتفع نسبيا، إلا أن الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر، لم تتجاوز مليون دولار في السنة من هذه المجموعة، وذلك بسبب الاستيراد من السوق لإسرائيلية بشكل أساسي، والقيود الأمنية والصحية المشددة التي تفرضها إسرائيل على هذه السلع. وفي ظل حرية التبادل التجاري مع مصر، وبسبب ارتفاع درجة التوافق بين الواردات الفلسطينية والصادرات المصرية توجد إمكانات واضحة لزيادة حجم التبادل التجاري، فقد أشارت البيانات إلى أن الحد الأدنى لاستيراد هذه السلع من مصر يصل في المعدل إلى (82) مليون دولار، والحد الأعلى إلى 126 مليون دولار خلال الفترة المذكورة. وهذا يشكل ما نسبته (65%–95%) من الواردات الفلسطينية الكلية من هذه المجموعة. وما زالت القيود الإسرائيلية مفروضة على استيراد الأدوية، بحيث أنها لا تدخل الأراضي الفلسطينية إلا بعد الموافقة الإسرائيلية.

أما في جانب التصدير، فيشير معدل توافق الصادرات الفلسطينية مع الواردات المصرية من هذه المجموعة إلى الانخفاض، حيث لم يتجاوز 20%، وذلك بسبب ضآلة حجم الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة، ومحدودية التصدير، إلا أن الإمكانية متوفرة في ظل التبادل التجاري في أن تستوعب مصر كافة الصادرات الفلسطينية، والتي تتراوح من (17–23) مليون دولار، والمتمثلة في مواد التنظيف، والدباغة، والصباغة، وغيرها من المواد الكيماوية، دون أن يترك ذلك أهمية نسبية على الواردات المصرية التي تبلغ 1600 مليون دولار كمعدل سنوي، مع ملاحظة أن الصادرات الفلسطينية إلى مصر معدومة تماماً من هذه المجموعة.

سابعاً: في مجال السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة

يتبين من الجدول رقم (21) أن الواردات الفلسطينية من هذه المجموعة تمثل حوالي 25% من الواردات الفلسطينية الكلية، وفي الوقت نفسه تمثل، أيضاً، حوالي 25% من الصادرات الفلسطينية، ما يعطي المجموعة خصوصية عن غيرها من حيث حجم النشاط التجاري لتبادل سلعها وتشمل هذه السلع على الأقمشة، والخيوط، والمعادن، والمطاط، والورق، والمنسوجات، والحديد والصلب، ومصنوعات الفلين، والخشب، والكرتون، والسلع المصنعة الأخرى كثيفة العمل، وفي الغالب يتم تصدير هذه السلع إلى إسرائيل، ويتم منحها شهادة منشأ إسرائيلية، ويعاد تصديرها كبضاعة إسرائيلية، وهذه الحالة ليست غريبة في العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل.

وبفحص إمكانية التدفق السلعي لهذه المجموعة بين مصر وفلسطين، نشهد انخفاضاً في مؤشر التوافق للواردات الفلسطينية مع الصادرات المصرية، حيث لم تزد هذه النسبة على 40%.

وتتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج العديد من سلع هذه المجموعة، حيث يمكن لهذه السلع أن تتدفق إلى فلسطين بمعدل يتراوح بين 160 – 395 مليون دولار، وهذه القيمة تشكل ما نسبته 50%–80% من الواردات الفلسطينية الكلية من هذه المجموعة، ولكن الملاحظ أن الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر لم تتجاوز مليون دولار خلال العامين 1995 و 1996، كما تشير، أيضاً، نتائج معامل التوافق في هذه المجموعة إلى أن حصة الصادرات المصرية إلى السوق الفلسطينية تتراوح بين 30%–60%.

بالمقابل، فإن مؤشر توافق الصادرات الفلسطينية مع الواردات المصرية كان منخفضاً، حيث لم يزد على 29% في العام 1996 بعد أن كان 35% العام 1995، ويمكن لمصر أن تستوعب جميع الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة. كما يلاحظ ان معظم الصادرات الفلسطينية الفعلية إلى مصر خلال الفترة الماضية كانت من هذه المجموعة (للمزيد انظر الجدول 21).

من جانب آخر، تعتبر القيود الإسرائيلية على هذه السلع أقل من غيرها بسبب قلة اعتماد السوق الفلسطينية على استيرادها من إسرائيل، وتشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن فلسطين تستورد 25% فقط من هذه المجموعات من إسرائيل، وهذه النسبة ليست ذات أهمية بالنسبة للصادرات الإسرائيلية التي تصل إلى 8 مليارات دولار من هذه المجموعة، ما يعني، أيضاً، أنه بالإمكان إحلال و توجيه 75% من الواردات الفلسطينية من مصر، وإبقاء 25% للاستيراد من السوق الإسرائيلية. أما في جانب التصدير، فإنه يمكن الإبقاء على جزء كبير من السلع للسوق

الإسرائيلية، وهذا له أيضاً ما يبرره اقتصادياً.

ثامناً: والآلات والأجهزة ومعدات النقل

تبين مؤشرات التوافق والترابط بين الواردات الفلسطينية والصادرات المصرية لهذه السلع في الجدول رقم(22) انخفاض إمكانات التبادل التجاري، حيث لم يتجاوز هذا المعدل 42%، ويعكس هذا الانخفاض الاختلاف بين الصادرات المصرية والواردات الفلسطينية من هذه المجموعة، وذلك على الرغم من ان القيم الإجمالية تشير إلى توفر إمكانات للتبادل التجاري بين البلدين ضمن هذه المجموعة، وفي ظل حرية التبادل التجاري بين البلدين، فإن الحد الأعلى لا يتجاوز 22 مليون دولار، والأدنى 6 ملايين دولار من الواردات الفلسطينية من مصر، في الوقت الذي تستورد مصر ما يعادل 3 مليارات دولار من هذه المجموعة، وهذا يشير إلى ارتفاع معدل التوافق بين الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية الذي يصل إلى 60%، الأمر الذي يعني أنه يمكن لمصر أن تستورد كافة الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة.

تاسعاً: في مجال المصنوعات المتنوعة

تتوافق الواردات الفلسطينية مع الصادرات المصرية ضمن هذه المجموعة بنسبة 35% خلال العامين 1995–1996، مع الإشارة إلى اتجاه هذا التوافق نحو الزيادة، وتبلغ الواردات الفلسطينية من هذه السلع(التي تشتمل على الأدوات الصحية، والأثاث بكافة أنواعه، وأجهزة التدفئة المركزية، والملابس، والأحذية بأنواعها، بالإضافة إلى الأدوات العلمية والطبية) ما معدله 115 مليون دولار سنوياً، وهذه القيمة ضعف الصادرات الفلسطينية من هذه السلع، وعلى الرغم من انخفاض معدل التوافق إلا أن معدل الحد الأعلى للاستيراد من مصر يمكن أن يصل إلى 105 ملايين دولار، ما يعادل 95% من الواردات الفلسطينية، والحد الأدنى يمثل 40% خلال العام 1996. وعلى الرغم من هذه الإمكانية في ظل حرية التبادل التجاري إلا أن الواردات الفلسطينية الفعلية لم تتجاوز مليون دولار سنوياً.

أما بالنسبة لتوافق الصادرات الفلسطينية مع الواردات المصرية، فان المؤشر يتجه إلى الانخفاض، فضلاً عن انه منخفض بالأساس، حيث كان 30% العام 1995، ثم تراجع إلى 20% العام 1996، وهنا يتضح أن الواردات المصرية من هذه السلع أكبر من الصادرات، كما يمكن لمصر أن تستورد 16% من واردات هذه المجموعة من فلسطين، وذلك كحد أعلى و4% كحد أدنى في ظل حرية التبادل التجاري (انظر جدول رقم (23).

4-7 تقييم إمكانات التبادل التجاري بين مصر وفلسطين

بعد أن تم استعراض إمكانات التبادل التجاري بين مصر وفلسطين من خلال تحليل معدلات التوافق والترابط بين البلدين على مستوى المجموعات السلعية التسع، وكذلك على مستوى الصادرات والواردات الكلية للبلدين، يمكن عرض نتائج إمكانات التبادل التجاري على النحو التالي:

أولاً: التقييم على المستوى الكلي للصادرات والواردات الكلية

- ✧ أظهرت معدلات التوافق والترابط للصادرات والواردات بين البلدين أن هناك إمكانية مهمة لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين في ظل حرية التبادل التجاري، وافتراض إزالة كافة القيود والمعوقات الإدارية والجمركية.
- ✧ في ظل حرية التبادل التجاري، فان مصر تستوعب 20% من الصادرات الفلسطينية الكلية كحد أدنى و52% من الصادرات الفلسطينية الكلية كحد أعلى، أي ما بين 67 إلى 297 مليون دولار.
- ✧ إن هذا الحجم من الصادرات الفلسطينية لا يوجد له وزن نوعي بالنسبة لقيمة الواردات المصرية، حيث أن الصادرات الفلسطينية لا تشكل أكثر من 1% من قيمة الواردات المصرية، بينما له أهمية نسبية بالنسبة للصادرات الفلسطينية.
- ✧ فيما يتعلق بالواردات الفلسطينية من مصر، يمكن لفلسطين أن تستورد ما بين 12%-35% من وارداتها الكلية من مصر، كما يشير اتجاه معدل التوافق والترابط إلى هذه الزيادة، الأمر الذي يعكس إمكانية تنويع الواردات الفلسطينية من مصر وزيادة حجمها في ظل التبادل التجاري الحر.
- ✧ بالنظر إلى البيانات الفعلية للتبادل التجاري الحالي، نجد أنها تعكس علاقة تجارية ذات اتجاه واحد، حيث تعتبر قيمة الصادرات الفلسطينية إلى مصر متدنية جداً، بينما الصادرات المصرية إلى فلسطين تصل إلى 34 مليون دولار سنويا، مع الاتجاه نحو الزيادة، ما يعني أن العوائق الإسرائيلية على الاستيراد لم تؤثر على نمو الاستيراد من مصر، لكن عملية التصدير إلى مصر ما زالت بالغة المحدودية، لذلك، يمكن زيادة معدل التبادل التجاري، وتحسين شروطه على ضوء نتائج تقييم الإمكانات كما تبين في مؤشرات التوافق والترابط في ظل التبادل التجاري الحر.

ثانياً: التقييم على المستوى الجزئي للصادرات و الواردات حسب المجموعات السلعية

يبين التقييم الكلي على مستوى الصادرات والواردات إمكانية ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل عام، ولكن هذا لا يعني تعميم هذه النتائج على كافة السلع بين البلدين، وذلك بسبب

اختلاف التركيب النوعي على مستوى السلعة لكل بلد عن الآخر، لذلك، يبين التقييم على المستوى الجزئي للمجموعات السلعية، بشكل أكثر تحديد وحصراً، ماهية السلع التي تتضمنها كل مجموعة، والتي يمكن لكل بلد أن يتخصص في إنتاجها وتصديرها، وتنسيق ورسم السياسة التجارية مع البلد الآخر، وزيادة حجم التجارة بينها، وبناء على تقييم مؤشرات التوافق والترابط والحدود الدنيا والعليا للمجموعات السلعية يمكن استخلاص ما يلي:-

- ✧ أن البلدين يعتمدان على السلع الكثيفة العمل في التصدير، ولكن يوجد اختلاف في هيكلية الصادرات للبلدين، وخاصة في **مجموعة السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة**، حيث تستطيع فلسطين استيراد 60% من صادرات مصر لهذه المجموعة، مع الملاحظ أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع(المنسوجات والقطنيات والأحذية وغيرها). كما يمكن لمصر، أيضاً، أن تستورد جميع الصادرات الفلسطينية من هذه المجموعة دون إحداث أثر أو ثقل على إجمالي واردات مصر من هذه المجموعة.
- ✧ تأتي مجموعة **المواد الكيماوية والأدوية** في الترتيب الثاني، ويمكن تحسين شروط التبادل التجاري بين البلدين، إذ تبين أن معدلات التوافق مرتفعة نسبياً (66%)، الأمر الذي يسمح لفلسطين باستيراد 95% من واردات هذه المجموعة من مصر، كما توجد إمكانية لتصدير مواد التنظيف والدباغة والصباغة إلى مصر، على الرغم من ضآلة حجم الصادرات الفلسطينية (23) مليون دولار، وهذا الأمر يعني التركيز على هذا القطاع وزيادة إنتاجيته، وإعادة هيكلته من خلال توسيع نطاق الاستثمار على أسس تقنية حديثة، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير إلى مصر.
- ✧ في ظل التبادل التجاري الحر، توجد إمكانية كبيرة أيضاً لتنشيط العلاقة في **مجال مجموعة الوقود والطاقة** التي تعتمد فلسطين على الاستيراد الكامل لها من إسرائيل، وفي الوقت نفسه تتمتع مصر بميزة نسبية وتنافسية، وتعتمد بشكل أساسي على صادرات هذه المجموعة التي تشكل 30% من الصادرات الكلية المصرية.
- ✧ فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى مثل **السلع الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الخام**؛ توجد أيضاً إمكانية لتوسيع وتنويع الصادرات والواردات بين البلدين، ولكن هذه الإمكانية هامشية ومحدودة، إضافة إلى محدودية الصادرات الفلسطينية والمصرية في هذه المجموعات.

يتضح من تقييم إمكانات التبادل التجاري على المستويين الكلي والجزئي وجود إمكانيات قائمة لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة فرص التصدير بشكل اكبر للاقتصادين، وبخاصة أن التبادل التجاري الفعلي بين البلدين، يتمثل بعجز كامل في الميزان التجاري الفلسطيني، مساوٍ لقيمة الصادرات المصرية إلى فلسطين، وهذا يعني أن تدفق السلع تسير باتجاه واحد من مصر إلى فلسطين،

الأمر الذي يستدعي تنشيط وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين، لما في ذلك من أهمية استراتيجية لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وأهمية اقتصادية تتمثل في أن مصر تمتلك مزايا تنافسية على مستوى التكاليف والنوعية، بينما فلسطين تمتاز بارتفاع تكاليف الإنتاج الذي أضعف القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية في الأسواق المصرية، ما جعل التصدير إلى مصر محدود جداً. [أنظر الجدول رقم 34].

5- إمكانات التبادل التجاري السلعي بين الأردن ومصر

نظراً لأن التجارة الخارجية الفلسطينية قد بدأت العام 1995، فان استخدام معدلات التوافق والترابط لقياس إمكانات التدفق السلعي بين مصر وفلسطين للفترة 1995-1997 لا يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بحجم التبادل التجاري والإمكانات المتوقعة لها بين البلدين في ظل حرية التبادل التجاري. وبسبب تماثل وتشابه الأداء العام للإقتصادين الفلسطيني والأردني في العديد من الجوانب، فانه سيتم استخدام أسلوب التحليل الكمي لسلسلة زمنية من البيانات 1970-1998 باستخدام معدلات الجاذبية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر، ومعدلات الجاذبية للطلب على الواردات الأردنية من مصر، وذلك للاستعانة والاسترشاد بالعلاقات الأردنية المصرية، لاستشراف آفاق وإمكانات التبادل التجاري الفلسطيني المصري، ولأن معدلات الجاذبية التجارية تعتبر اختباراً كافياً لإمكانات التدفق السلعي بين أي بلدين، فسيتم قياس معدلات التوافق والترابط بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية، والعكس بالعكس، كشرط أساسي لتقييم إمكانات التبادل التجاري على المستويين الجزئي والكلي.

ويمكن حصر أهم أوجه التشابه والتماثل بين أداء الاقتصادين الفلسطيني والأردني فيما يلي:-

- ✧ يتشابه الاقتصادان الأردني والفلسطيني في العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث أن هناك تقارباً في المستوى الاقتصادي بين البلدين نتيجة للتقارب في مستوى الدخل ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[الجعفري 1997 ماس; 1995]
- ✧ إن كلا الاقتصادين يعتمدان على تصدير العمالة، وان العوائد المتأتية منها من أهم مكونات الناتج القومي الإجمالي.. كلا الاقتصادين يعانيان من تشوهات هيكلية وقطاعية، بالإضافة إلى محدودية الموارد الاقتصادية، كما أن الأداء التصديري في البلدين محدود، ويعتمد على عدد محدود من السلع، وخاصة المواد الخام، مثل الفوسفات والبوتاس في الأردن والحجر في فلسطين.
- ✧ يشير العجز المستمر في كلا الاقتصادين (50% إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى مدى اعتماد الاقتصادين على الواردات في تلبية حاجات السوق المحلية، وهذا يعكس ضعف القدرة الإنتاجية في البلدين.
- ✧ إن قطاع الخدمات يمثل النسبة الأكبر عن بقية القطاعات الأخرى في مكونات الدخل القومي الإجمالي.
- ✧ بينت معاملات التوافق والترابط أن الصادرات الفلسطينية تتشابه بنسبة 40 % مع الصادرات الأردنية، وأن الواردات الفلسطينية تتشابه بنسبة تزيد على 60% مع الواردات الأردنية، وهذا

يعكس مدى تشابه وتماثل أداء قطاع التجارة الخارجية في البلدين.[للمزيد أنظر ماس 2000].

ومن هنا يتبين أن هنالك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تأكيد التشابه والتماثل بين الاقتصادين الأردني والفلسطيني، الأمر الذي يبرر استخدام نموذج العلاقات التجارية الأردنية المصرية، والاسترشاد به في تقدير وتحليل الإمكانات المتوقعة للعلاقات التجارية الفلسطينية – المصرية.

تشير البيانات المتوفرة إلى التغير الذي طرأ على العلاقة الاقتصادية التجارية بين الأردن ومصر خلال الفترة 1991–1997، فقد تضاعف حجم الصادرات الأردنية إلى مصر من 10.2 إلى 21.8 مليون دولار خلال العامين 1995 –1996، كما زادت الواردات، أيضاً، للفترة نفسها، من 45 مليون دولار إلى 92 مليون دولار، وتعكس البيانات المتوفرة أن الاستيراد الأردني من مصر متذبذب ولا يسير على الوتيرة نفسها، فقد كان مرتفعا خلال العامين 1991–1992 بشكل واضح، على خلاف العامين 1993–1994 (للمزيد من التفاصيل أنظر المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد السابع، 1997).

وقد زاد حجم التبادل التجاري في السنوات الأخيرة نتيجة لاتباع سياسة تجارية مصرية وأردنية مختلفة عن السابق، وزيادة الاهتمام بالتجارة العربية البينية، وتعزيز العلاقات التجارية، وذلك بتوقيع الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية بين الأردن ومصر، وخاصة اتفاقية التبادل التجاري الحر، التي بدأت العام 1997 وتنتهي العام 2007 والتي تقضي بتخفيض تدريجي لنسبة الجمارك بقيمة 10% سنويا بهدف الوصول إلى إلغاء كافة الجمارك في العام 2007 .(سلمان 1999)

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل كانت الزيادة في حجم التبادل التجاري كافية بالشكل المطلوب والمرغوب من قبل البلدين؟ الأمر الذي سيتم توضيحه في الأجزاء اللاحقة من هذه الدراسة.

يتضح من البيانات المتوفرة أن الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري بين البلدين هامشية مقارنة مع حجم التجارة الخارجية لكل بلد، فحصة الأردن من صادرات مصر شكلت ما نسبته 12–15% من الصادرات المصرية إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، والأردن إلى مصر من 1–3% من الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، وبناء عليه، سيتم فحص الإمكانات المتوقعة للتبادل التجاري بين مصر والأردن باستخدام مؤشر العلاقة التجارية لقياس مدى التوافق والترابط بين صادرات وواردات البلدين، وقياس الحدود الدنيا والعليا لقيم الصادرات والواردات على المستويين الكلي والجزئي، وذلك باتباع المنهجية نفسها التي اتبعت في الفصل السابق بين فلسطين ومصر.

ويستفاد من هذا الفصل، أيضاً، مقارنة الإمكانات المتوقعة بين الأردن ومصر مع إمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، قياساً واسترشاداً بالعلاقات التجارية الأردنية المصرية في ظل التبادل التجاري الحر بين البلدين، بمعنى انه إذا كان حجم التجارة الفعلي والمتوقع بين الأردن ومصر بهذه القيمة، فما هي آفاق وإمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر؟ وذلك على افتراض وجود تشابه كبير بين أداء الاقتصادين الأردني والفلسطيني. (للمزيد من المعلومات انظر المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، 1997، ص 260 ,282)

5-1 التدفقات السلعية الفعلية، والمقدرة بين مصر والأردن على المستوى الكلي في ظل حرية التبادل التجاري

يتخصص هذا الجزء من الدراسة في تحديد حجم المبادلات السلعية الفعلية بين الأسواق الأردنية والمصرية، وكذلك حجم المبادلات المتوقعة في حال إزالة كافة القيود الجمركية والعوائق التجارية بين البلدين.

ويبين الجدول رقم (24) قيم مؤشرات التوافق والترابط بين الصادرات السلعية الأردنية والواردات السلعية المصرية، وكذلك الواردات السلعية الأردنية والصادرات السلعية المصرية، بالإضافة إلى إظهار الحدود الدنيا والعليا للتدفقات السلعية بين البلدين ومع الدول الأخرى، ويمكن عرض نتائج بيانات هذا الجدول كما يلي:

1. ان معدل التوافق والترابط بين الصادرات المصرية والواردات الأردينة كان متدنياً ومستقراً فقد بلغ 37% العام 1995 و 35% العام 1996، وهذا المعدل لا يدل على انسجام بين صادرات مصر وواردات الأردن، كما يشير إلى عدم حدوث تغيرات في هيكل الصادرات السلعية المصرية إلى الأردن، الأمر الذي يعكس ضعف العلاقة التجارية بين البلدين من حيث الأهمية النسبية، والقيمة للتجارة الخارجية في كل بلد في ظل الواقع الحالي للتبادل التجاري.

2. على الرغم من تضاعف حجم الواردات الأردنية من مصر، والتي بلغت 92 مليون دولار العام 1996 بعد أن كانت 45 مليون دولار العام 1995 ، إلا أن إمكانية تدفق السلع من مصر إلى الأردن في ظل التبادل التجاري الحر يمكن أن تتضاعف 5 مرات كحد أدنى و12 مرة كحد أعلى.

3. يمكن للأردن أن يستورد ما بين 13%-36% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي، وهذا يظهر أهمية السوق الأردنية بالنسبة لمصر في ظل التبادل التجاري الحر، وهنا نستنتج أن هناك إمكانية أكبر لدى الاقتصاد المصري في توسيع وتنويع قاعدة صادراته مع الأردن، وخاصة أن الواقع الفعلي للتدفق السلعي من مصر إلى الأردن لا يشكل نسبة عالية من حجم التجارة المصرية في ظل الوضع الحالي.

4. أظهر مؤشر التشابه والترابط بين الصادرات الأردنية والصادرات المصرية أن درجة التطابق كانت عالية نسبيا، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (24) إلى أن معدل هذا المؤشر لم يتجاوز 50%، ويستفاد من ذلك أن درجة تشابه وتماثل صادرات البلدين تعكس تشابه نوعية الإنتاج بين البلدين، وضيق قاعدة الإنتاج القابلة للتبادل بسبب التماثل، وهذا يفسر ضعف إمكانية التبادل التجاري بين البلدين، ويعزز التنافس بين الصادرات المصرية و الصادرات الأردنية في أسواق التصدير.

5. إن معدل التوافق بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية، أيضاً، ثابت خلال الفترة المذكورة ولكنه يزيد بنسبة 15% عن المعدل السابق (توافق الواردات الأردنية مع الصادرات المصرية)، وهذا يشير إلى عدم الانسجام والتوافق بين الصادرات الأردنية مع الواردات المصرية، الأمر الذي لا يعطي الأردن ميزة لزيادة فرص التصدير إلى مصر في حالة التبادل التجاري الحر، ولذلك، فانه ليس من الغريب أن نجد أن التدفق الفعلي لصادرات الأردن إلى مصر من حيث القيمة كانت أقل من صادرات مصر الى الأردن، بالرغم من أن هناك اتجاها متزايدا نحو التنسيق وعقد الاتفاقيات التجارية، وهذا يتضح من خلال زيادة الصادرات الأردنية إلى مصر خلال الفترة 1995-1997 حيث ارتفعت من 12.6 مليون دولار إلى 19.8 مليون دولار أي ما نسبته 58% عن الفترة السابقة.

6. كما تشير نتائج تحليل البيانات في الجدول رقم (24) إلى أن الحد الأعلى لتدفق السلع الأردنية إلى مصر يتراوح بين (922-929) مليون دولار، والحد الأدنى يتراوح بين (427-433) مليون دولار خلال الفترة المذكورة، ما يعني وجود إمكانية لتوجيه نسبة عالية تتراوح بين (25%-51%) من الصادرات الأردنية إلى مصر في ظل حرية التبادل التجاري الحر بين البلدين، ما يوسع قاعدة الصادرات الأردنية، وزيادة إنتاجيته بسبب فتح أسواق جديدة، وهذا غير مستبعد، وفي حالة حدوثه يؤدي إلى إعادة هيكلة في الاقتصادين، وجاءت هذه النتيجة على عكس بعض آراء الاقتصاديين في الأردن الذين تخوفوا من التجارة الحرة مع مصر، معتقدين أن ذلك سيؤدي إلى إغراق السوق الأردنية ومنافسة حادة للصناعات الأردنية.

7. ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول المذكور أن هناك اتجاهاً واضحاً في زيادة حجم التبادل التجاري في الاتجاهين بين البلدين، وعلى الرغم من تدني معدلات التوافق والترابط لأقل من 50%، إلا أنه توجد إمكانية أكبر لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين في ظل التبادل التجاري الحر، وهذا واضح من خلال الفجوة الهائلة بين التدفقات الفعلية وما يمكن أن تكون عليه بعد إزالة كافة القيود.

8. كما يظهر مؤشر العلاقة في جانب التشابه في الطلب على الواردات في كلا البلدين، أن درجة التشابه في جانب الطلب على الواردات أعلى منه في حالة الصادرات، فقد وصلت درجة التشابه بين الواردات الأردنية، والواردات المصرية إلى (65%-67%) خلال العامين 1995-1996 على التوالي، ويستدل من هذا المؤشر أن هناك تشابهاً كبيراً في المستوردات، وان كلا البلدين يعتمدان على الاستيراد من الخارج لتغطية الطب المحلي، وهذا واضح من خلال العجز التجاري المزمن في البلدين.

9. نستنتج مما سبق، ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (24) ما يلي:

- ✧ إن هيكل التجارة الخارجية في البلدين ثابت ولم يحدث عليه تغيرات ملموسة، وان المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين البلدين لم تتغير بشكل ملحوظ خلال السنتين، وهذا واضح من خلال ثبات مؤشرات التوافق والترابط في كلا الاتجاهين.

- ✧ إن معدل توافق الصادرات المصرية مع الواردات الأردنية أقل بنسبة 10% من معدل الواردات المصرية مع الصادرات الأردنية، ما يعني أن قيام علاقة تجارية على ضوء التبادل التجاري الحر بين البلدين سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأردن مقارنة مع مصر، وذلك بقياس الأهمية النسبية لصادرات كل بلد، وذلك لأن توافق الصادرات الأردنية مع الواردات المصرية أكبر من توافق الصادرات المصرية مع الواردات الأردنية.

- ✧ وبالرجوع إلى مؤشر توافق الصادرات المصرية مع الواردات الأردنية نجد انه تراجع نقطتين، الأمر الذي انعكس على زيادة توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية بنقطتين، وهذا يدلل أيضاً على أن الطلب على الواردات في البلدين متشابه، وتدعيماً لهذا التحليل نجد أن مستوى التشابه بين البلدين كان مرتفعاً بين الواردات (65%-67%).

- ✧ أما بالنسبة لمؤشر التشابه والتماثل في عرض الصادرات لكلا البلدين، نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر من 37% إلى 49% أي أن هناك اتجاهاً في زيادة التشابه بين صادرات البلدين بقيمة 13 نقطة، ما يعني توسيع التركيبة السلعية للصادرات، وان واحداً من البلدين على

الأقل وسع تركيبته السلعية، وبربط هذا المؤشر بالمؤشرات الأخرى، نجد أن الأردن هو الذي وسع تركيبة صادراته وليس مصر، وذلك لأن مؤشر التوافق بين الصادرات المصرية والواردات الأردنية هو الذي انخفض نقطتين، إضافة إلى ثبات مؤشر الصادرات مع الصادرات وفي الوقت نفسه وجود ارتفاع في قيمة الصادرات المصرية من 12.6 مليون دولار إلى 19.8 مليون دولار خلال الفترة، وهذا، أيضاً، إثبات على أن الأردن هو الذي وسع تركيبة صادراته، ما يدعم النتيجة السابقة في أنه في حالة قيام التجارة بين البلدين ستكون امكانية زيادة فرص التصدير للأردن أكبر من مصر، الأمر الذي يعكس وجود ميزة نسبية للأردن عن مصر في إنتاج وتصدير بعض السلع، وخاصة الفوسفات، والمواد الكيماوية، والسلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والمواد الخام والتي شكلت 50% من الصادرات الأردنية، بعكس مصر التي تركزت صادراتها في البترول ومشتقاته، والمصنوعات المصنفة، مثل (الحديد، والمعادن، والمطاط، والأخشاب، والقطنيات، والنسيج والأقمشة) مع بعض السلع الاستهلاكية ذات العمل الكثيف.

إلا أن مؤشرات التوافق، والترابط بين الصادرات المصرية والصادرات الأردنية (50%) والواردات المصرية مع الواردات الأردنية(67%) تفسر من جهة أخرى ضعف حجم التدفقات الفعلية للسلع من مصر والأردن عند مقارنتها بمستويات الحد الأدنى والحد الأعلى.

5-2 تقدير إمكانات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي حسب المجموعات السلعية

ضمن آلية التحليل المتبعة في الفصل السابق، سيتم تقدير التدفقات السلعية بين مصر والأردن، وفقا للتصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية STIC (المجموعات العشر)، وبذلك يتم تحليل نتائج بيانات مؤشر التوافق والترابط بين صادرات وواردات المجموعات السلعية بين البلدين خلال العامين 1995-1996 لتحديد اتجاه التجارة في ظل الهيكل الحالي، وفي ظل التبادل التجاري الحر، ومن خلال هذا التحليل سيتم التعرف على المجموعة السلعية التي يتمتع بها كل بلد بميزة نسبية وتنافسية.

أولاً: إمكانات التجارة الأردنية-المصرية في مجال المواد الغذائية

يبين الجدول رقم (25) أن معدلات التوافق والترابط بين واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية الأردنية والصادرات المصرية لا تقل عن 46%، حيث تتراوح بين 46%-61% خلال العامين 1995و1996 على التوالي، وهذا يشير إلى ازدياد الانسجام والتوافق بين واردات الأردن وصادرات مصر من هذه المجموعة، الأمر الذي يعني زيادة إمكانية التبادل التجاري في

ظل الهيكل الحالي على الرغم من أن الواقع الفعلي على عكس ذلك، وبعكس تراجع الواردات الأردنية من مصر من 6.8 مليون دولار إلى 6 ملايين دولار للعامين 1995و1996 على التوالي.

وفي ظل التبادل التجاري الحر بين البلدين، كان من المتوقع أن تبلغ قيمة الواردات الأردنية 217 مليون دولار في المعدل كحد أعلى و120 مليون دولار كحد أدنى خلال العامين 1995و1996 ، وهذه الحدود تشكل ما نسبته (36%-65%) من الواردات الأردنية الكلية من هذه المجموعة، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة الواردات الأردنية الفعلية أكثر من 2% من مصر، مقارنة بالواردات الكلية الأردنية لهذه المجموعة.

وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل التوافق لواردات الأردن من مصر ضمن هذه المجموعة إلا أن الواقع الفعلي منخفض جداً، وان الإمكانات التي كان يتوقع أن تكون لتدفق السلع أعلى بكثير.

أما في جانب الصادرات، فيظهر الشق الثاني من الجدول رقم (25) أن معدل التبادل التجاري بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية متدنٍ، وكان الاتجاه يؤول نحو الانخفاض، حيث بلغ 38% العام 1995، وانخفض إلى 26% العام 1996، في حين أن الصادرات الأردنية الفعلية إلى مصر لم تتجاوز (1.2) مليون دولار، بينما كان يمكن أن يبلغ معدلها 187 مليون دولار كحد أعلى، و57 مليون دولار كحد أدنى وهذا يشكل ما نسبته 2%-6% من الواردات المصرية من هذه المجموعة، و30%-100% من الصادرات الأردنية الكلية للمواد الغذائية والحيوانات الحية، الأمر الذي يعني أنه يمكن لمصر أن تستورد كافة المنتجات الأردنية لهذه المجموعة، في ظل التبادل التجاري الحر.

ويستدل من هذه النتائج أن المكاسب الاقتصادية التي تحققها مصر في هذه المجموعة أعلى منها للأردن، لأن نسبة توافق الواردات الأردينة مع الصادرات المصرية عالية، وان نسبة توافقها من حيث الصادرات متدنية، يعني وجود ميزة نسبية لمصر في هذه المجموعة، وخاصة في مجال الخضار والفواكه والأسماك واللحوم والحبوب ومنتجاتها، وهذا واضح من خلال بيانات الواردات الأردنية لهذه المجموعة في النشرات الإحصائية الرسمية. (لمزيد من التفاصيل أنظر إحصاءات التجارة الخارجية الأردنية-دائرة الإحصاءات العامة).

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- ✧ أن هناك إمكانية واضحة للسلع المعاد تصديرها بين البلدين بسبب التشابه المرتفع في

واردات البلدين كما أظهره مؤشر التشابه الذي تراوح بين 82%-86%.

- ✧ أن مصر وسعت قاعدة وهيكلية صادراتها، ولديها إمكانية أكبر من الأردن كما هو واضح في اتجاه مؤشر التشابه في الصادرات بين البلدين، الذي يميل لصالح توسيع قاعدة الصادرات المصرية، وكذلك ارتفاع الحد الأعلى لمصر في هذه المجموعة.

ثانياً: إمكانات التجارة الأردنية-المصرية في مجال المشروبات والتبغ.

من خلال الجدول (36) يتضح الفارق الكبير في معدلات التوافق بين جانب الواردات وجانب الصادرات، فقد بلغ معدل التوافق بين الواردات الأردنية والصادرات المصرية 50%، بينما بلغ 9% في المعدل بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية، وفي الوقت نفسه بلغت الواردات الأردنية من مصر ما يعادل 7 ملايين دولار، بينما الصادرات الأردنية إلى مصر لم تتجاوز 1.4 مليون دولار، في الوقت الذي سجلت فيه الصادرات الأردنية 158 مليون دولار خلال العامي 1995و1996.

أما الواردات الأردنية الفعلية الكلية فقد سجلت 16 مليون دولار في المعدل، وكانت واردات الاردن من مصر تشكل 5% من هذه المجموعة.

وتفيد المؤشرات الواردة أعلاه أن مصر، أيضاً، تتمتع بميزة نسبية في المشروبات والتبغ مع الأردن، بسبب الفارق الواضح بين مؤشرات توافق الواردات والصادرات بين البلدين في كلا الاتجاهين، ومن هنا تكون المكاسب التجارية لمصر أكبر منها للأردن في ظل قيام تبادل تجاري حر بغض النظر عن الأهمية النسبية لحجم هذه المجموعة في التبادلات التجارية بين البلدين.

ثالثاً: إمكانية التجارة الأردنية-المصرية في مجال المواد الخام.

أظهر الجدول رقم (27) أن مؤشر التوافق في هذه المجموعة متدن بين الواردات الأردنية والصادرات المصرية، ومرتفع نسبياً بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية، وأن حجم التبادل التجاري الفعلي بين البلدين لم يتجاوز 0.4 مليون دولار على الرغم من ارتفاعه لكل بلد على حده، الأمر الذي يعني وجود فجوة كبيرة في القيم الفعلية بين البلدين، والقيم الفعلية لهما مع البلدان الأخرى، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين التدفقات الفعلية بين البلدين والإمكانات المتوقعة للحدود الدنيا والعليا.

وتعكس مؤشرات التوافق أن الأردن يتمتع بميزة نسبية عن مصر في هذه المجموعة، وان إمكانية التصدير إلى مصر عالية جداً، وتشكل بين 35%-70% من الصادرات الأردنية، وما يعادل 15% من الواردات المصرية من المواد الخام، حيث كان من المتوقع أن تتراوح الصادرات الأردنية 40-70 مليون دولار في المعدل في ظل حرية التبادل التجاري بين البلدين، وكذلك يمكن لمصر أن تغطي جزءاً كبيراً من واردات الأسمدة والفوسفات من الأردن.

تشير نتائج تحليل مؤشرات التوافق بين البلدين في هذه المجموعة إلى أنه على الرغم من انعدام تدفق السلع من الأردن إلى مصر في ظل الواقع الحالي، إلا أن الإمكانية عالية لتدفق السلع إلى مصر في ظل التبادل التجاري الحر بين البلدين.

رابعاً: إمكانات التجارة الأردنية المصرية في مجال الوقود والطاقة

يبين الجدول رقم (28) أن الكفاءة الإنتاجية لمصر في إنتاج وتصدير هذه المادة عالية جداً، وهذا ما أظهره مؤشر توافق الصادرات المصرية إلى الأردن الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 97%، على عكس مؤشر توافق الأردن الذي لم يتجاوز 34%، إضافة إلى ذلك أن الصادرات المصرية من هذه المجموعة تتراوح بين 25%-30% من الصادرات المصرية الكلية، بينما الصادرات الأردنية من هذه المجموعة أقل من 0.01 (لم تتجاوز 0.8 مليون دولار) من الصادرات الأردنية السلعية الكلية.

وتفيد نتائج تحليل البيانات أن الواقع الفعلي للتبادل التجاري محدود جداً، ولم يتجاوز 1% من حجم التبادل التجاري لهذه المجموعة بين البلدين، بينما كان يمكن للأردن أن تستورد بين (10%-12%) من واردات هذه المجموعة من مصر، كما يمكن زيادة هذه النسبة لتصل إلى أكثر من ذلك بكثير، وذلك بسبب عدم التشابه في واردات البلدين من هذه المجموعة .

يستدل من التحليل السابق انه على الرغم من ارتفاع توافق الواردات الأردنية مع الصادرات المصرية، إلا أن الإمكانية المتوقعة لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يوازي ارتفاع هذا المؤشر، كما أن الواقع الفعلي يشير إلى ضعف الفرصة البديلة لاستيراد هذه المادة من مصر، على الرغم من تمتع مصر بميزة نسبية في هذه المجموعة، ويعزى ذلك الى أن الأردن يستورد هذه المواد من العراق.

خامساً: إمكانات التجارة الأردنية المصرية في مجال الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية

يتضح من الجدول رقم (29) أن عناصر هذه المجموعة يتمتع الأردن فيها بميزة نسبية عالية مقارنة مع مصر.

وتشير نتائج التوافق والترابط إلى أن اتجاه تدفق السلع في ظل الواقع الحالي، وكذلك في ظل التبادل التجاري الحر، سيكون باتجاه واحد فقط (من الأردن إلى مصر) كما يمكن للأردن أن يغطي بين 25%-50% من الواردات المصرية في ظل التبادل التجاري الحر، ولكن في الوقت الحالي لم تستورد مصر أكثر من 1% من واردات هذه المجموعة من الأردن، والتي بلغت فقط 4 ملايين دولار في المعدل خلال العامين 1995و1996، في الوقت الذي تتوافق فيه الصادرات

الأردنية مع الواردات المصرية بنسبة 52% .

يستفاد من هذه النتائج أنه يوجد أمام الأردن إمكانية أكبر من مصر لزيادة فرص التصدير من هذه المجموعة في ظل التبادل التجاري الحر مع مصر، وان تزيد الأردن من كفاءتها الإنتاجية من هذه المجموعة، وهنا، يستدعي العمل على تنسيق السياسات بين البلدين في أن تتجه مصر إلى زيادة وارداتها من الأردن، وأن تعمل الأردن على تنويع منتجاتها وتوسيع قاعدة التصدير إلى مصر.

سادساً: إمكانات التجارة الأردنية المصرية في مجال المواد الكيماوية

يتبين من الجدول رقم (30) أن الواردات الأردنية تتوافق مع الصادرات المصرية بنسبة 52% خلال العامين 1995و1996، وان الواردات المصرية تتوافق مع الصادرات الأردنية بنسبة 61%، وعلى الرغم من ذلك، فان التجارة الفعلية في مجال المواد الكيماوية محدود جداً، ولم تتجاوز 3 ملايين دولار في المعدل، في الوقت الذي تستورد مصر ما يعادل 1.6 مليار دولار، ويصدر الأردن حوالي 250 مليون دولار، بينما يستورد الأردن 465 مليون دولار، وتصدر مصر 190 مليون دولار في المعدل.

وفي ظل التبادل التجاري الحر، يمكن للسلع أن تتدفق بين البلدين بشكل أكبر، وبخاصة أن معدلات التوافق تتجه نحو الارتفاع، حيث يمكن لمصر أن تستورد 8% من وارداتها من الأردن، وقيمة هذه النسبة تشكل أكثر من 70% من الصادرات الأردنية، كما يمكن للأردن أن يستورد أكثر من 25% من وارداته من مصر.

نستنتج مما سبق، أنه يمكن للأردن أن يصدر بين 80-200 مليون دولار إلى مصر وان يستورد بين 50-130 مليون دولار من مصر، وهنا يتضح أن زيادة فرص التصدير تكون للأردن أكبر من مصر، وهذا ما تؤكده مؤشرات التوافق التي كانت أعلى في الصادرات الأردنية من الصادرات المصرية في هذه المجموعة، وخاصة في مواد الصباغة والدباغة والأسمدة والمواد البلاستيكية الأولية وبعض المواد العضوية وغير العضوية التي يمكن للأردن أن يصدر إنتاجه إلى السوق المصرية، كما يمكن للأردن أن يستورد الأدوية والمستحضرات الطبية والمواد الكيماوية الأخرى التي تدخل في عملية التصنيع وتقوم مصر بإنتاجها.

سابعاً: إمكانات التجارة الأردنية–المصرية في مجال السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة.

يلاحظ من الجدول رقم (31) أن النشاط التجاري بين البلدين في مجال السلع المصنوعة يتقلص، وبخاصة في جانب الاستيراد من مصر، وهذا ما أكده حجم الصادرات، وكذلك مؤشر التوافق بين الصادرات المصرية والواردات الأردنية الذي تراجع من 44% الى 38% خلال العامين 1995و1996.

بالمقابل، يلاحظ تراجع حاد في مؤشر التوافق بين الصادرات الأردنية والواردات المصرية، حيث تراجع من 64%–26% خلال الفترة نفسها، وعلى الرغم من انخفاض وتراجع معدلات التوافق، إلا أنه يمكن للسلع أن تتدفق بين البلدين في ظل حرية التبادل التجاري بشكل أكبر من الواقع الفعلي، وهذا ما توضحه الحدود الدنيا والعليا والتدفقات السلعية.

نستخلص مما سبق أنه في ظل حرية التبادل التجاري، فإن الحد الأعلى والأدنى للتدفق السلعي من مصر إلى الاردن يتراوح بين 115–238 مليون دولار، وما نسبته 12%–31% من الصادرات المصرية لهذه المجموعة، تشكل 22%–54% من الواردات الأردنية، ويمكن أن تكون فرص التصدير متساوية بين البلدين مع إمكانية زيادة الإنتاج بشكل أكبر، ما ينعكس على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة في جانب زيادة التبادل التجاري بدلاً من تقليصه كما تبين أعلاه.

ثامناً: إمكانات التجارة الأردنية –المصرية في مجال المكائن ومعدات النقل

تعكس مؤشرات التوافق في الجدول رقم (32) ضعف العلاقة بين البلدين، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كلاً من الأردن ومصر يعتمد على الاستيراد من الخارج لتغطية الطلب المحلي، ما يعني عدم توفر ميزة نسبية للبلدين في إنتاج وتصدير هذه السلع، كونها سلعاً تحتاج إلى أن تمتلك البلد صناعة لانتاجها، وهذا غير متوفر في كلا البلدين.

ويلاحظ أن معدل توافق الصادرات الأردنية الى مصر أعلى من الصادرات المصرية إلى الاردن، بحيث أنه في الاردن يتراوح بين 50%–56% خلال العامين 1995و1996، ويشير ذلك الى وجود إمكانية أفضل للتبادل التجاري، فيتوقع أن تتراوح الصادرات الأردنية الى مصر بين 100–190 مليون دولار، وهذه القيمة تشكل أكثر من 50% من الصادرات الأردنية من المعدات وماكنات النقل.

نستنتج مما سبق، أن التبادل التجاري ضمن هذه المجموعة في اتجاه واحد من الأردن إلى مصر

ما يمنح الأردن أفضلية ويحقق له فرص اقتصادية وتجارية أكبر من مصر، مع الأخذ بعين الاعتبار ضآلة حجم التبادل التجاري بالنسبة لمصر، حتى لو كانت جميع الصادرات الأردنية موجهة إلى مصر، كما أن التشابه في الصادرات بين البلدين متدنٍ جداً، بينما في جانب الواردات مرتفع، و هذا يدل على أن الطلب في البلدين على هذه السلع متشابه، ويتم تلبيته من الخارج.

تاسعاً: إمكانات التجارة الأردنية –المصرية في مجال المصنوعات المتنوعة

تعكس مؤشرات التوافق في الجدول (33) ضعف العلاقة التجارية سواء من جانب مؤشر التصدير من مصر إلى الأردن، أو من جانب مؤشر الواردات مع الواردات أو الصادرات مع الصادرات، ويشير ذلك إلى ضعف التبادل التجاري الفعلي لهذه المجموعة، وضعفه، أيضاً، في حالة إزالة العوائق والقيود الجمركية، حيث أن حجم التبادل التجاري لن يتجاوز 2–23 مليون دولار في ظل حرية التبادل التجاري، وهذا الحجم لا يشكل أهمية نسبية تذكر بالنسبة لحجم التجارة الخارجية لكل بلد.

وبالنظر إلى طبيعة هذه السلع ومكوناتها نجد أنها تشتمل على الأثاث والأدوات الصحية وأدوات البناء الخفيفة، والملابس، واللوازم المكتبية، والمصنوعات الحديدية والألمنيوم وغيرها، وجمعيها سلع يسهل إنتاجها وتتوفر لدى البلدين، لذا جاءت مؤشرات التوافق متدنية، وكانت إمكانات التبادل التجاري بين البلدين متدنية وضعيفة حتى في ظل حرية التبادل التجاري، الأمر الذي يحد من وجود فرص تجارية في حال قيام التجارة بين البلدين في هذه المجموعة.

3–5 تقييم إمكانات التدفق السلعي بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي في ظل حرية التبادل التجاري

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات التوافق والترابط بين الأردن ومصر على المستوى الجزئي أن هناك إمكانية أكبر لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وخاصة أن حرية التجارة ستقود إلى التخصص في البلدين وفقاً للمزايا التنافسية، وقد جاءت هذه النتائج على غرار نتائج تحليل معدلات التوافق على المستوى الكلي، التي أكدت على أن الأردن لديه آفاق أكبر في السوق المصرية من مصر في السوق الأردنية في حالة التبادل التجاري الحر وإزالة كافة المعوقات.

كما تبين أنه يمكن للأردن أن تزيد من إمكانية فرص التصدير إلى مصر في خمس مجموعات سلعية من أصل عشر مجموعات، بينما مصر في ثلاث مجموعات سلعية فقط، والمجموعتان

المتبقيتان لا يتوقع حدوث تبادل تجاري بين البلدين فيهما، نتيجة لاعتماد البلدين على الدول الأخرى في استيرادهما.

وتوضيحاً لما تقدم أعلاه، يمكن عرض المجموعات التي تتمتع بها كل دولة عن الأخرى بميزة تنافسية على النحو التالي:

- ✧ في مجال المشروبات والتبغ، والمواد الغذائية، والوقود والطاقة، سيكون لدى مصر ميزة نسبية وآفاق تصديرية للأردن لكن أهميتها النسبية لمجمل الصادرات المصرية ستبقى محدودة.
إضافة إلى أن هذه السلع المصرية القابلة للتصدير تتمتع بمرونة عالية، الأمر الذي يزيد الطلب عليها من قبل بلدان أخرى، وهذه يعني ان مؤشرات التوافق العالية بين البلدين والتي تزيد من فرص التصدير المصرية يمكن أن تكون أعلى مع بلد آخر، وهذا محتمل جداً، وبخاصة في ظل الحديث عن تأسيس منطقة تجارة عربية حرة كبرى.

- ✧ ستكون للأردن آفاق وامكانية أكبر لزيادة فرص التصدير من مصر في مجال المواد الخام (في أنواع محددة مثل الفوسفات والبوتاس)، والزيوت والدهون النباتية، والمواد الكيماوية، وبعض السلع المصنوعة والمتنوعة، وبخاصة في ظل تمتع الأردن بميزة نسبية في مادتي الفوسفات والبوتاس بشكل منفرد، والمواد الكيماوية بالمقارنة مع مصر.

ومن جانب آخر، تعتبر السوق المصرية كبيرة جداً بالنسبة للأردن، وهذا يعني أنه يمكن للأردن أن يصدر كامل منتجاته إلى مصر، والعكس غير صحيح، وبخاصة أن 30% من الصادرات المصرية تعتمد على البترول ومشتقاته، في حين أن الأردن لا يستفيد من تحويل وارداته من البترول من العراق إلى مصر، وما يبرر ذلك ان هذا التحول يؤدي إلى زيادة التكاليف على الأردن، ويقلل من المزايا التي يحققها من العراق، بحكم ان الأردن يرتبط مع العراق باتفاقيات تعطيه ميزة استيرادية، وتزوده بالبترول ومشتقاته من العراق، وهذا يعتبر على العكس تماماً بالنسبة لفلسطين، حيث تبين أن الاستيراد من مصر، وخاصة البترول، يؤدي إلى تحقيق فرص بديلة أفضل إذا ما تحولت فلسطين إلى استيراد البترول والطاقة من مصر بدلا من إسرائيل. [أنظر جدول رقم 35].

6- النموذج الاقتصادي

ضمن المنهجية المتبعة في هذا البحث بالاسترشاد بالعلاقة الأردنية-المصرية للتنبؤ بالإمكانات والآفاق الممكنة لتطور العلاقات المصرية-الفلسطينية من خلال تقدير معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الاردنية الى مصر، والطلب على الواردات الاردنية من مصر، باستخدام سلسلة زمنية للفترة 1970-1998، سيتم التنبؤ بحجم الصادرات الفلسطينية الى مصر والواردات الفلسطينية من مصر.

وقد استخدمت معادلات الجاذبية بشكل واسع منذ العام 1940 في الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجالات متعددة، وبخاصة في مجال التجارة الدولية على المستويين الكلي والجزئي، ونتيجة لاستخدام هذه النماذج، تم تحديد المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تفسر حركة تدفق السلع وعوامل الإنتاج بين الدول، ويأتي الاستخدام الواسع لمعادلات الجاذبية التجارية نظرا لسهولة استخدامها من جهة، واعتمادها على المضامين الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من النتائج الإحصائية للمعادلات المقدرة من جهة أخرى.

وتتكون معادلات الجاذبية من مجموعة من المعادلات الرياضية التي تساعد في تحديد الاتجاه العام لتأثير المتغيرات الاقتصادية على التدفقات السلعية والخدمية بين الدول [Oguledo,1994]

وقد تم استخدام هذه النماذج في دراستين تتعلقان بالتجارة الخارجية الفلسطينية، وساعدتا في تحديد العوامل التي تؤثر على اتجاهات العلاقة التجارية الفلسطينية مع بعض الدول المجاورة.[للمزيد انظر الجعفري،1997;ماس2000] حيث تم استخدام الأسلوب القياسي لتقدير معادلات الجاذبية لعرض الصادرات والطلب على الواردات.

بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، تم تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على تدفق السلع من بلد إلى آخر، والتي تتكون من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر والمستورد، وسعر الصرف، أو قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية للدولة المستوردة، والتفاوت في المستوى الاقتصادي بين البلد المصدر والبلد المستورد، ومستوى أسعار الاستيراد والتصدير، والقيود غير التجارية التي يعبر عنها بمتغيرات وهمية. ولن يتم عرض الاشتقاق الرياضي لهذه المعادلات في هذه الدراسة، (لمزيد من التفصيل أنظر El-jafari 1997) وانما سيتم تقدير المعادلات التي تفسر التدفق السلعي بين مصر والأردن لاعتماد النتائج المقدرة في تنبؤ التدفق السلعي بين مصر وفلسطين في ظل حرية التبادل التجاري.

ولتطبيق هذه الآلية، كان لا بد من الاعتماد على بيانات إحصائية لكل بلد، حيث تم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية للفترة 1970–1998، حيث تم جمعها من عدة مصادر محلية ودولية، فقد تم الحصول على البيانات المصرية والأردنية من International Financial Statistics و Direction Trade Statistics التي تصدر عن صندوق النقد الدولي، كذلك International Trade Statistics التي تصدر عن الأمم المتحدة.

وقد تمت صياغة هذه المعادلات بالصورة اللوغاريتمية الخطية، ومن ثم عولجت هذه النتائج، حيث تم استثناء المتغيرات المستقلة التي ليس لها معنوية إحصائية بعد معالجة مشكلة الارتباط الخطي(Multicollinearity) التي ظهرت في النموذج بين بعض المتغيرات المستقلة.

ويمكن صياغة وعرض معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر، والطلب على الواردات الأردنية من مصر على النحو التالي:–

$$(1)\ Xjet = F(GDPe, GDP_j; PX_j, EX\ \mathrm{Re}, Zej, Dt, Xjet-1)$$

$$(2)\ Mjet = F(GDPe, GDP; Pmj, EXRj, Zej, Dt, Mjet-1)$$

حيث أن:

$$*\ Zej = (PGDP_j - PGDPe)^2$$

$$*\ EX\ \mathrm{Re} = \frac{CPUS}{CPEP}.E\ \mathrm{Re}$$

X_{jet}= الصادرات السلعية الأردنية إلى مصر خلال الفترة t.

GDPet= الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة t.

GDP_{jt}= الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال الفترة t .

Pxjt= الأسعار القياسية للصادرات الأردنية خلال الفترة t .

EXRe= سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالعملة المصرية خلال الفترة t.

Zejt= التفاوت في المستوى الاقتصادي بين الأردن ومصر.

Dt= متغير صوري يمثل الفترة (1979–1983) وهي فترة توقيع اتفاقية كامب ديفيد.(حيث شهدت توقف وبطء التجارة العربية مع مصر بسبب فرض المقاطعة العربية على مصر.)

Xjet-1= المتغير الفتري للصادرات الأردنية إلى مصر.

Pmj= الأسعار القياسية للواردات الأردنية.

Mjet-1= المتغير الفتري للواردات الأردنية من مصر.

CPUS= أسعار المستهلك القياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

PGDj= نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي.

PGDe= نصيب الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي.

CPEP= أسعار المستهلك القياسية في مصر.

EXRjt= سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالعملة الأردنية في الفترة t

6-1 معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر

تشير المعالم المقدرة لمعادلات الجاذبية في جدول رقم (36) إلى أن 88% من التغيرات في قيم الصادرات الأردنية إلى مصر يمكن تفسيرها من خلال النموذج المقدر، وهذا يعني أن 12% من التغيرات في الصادرات الأردنية يتم تحديدها بعوامل أخرى لم يتم إدراجها داخل النموذج الاقتصادي المقدر مثل العوائق، والقيود غير الجمركية، وعوامل الجودة والترويج والإعلان.

ويظهر من المعالم المقدرة في الأجل القصير أن الصادرات الأردنية إلى مصر تتأثر بشكل مباشر بالناتج المحلي الإجمالي في مصر، فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 %، فان الصادرات الأردنية إلى مصر ستزداد بنسبة 0.86%، كما ظهر أن المتغير الصوري المتمثل بالمقاطعة العربية لمصر على اثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد العام 1979 كان لها أثر عكسي على تدفق الصادرات الأردنية إلى مصر خلال الفترة 1979-1983، حيث تشير بيانات الصادرات الأردنية إلى مصر، أيضاً، إلى تراجع ملحوظ في تدفق الصادرات الأردنية إلى مصر خلال هذه الفترة.

وتشير القيم المقدرة لتأثير المتغير الفتري إلى أن تأثير العوامل المحددة لتدفق الصادرات الأردنية إلى مصر في الاجل القصير كان مساوياً لتأثيرها في الأجل الطويل، وهذا يعني أن المستوى المرغوب للصادرات الأردنية إلى مصر يمكن أن يتحدد خلال السنة، و يعزى ذلك إلى أن التوزيع السلعي للصادرات الأردنية إلى مصر ما زال محدوداً وموسميا.

6-2 معادلات الجاذبية التجارية المقدرة للواردات الأردنية من مصر.

تشير نتائج تقدير نموذج الواردات الأردنية من مصر في جدول رقم (37) إلى أن 68% من التغير في الواردات الأردنية من مصر يمكن تفسيرها من خلال النموذج الاقتصادي.

ومن العوامل الاقتصادية المحددة لتدفق السلع من الأسواق المصرية إلى الأسواق الأردنية، الناتج المحلي الإجمالي المصري، والناتج المحلي الإجمالي الأردني، ومستويات الأسعار في مصر والأردن.

ويستدل من النتائج أن (37%) من تدفق الواردات الأردنية من مصر يعزى إلى العديد من القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية، بالإضافة إلى الأسباب التي تقف وراء ضعف التجارة العربية

البينية مثل ضعف خدمات التجارة، وتكاليف النقل، وإجراءات الاستيراد التصدير، وهذه العوامل وغيرها لم يتم إدراجها في المعادلة المقدرة للواردات نظراً لصعوبة قياسها أو لعدم توفر بيانات عنها.

كما أظهرت النتائج المقدرة أن المقاطعة العربية لمصر خلال فترة توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل العام 1979، وبعدها بثلاث سنوات، لم يكن لها تأثير كبير على تدفق السلع من مصر الى الاردن، في الوقت الذي تراجعت فيه الصادرات الأردنية إلى مصر من 25 إلى 20 إلى 17 مليون دولار على التوالي خلال الفترة 1979-1983، بمعنى أن المقاطعة لمصر كانت باتجاهين، ويعزى السبب في ذلك أن العوامل الداخلية في مصر كان لها أثر على تراجع الصادرات الأردنية، حيث كانت مصر أكثر بيروقراطية في تطبيق إجراءات الاستيراد، وفرض الحصص، والقيود الكمية وغير الكمية قبل البدء في تنفيذ سياسة تحرير التجارة، وبرنامج إعادة الهيكلة للاقتصاد المصري.

وقد أظهر المتغير الفتري التابع أن تأثير المتغيرات الاقتصادية على الواردات الأردنية من مصر، في الأجل القصير، كان اقل من تأثير المتغيرات الاقتصادية على الواردات الاردنية من مصر في الاجل الطويل، بمعنى أن المستوى المرغوب للواردات الاردنية من مصر لا يمكن أن يصل الى المستوى المرغوب في الأجل القصير، ويستدل من ذلك، أن استجابة الواردات الأردنية من مصر تحتاج لفترة زمنية أطول للوصول إلى المستوى المرغوب، عندما يحدث تغير في المتغيرات المفسرة، مثل السياسات النقدية، وأسعار الاستيراد والتصدير في كلا البلدين.

ويمكن حصر أسباب ما تقدم في الفرق بين معادلة الواردات الأردنية من مصر ومعادلة الصادرات الأردنية إلى مصر بما يلي:-

1. فيما يتعلق بالصادرات الأردنية إلى مصر فقد كانت:
   - ✧ تتأثر بالعوامل الاقتصادية بنسبة 88%
   - ✧ أن العوامل غير الاقتصادية وغير المدرجة في النموذج كان تأثيرها لا يتجاوز 12%.
2. بينما معادلة الواردات الأردنية من مصر كانت
   - ✧ لا تتأثر بالعوامل الاقتصادية إلا بنسبة 62%
   - ✧ ان 38% من التغيرات في الواردات الأردنية من مصر يمكن أن تعزى إلى العوامل غير الاقتصادية " القيود الجمركية وغير الجمركية، والقيود الإدارية والبيروقراطية... الخ"

كما يستدل من المعادلات المقدرة للصادرات والواردات الاردنية من وإلى مصر، ان تكوينة الإنتاج المحلي في مصر تختلف عنها في الاردن، فالأردن يعتمد في صادراته على المواد الخام الاولية

مثل الفوسفات، وبعض الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، بينما مصر تعتمد على صادرات البترول والصناعات المتوسطة والقطن والمنسوجات، وعلى الرغم من ذلك فقد اظهرت الدراسة من خلال معادلات التوافق والترابط بين الأردن ومصر، ان قيام تبادل تجاري حر بين البلدين سيحقق للاردن مكاسب تجارية اكبر من مصر، وذلك بحكم كبر حجم السوق المصرية وتمتع الأردن ببعض المزايا النسبية والتجارية عن مصر في بعض المجموعات السلعية، ويستفاد من المعادلات المقدرة للصادرات والواردات الاردنية من وإلى مصر انه يمكن الاعتماد على النموذج المقدر للعلاقات التجارية الأردنية مع مصر في تحديد وفهم العلاقات التجارية الفلسطينية-المصرية، وذلك بحكم التشابه في أداء الاقتصادين الأردني والفلسطيني من خلال إحلال المتغيرات الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية الأردنية التي استخدمت في تقدير النموذج، والاستفادة من ذلك في تطبيق هذا النتائج على العلاقات التجارية الفلسطينية-المصرية على أساس أن المتغيرات الاقتصادية المصرية التي أثرت على تدفق الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى مصر، تؤثر على تدفق الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى مصر نتيجة لتشابه أداء الاقتصادين الأردني والفلسطيني.

3-6 طريقة تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من مصر خلال الفترة 1995-1998

سيتم استخدام المعادلات المقدرة في الجدولين (36 و 37) في استشراف آفاق التجارة الخارجية الفلسطينية-المصرية، وذلك بتقدير التدفقات التجارية بين مصر وفلسطين وفق النموذج، من خلال إحلال المتغيرات الاقتصادية الأردنية بالمتغيرات الاقتصادية الفلسطينية للتنبؤ بقيم الواردات الفلسطينية من مصر والصادرات الفلسطينية إلى مصر.

وقد تم تقدير قيم الصادرات والواردات الأردنية والفلسطينية من وإلى مصر للفترة 1995-1998 لمعرفة وقياس إمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر خلال هذه الفترة، كما تم حصر هذه الفترة في التقدير بسبب توفر بيانات إحصائية فلسطينية عن التجارة الخارجية بين مصر وفلسطين، حيث تم اعتماد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي بدأ بنشر إحصاءات عن التجارة الخارجية منذ العام 1995.

وقد تم استخدام نموذج المعادلات المقدرة في الأجل الطويل بالرغم من مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearty في المعادلات المقدرة، في تقدير حجم الصادرات الفلسطينية المتوقعة من مصر وإلى مصر، وذلك باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية بدلا من الأردنية، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بدلا من الناتج المحلي الإجمالي الأردني مع القيم الفعلية للناتج المحلي الإجمالي المصري، وسعر الدولار بالجنيه المصري خلال تلك الفترة 1995-1998 لتقدير

الصادرات والواردات الفلسطينية من وإلى مصر. كما تم الحصول على البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 1995- 1998.

4-6 نتائج تقدير الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من وإلى مصر من خلال النموذج الاقتصادي للفترة 1995-1998.

1. بينما لم يكن هناك أي تدفق فعلي للصادرات الفلسطينية إلى مصر خلال الفترة 1995-1998، كانت الصادرات الفلسطينية المقدرة إلى مصر من معادلات الجاذبية في النموذج الاقتصادي تتراوح بين 10-14 مليون دولار للفترة نفسها، وهذه القيم تقل عن قيم الصادرات الأردنية الفعلية والمقدرة إلى مصر والتي تتراوح بين 12-19 مليون دولار.

2. إن القيم الفعلية مقارنة بالقيم المقدرة من معادلة الجاذبية المقدرة للصادرات الأردنية إلى مصر متقاربة جداً، وان كان نمو الصادرات الأردنية إلى مصر بطيئاً، فقد ارتفعت من 12.4 مليون دولار العام 1995 إلى 19.7 مليون دولار العام 1998.

ويستدل من هذه النتيجة أن المستوى الفعلي للصادرات الأردنية إلى مصر لم يتجاوز 20 مليون دولار في ظل العلاقات التجارية الحالية بين البلدين، والتي تتمثل بتوقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية بينهما، ودخول مصر والأردن في منطقة التجارة العربية الكبرى الحرة، وهذا كله يعني أن الصادرات الفلسطينية إلى مصر لن تتجاوز هذا الحد.

وتأتي هذه النتائج على الرغم من وجود إمكانية عالية للصادرات الأردنية أو الفلسطينية إلى مصر، حسب ما تبينه معدلات التوافق والترابط في ظل التبادل التجاري الحر، وان كانت في حدها الأعلى لا تزيد على 3% من حجم التجارة السلعية لكلا البلدين، وكانت الفجوة بين المستوى الفعلي والمتوقع للصادرات الأردنية إلى مصر والحد الأعلى والحد الأدنى تشابه أو تقترب من حجم الفجوة بين المستوى المتوقع للصادرات الفلسطينية إلى مصر، والحد الأدنى والحد الأعلى لها، وهذه النتيجة تفيد أن الإمكانات المتوقعة للصادرات الفلسطينية إلى مصر لن تزيد نسبتها على 2% من حجم الصادرات السلعية الفلسطينية، وهذا يعكس محدودية إمكانية التصدير في ظل الظروف الحالية.

3. كما أظهرت النتائج المتعلقة بالواردات الأردنية الفعلية من مصر، والواردات المقدرة من النموذج الاقتصادي أنها متقاربة جداً، ما يعكس الوضع الحالي للتجارة بين البلدين. وأظهرت المعادلات المقدرة ان الواردات الفلسطينية من مصر تقارب القيمة الفعلية للواردات الأردنية من مصر، وتقل الواردات الفلسطينية الفعلية من مصر عن قيمة الواردات المقدرة من النموذج بسبب استمرار تحكم إسرائيل في تدفق السلع المستوردة من الأسواق المصرية إلى الأسواق الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، الذي ما زال يعتبر الأساس والإطار العام لتنظيم العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين.

وتضاف إلى ذلك، الممارسات الإسرائيلية المعيقة لدخول السلع المصرية إلى الأسواق الفلسطينية، هذا كله أدى إلى تراجع الواردات الفلسطينية من مصر، والتي كان يمكن أن تصل قيمتها إلى 86 مليون دولار كمعدل سنوي خلال الفترة 1995–1998 كما ظهر من النموذج المقدر.

4. لكن يستدل من التحليل أعلاه أن حجم التجارة الأردنية المصرية ما زال محدوداً، ولا يتجاوز 120 مليون دولار سنوياً على الرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين البلدين، الأمر الذي يعني أن إقامة علاقات تجارية فلسطينية مع مصر ضمن هذه الظروف لن يزيد حجم التبادل التجاري على 100 مليون دولار سنوياً، كما لن يزيد على حجم التبادل التجاري الأردني– المصري، فالعلاقات التجارية المتوقعة بين مصر وفلسطين في ظل الظروف الحالية، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية لن تكون مختلفة عن أنماط العلاقات التجارية بين مصر والدول العربية الأخرى مثل الأردن، ما لم يتم تحرير التجارة، وإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، و تنسيق السياسات التجارية والاقتصادية بين هذه الدول، الأمر الذي يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري، وخاصة أن مؤشرات التوافق والترابط أظهرت بشكل واضح هذه الإمكانات بين مصر والاردن من جهة، وبين مصر وفلسطين من جهة أخرى.

ولذلك، فان الجهود التي تبذل حالياً باتجاه تحرير التجارة لتنمية وتنشيط التجارة العربية البينية التي ما زالت متعثرة في مجال التكامل الاقتصادي العربي، يمكن أن تكون أساساً لتنشيط العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر، حتى يمكن إعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات العربية، لما في ذلك من مصلحة اقتصادية وسياسية واستراتيجية لفلسطين، عند توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان العربية، وبخاصة المجاورة لها في ظل حرية التبادل التجاري، وإلغاء القيود غير الجمركية، وكذلك إزالة وإلغاء كافة العوائق والقيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية [أنظر الجدولين 42 و43].

5-6 خيارات السياسة التجارية الفلسطينية مع مصر

يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن خيارات السياسية التجارية اختيار بديل من بدائل أشكال التكامل الاقتصادي المتعارف عليه عند إقامة علاقات تجارية بين أي بلدين، وبخاصة بين الدول المتجاورة، وتتمثل هذه البدائل في إقامة منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو اتحاد اقتصادي.

ولكن هذا الأمر يختلف بين فلسطين ومصر، لأسباب عديدة منها:

1. الاختلاف الهيكلي بين الاقتصادين الفلسطيني والمصري.
2. الفارق الكبير بين حجم الاقتصادين المصري والفلسطيني، من حيث عدد السكان، وحجم الواردات والصادرات، والناتج المحلي والقومي الإجمالي.
3. اختلاف السياسات التجارية المصرية عن السياسات التجارية النافذة في فلسطين، والتي تعتبر انعكاساً للسياسة التجارية الإسرائيلية، فالاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير وناشئ، ولم تتحدد معالمه حتى الآن، بالمقابل، فان الاقتصاد المصري اقتصاد كبير نسبياً ونام في الوقت نفسه، الأمر الذي يعني عدم توفر الشروط الضرورية والكافية لإقامة علاقات تجارية متكافئة على أساس التكامل الاقتصادي في الأجل القصير، وبهذا، يمكن الوصول الى صيغة ملائمة لخيار السياسة التجارية المقترحة بين فلسطين ومصر، وذلك من خلال القيام بالعديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والتجارية في كل بلد على حدة، وبشكل مشترك في آن واحد ومن هذه الاجراءات :

- التنسيق في الترتيبات التجارية على مستوى البلدين والمستوى الإقليمي والدولي، إذ لا يمكن ترتيب العلاقات التجارية الثنائية بين فلسطين ومصر بمعزل عن الترتيبات والتكتلات التجارية الأخرى، وبخاصة منطقة التجارة العربية الحرة، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وهذا يتطلب تعاوناً وتنسيقاً مستمرين في اتخاذ إجراءات التنفيذ، وإجراء تغيرات في هياكل التعرفة الجمركية. كما يتطلب وضع ترتيبات خاصة إزاء التعامل مع السياسة التجارية المصرية، وبخاصة أن فلسطين تسعى لعضوية المنظمات التجارية الدولية، وكذلك في ظل الالتزامات التي تترتب على مصر كونها عضواً في منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من خلال إيجاد علاقات ربط بين هذه المحاور، واتباع سياسات تجارية ملائمة للاستفادة من هذه التكتلات التجارية.
- التنسيق في مجال **تنمية العلاقات بين البلدين** على أسس جديدة، والاستفادة من نمط الأساليب المستخدمة في التجارة العربية البينية المتعثرة وتجنبها، وذلك باتباع أساليب مختلفة عن السابق تؤدي الى نتائج مختلفة وتزيد من حجم التبادل التجاري، ويمكن ذلك أن يتم من خلال ما يلي:-

- تنسيق السياسات الإنتاجية في البلدين بالاعتماد على مبدأ تحرير التجارة، الذي يقود إلى التخصص وتنويع الإنتاج.
- تنمية المبادلات التجارية في المجموعات السلعية التي تتمتع بإمكانية للتبادل التجاري، بحيث تتجه مصر إلى تصدير المواد الكيماوية والأدوية والبترول والطاقة والصناعات الكثيفة العمل، فيما تركز فلسطين على الصناعات الحجرية، والصناعات التي لها علاقة بمواد التنظيف، وهنا يمكن التنسيق في مجال التجارة المتنوعة من المجموعة نفسها عن طريق استيراد المواد الخام من مصر التي تلزم الصناعة في فلسطين، لما في ذلك من ميزة في تقليل تكاليف الاستيراد وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، وخاصة للمجموعات التي يزيد فيها الاستيراد على التصدير، والتي يظهر الجانب المصري ميزة في تصديرها.
- البدء في دراسة وإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين، وبخاصة في منطقة شمال سيناء وقطاع غزة، مثل الإنشاءات، والبنية التحتية، والاستثمار في إقامة محطات البترول والوقود، والمنتجات المعدنية.

يتضح مما تقدم أن خيارات السياسة التجارية الفلسطينية تجاه مصر محدودة جدا، ولا تتمثل في أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وذلك لأن الهياكل الاقتصادية في البلدين والسياسات المتبعة لم توفر حتى الآن أرضية مناسبة لهذا التكامل، وذلك كباقي العلاقات التجارية العربية، هذا بالإضافة إلى أن العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر تتحدد وتتقيد ضمن قوائم السلع B,A2,A1 المدرجة في بروتوكول باريس الاقتصادي.

ولكن إعادة صياغة العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر، لا تتوقف فقط على إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي، فعندما يتم إلغاء هذا البروتوكول المقيد للتجارة الفلسطينية مع مصر ستتحسن التجارة بين فلسطين ومصر، ولكنها لن تتحسن كثيراً بسبب العوائق والقيود غير الاقتصادية، فالتبادل التجاري الحر يتطلب إزالة كافة القيود والمعوقات الإدارية وغير الجمركية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المتعلقة بهياكل الصادرات والواردات والتشابه بينهما، وتخلف هياكل الإنتاج يؤدي إلى الحد من التبادل التجاري، لذلك تأتي أهمية التوصية في إزالة القيود الإدارية، وتحرير التجارة التي تقود إلى التخصص، والقيام بإجراءات التسهيل وتنسيق السياسات بين البلدين.

7- الخلاصة والنتائج والتوصيات

7-1 الخلاصة

تعتبر هذه الدراسة أول دراسة تتناول العلاقات التجارية الفلسطينية- المصرية بشيء من التفصيل على صعيد قطاع التجارة الخارجية بين البلدين، وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة تقييم وتشخيص واقع العلاقات الفلسطينية- المصرية القائمة، واستشراف آفاق تنميتها وتطويرها اقتصادياً من أجل الخروج بتوصيات عملية لصانعي القرار لتعزيز وزيادة التعاون التجاري بين البلدين، لما في ذلك من مصلحة اقتصادية وسياسية.

ولاستشراف الآفاق الممكنة والفعلية للتجارة الفلسطينية مع مصر، فقد تم استخدام النموذج الأردني المصري، حيث تناولت الدراسة التجارة الخارجية الفلسطينية- المصرية من جهة، والتجارة الخارجية الأردنية المصرية من جهة أخرى، كما استعرضت الدراسة التدفقات السلعية بين الأردن ومصر خلال السنوات الأخيرة، والاتجاهات الكلية للتجارة الفلسطينية والمصرية، مع التركيز على الفترة الأخيرة بالنسبة لفلسطين حيث أصبح بالإمكان عملياً بناء علاقات اقتصادية تجارية، بسبب بدء عملية التسوية السياسية، وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي.

كما ركزت الدراسة على تطور التجارة الخارجية المصرية، والسياسة التجارية المصرية التي تتلخص في السعي نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية، وإعادة هيكلته، والتوجه نحو توقيع اتفاقيات تجارة ثنائية ومتعددة، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى.

استعرضت الدراسة، أيضاً، الإمكانات المحتملة للتدفقات السلعية على المستوى الكلي، وعلى مستوى تسع مجموعات سلعية، بناء على مؤشرات التوافق والترابط، وحساب الحد الأعلى والحد الأدنى، والمستوى المتوقع للتبادل التجاري بين كل من فلسطين ومصر، كما تم حساب معدلات التوافق والترابط لتحديد الحد الادنى والأعلى والمتوقع، ومقارنته بالمستوى الفعلي للتدفق السلعي غلى المستويين الجزئي والكلي بين مصر والاردن.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لتقييم العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين، من خلال استخدام نموذج العلاقات التجارية بين مصر والاردن(نظرا لتوفر بيانات كافية حول التبادل

التجاري بين الأردن ومصر) في تقييم العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر.

كم تمت صياغة النموذج الاقتصادي لتقدير معادلات الطلب على الواردات الأردنية من مصر، ومعادلات عرض الصادرات الأردنية إلى مصر في الأجل الطويل، للتنبؤ بقيم الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى مصر. وقد تم استخلاص نتائج عديدة من معادلات الجاذبية المقدرة لعرض الصادرات والطلب على الواردات، ومن معدلات التوافق والترابط، وكانت هذه النتائج ذات دلالات مستقبلية كمقدمة لوضع أساس للتعاون، وانتهاج سياسة تجارية ملائمة تساعد على تنمية العلاقات التجارية الفلسطينية في المحيطين الإقليمي والدولي.

2-7 النتائج

أظهرت الدراسة العديد من النتائج والدلالات التي يمكن الاسترشاد بها، واستقراء دلالاتها في تقييم آفاق العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين ، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. على الرغم من أن إمكانية التصدير إلى مصر محدودة جداً في ظل الواقع الحالي، إلا أنه تبين من نتائج معدلات التوافق والترابط على المستوى الكلي للصادرات والواردات بين فلسطين ومصر، أن هناك إمكانية أفضل لزيادة حجم التبادل التجاري في حال إزالة كافة العوائق والقيود الجمركية وغير الجمركية، ففي ظل حرية التبادل التجاري، تستوعب مصر 20% من الصادرات الفلسطينية الكلية كحد أدنى و 52% كحد أعلى، أي بين 87 الى 273 مليون دولار، كما أن هذا الحجم من الصادرات الفلسطينية الى مصر لا يؤثر على حجم الواردات المصرية، بحيث أن الصادرات الفلسطينية الى مصر بحدها الأعلى لا تزيد عن 1% من قيمة الواردات المصرية الكلية، وهذه النسب والقيم مهمة بالنسبة لفلسطين ولكنها هامشية بالنسبة لمصر.
2. كما بينت نتائج مؤشر التوافق والترابط للواردات الفلسطينية من مصر على المستوى الكلي أنه يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12% إلى 35% من مصر مقارنة بالواردات الفلسطينية الكلية، بالإضافة إلى وجود إمكانية لتنويع الواردات الفلسطينية من المواد الخام لتخفيض تكاليف الإنتاج، والتي يمكن أن تصل قيمتها إلى 272 مليون دولار في المعدل كحد أدنى و780 مليون دولار كحد أعلى.
3. أما على المستوى الجزئي، فقد بينت نتائج معدلات التوافق والترابط للمجموعات السلعية، انه يمكن للبلدين زيادة التبادل التجاري في ثلاث مجموعات تتمثل فيما يلي:-

أ. السلع المصنوعة والمصنفة مثل المنسوجات والقطنيات والأحذية، والتي يمكن لفلسطين أن

تستورد 60% من صادرات مصر من هذه المجموعة وتصدر لمصر منتجات ذات اصناف وجودة مختلفة من المجموعة نفسها.

ب. مجموعة المواد الكيماوية، وفي هذه المجموعة، أيضاً، توجد إمكانية كبيرة للاستيراد من مصر، تتمثل في أن فلسطين يمكن أن تستورد 95% من واردات هذه المجموعة من مصر، مع وجود إمكانية لتصدير مواد الدباغة والصباغة والتنظيف إلى مصر.

جـ. **مجموعة الوقود والطاقة**، حيث تتمتع مصر بميزة نسبية في هذه المجموعة، ما يجعل الإمكانات عالية جداً، وبخاصة أن فلسطين تعتمد في استيراد هذه المواد على إسرائيل، بعد أن تقوم إسرائيل باستيرادها من مصر، وتعيد تصديرها إلى السوق الفلسطينية[5]، أما بالنسبة للمجموعات الأخرى مثل السلع الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الخام، فتوجد إمكانية محدودة لتدفقها بين البلدين.

4. أما على صعيد نتائج معدلات التوافق والترابط بين الأردن ومصر على المستوى الكلي، فقد أظهرت الدراسة أن هناك إمكانات نظرية واضحة لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، من حيث أنه يمكن للأردن أن تستورد من مصر بين 13% إلى 36% من إجمالي وارداتها، وبالمقابل، يمكن أن تصدر الى مصر بين 25% الى 51% من إجمالي صادراتها، وقد جاءت هذه النتيجة مشابهةً الى حد كبير لنتيجة الإمكانات المتوقعة لتدفق السلع بين فلسطين ومصر على المستوى الكلي .

5. تبين من مؤشرات التوافق والترابط على المستوى الجزئي بين الأردن ومصر أن كل بلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير مجموعات سلعية بشكل مختلف عن الآخر ، بحيث يمكن للأردن أن يزيد إمكانية التصدير إلى مصر في خمس مجموعات سلعية (المواد الخام، والزيوت والدهون النباتية، والمواد الكيماوية، وبعض السلع المصنوعة والمتنوعة)، بينما تزيد مصر من إمكانية التصدير إلى الأردن في ثلاث مجموعات سلعية (المشروبات والتبغ، والمواد الغذائية، والوقود والطاقة) وبالنسبة للمجموعتين المتبقيتين فان إمكانية زيادة فرص التصدير ضعيفة لأي من البلدين بسبب اعتمادهما على استيرادها من الخارج.

6. بينت نتائج تحليل البيانات أن هناك دلالات تشير إلى أن الأردن لدية إمكانية لزيادة صادراته إلى السوق المصرية أكبر من مصر في التصدير إلى السوق الأردنية في حال قيام التجارة بينهما على

---

[5] تعتمد مصر بشكل أساسي على تصدير البترول ومنتجاته، وتستورد إسرائيل غالبية هذه المواد من مصر، ومن ثم تعيد تصديرها إلى السوق الفلسطينية، ما يعني أن إسرائيل تقوم بدور التاجر الوسيط والمحتكر في آن واحد لهذه المواد، والجدير ذكره أن هناك محددات وقيوداً على استيراد البترول ومشتقاته نتيجة لتحكم إسرائيل بهذه التدفقات السلعية من خلال سياستها ومن خلال بروتوكول باريس الاقتصادي

أساس التبادل التجاري الحر، وإزالة كافة القيود والمعوقات، كما ان اختلاف الاقتصادين من حيث الحجم يؤيد ذلك.

7. بينت نتائج النموذج الاقتصادي المقدر لمعادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات الأردنية إلى مصر في الأجل القصير أن الناتج المحلي الإجمالي المصري له تأثير قوي على تدفق الصادرات الأردنية إلى مصر، حيث كانت هذه الصادرات أكثر استجابة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي المصري، مقارنة بالتغيرات في العوامل الاقتصادية الأخرى، مثل الناتج المحلي الإجمالي الأردني، والسياسة النقدية المصرية.

8. أما بالنسبة لتدفق السلع المصرية الى الأردن، فقد بينت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي المصري والناتج المحلي الإجمالي الأردني، ومستويات الأسعار في كلا البلدين، من العوامل الأساسية التي تؤثر على التغيرات في تدفق السلع المصرية الى الأسواق الأردنية، وبالمقابل كانت هناك دلالات واضحة لتأثير العوامل غير الاقتصادية على الواردات الأردنية من مصر، ولكن بشكل أقل من تأثيرها على الصادرات الأردنية إلى مصر، تمثلت في القيود، والعوائق الجمركية وغير الجمركية، وضعف خدمات التجارة، وارتفاع تكاليف النقل، والسياسات التجارية المتبعة بين البلدان العربية.

9. إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن العلاقة التجارية الأردنية- المصرية يمكن تطبيقها على العلاقة التجارية الفلسطينية- المصرية، حيث تمت الاستفادة من معادلات الجاذبية المقدرة للصادرات والواردات الأردنية منوإلى مصر، لتحديد العوامل التي تؤثر على تدفق السلع بين فلسطين ومصر. وبهذا يمكن الاعتماد على هذه النتائج بحكم التشابه في أداء الاقتصادين الأردني والفلسطيني، بمعنى أن التدفق السلعي بين مصر وفلسطين يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي المصري في حالة التصدير الى مصر، وعلى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار للبلدين في حالة الاستيراد من مصر.

10. لقد بينت الدراسة نتائج ودلالات واضحة، منها:

أ. عند استخدام معادلات الجاذبية لعرض الصادرات الأردنية الى مصر والطلب على الواردات الأردنية من مصر، تبين أن معدل التبادل التجاري الفعلي والمقدر لا يتجاوز 1.0 % من حجم التجارة الكلي للبلدين "ما يعادل 120 مليون دولار مقارنة بحوالي 25 مليار دولار).

ب. عند استخدام معادلات التوافق والترابط، تبين أن معدل التبادل التجاري لا يتجاوز 3% من حجم التجارة الكلي للبلدين. (ما يعادل 1.2 مليار دولار مقارنة بـــ 25 مليار دولار) . وهذا يشير إلى أن حجم التجارة سيتضاعف عشر مرات مقارنة بالواقع الفعلي إذا أزيلت كافة العوائق والقيود الجمركية وغير الجمركية ضمن حرية التبادل التجاري.

تدل هذه النتائج على أن الوضع الحالي والمستقبلي بالنسبة للتدفقات السلعية بين فلسطين ومصر لن يختلف عما هو عليه الوضع بين الأردن ومصر، بمعنى أن حدود ونطاق التجارة الفلسطينية- المصرية لن يتجاوز حدود التجارة الأردنية- المصرية، وان حجم التجارة الفلسطينية- المصرية لن يتجاوز 80% من حجم التجارة الأردنية- المصرية.

3-7 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها ستقدم التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار، وبخاصة في ظل المرحلة الحالية الفلسطينية، وتحضيرات المرحلة النهائية التي تستدعي وجود سياسة تجارية فلسطينية مستقلة، وفي ظل التوجهات المصرية الساعية نحو تحرير التجارة، وكذلك التوجهات العربية الهادفة إلى تعزيز التجارة العربية البينية، والتوجهات العالمية نحو التكتلات الإقليمية، بالإضافة إلى خصوصية وضع مصر، وأهميتها في المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ويمكن عرض هذه التوصيات على النحو التالي:-

1. بالنظر إلى حجم التدفقات الممكنة التي تزيد على التدفقات الفعلية، فان هناك حاجة إلى تحرير التجارة على نطاق أوسع مما هو عليه الآن، وإزالة كافة القيود والمعوقات، وتسهيل إجراء الاستيراد والتصدير بهدف تسهيل حركة التدفق السلعي بين فلسطين ومصر بشكل خاص، وبين الدول العربية بشكل عام.
2. كسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية مصلحة فلسطينية ومصرية، وعليه، فإن على الطرفين تنسيق سياساتهما واتخاذ الاجراءات اللازمة.
3. التنسيق في مجال الإنتاج والتسويق، والاستفادة من البنية التحتية المصرية، والأيدي العاملة والتقنية المستخدمة، والتصدير إلى الأسواق الخارجية بشكل تدريجي في ظل التوجه نحو تحرير التبادل التجاري.
4. إنشاء مشاريع مشتركة للمنتجات التي تتوفر لها المواد الخام، بهدف تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المصرية والفلسطينية أمام السلع الأجنبية، ما يساعد في إحلال جزء من واردات البلدين

من هذه السلع.

5. البحث عن مشاريع مشتركة، وتشجيع الاستثمار فيها، وتشجيع التجارة الحدودية، وخاصة في منطقة شمال سيناء وقطاع غزة، بحكم العوامل الجغرافية والبيئية التي تساعد في إنجاح هذه المشاريع، مثل إنشاء محطات ومصافي بترول، ومصانع أدوية وحجارة ورخام وغيرها من المشاريع التي تساعد في زيادة القدرة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل إضافية للبلدين.
6. الاتجاه نحو التخصص والتنويع في منتجات التصدير والاستيراد بناء على السلع التي تزيد فيها فرصة تصديرها للبلد الآخر، بحيث يصدر كل بلد السلع التي يتمتع بميزة في إنتاجها وتصديرها، ويستورد السلع التي تزيد تكاليف إنتاجها عن استيرادها، وفي هذا المجال يمكن لمصر أن تصدر لفلسطين جزءاً كبيراً من مجموعة السلع المصنعة والمصنفة، وأن تستورد الجزء الآخر من هذه المجموعة من فلسطين، وكذلك يمكن لمصر تصدير الأدوية والمواد الكيماوية إلى فلسطين، وأن تستورد جزءاً كبيراً من مواد التنظيف والدباغة والصباغة من فلسطين، وبذلك، يمكن إعادة هيكلة هذه الصناعات من خلال تشجيع الاستثمار، وتنسيق سياسات التصنيع بشكل تدريجي، بما لا يتعارض مع تحرير التجارة.
7. التوجه نحو تغيير مسار التجارة في مجال الوقود والطاقة، على اعتبار أن هذه التجارة والمنتجات من المواد الضرورية والحساسة والمهمة للاقتصاد الفلسطيني، ويقصد بهذه التوصية أن تستورد السوق الفلسطينية مادة الوقود والطاقة من مصر مباشرة (تعتمد مصر بشكل أساسي على تصديرها وتتمتع بميزة تنافسية في إنتاجها وتصديرها) بدلا من استيرادها من إسرائيل التي تحتكر وتتحكم بهذه السلع الأساسية، ومن الجدير ذكره أن هذه المجموعة تحقق مكاسب تجارية عالية للبلدين، حيث تستطيع فلسطين استيراد 90% من وارداتها لهذه المجموعة من مصر، وإلغاء الاحتكار الإسرائيلي لها. كما توجد أيضاً، سلع أخرى مهمة تنطبق عليها الحالة نفسها مثل المواد الخام وغيرها من السلع التي تعيد اسرائيل تصديرها إلى السوق الفلسطينية، وهذا التغير في مسار التجارة يتطلب بذل جهود تنسيقية عالية.

7-4 محددات الدراسة

بالرغم من أن هذه الدراسة عالجت العديد من القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر، إلا أن هناك العديد من النقاط التي ما زالت بحاجة الى دراسة وتحليل وهي:

1. إمكانية وآفاق تطور العلاقات التجارية الفلسطينية مع مصر في ظل الترتيبات الحالية في منطقة التجارة الحرة العربية، والعمل معاً على تذليل العوائق غير الاقتصادية التي اعترضت تطوير

العلاقات التجارية العربية البينية، والتي من اهمها الاستقرار السياسي في المنطقة.

2. مجالات التعاون والتنسيق بين فلسطين ومصر لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر من عضوية البلدين في الشراكة–الأوروبية المتوسطية، وعضوية مصر في منظمة التجارة العالمية.
3. تجارة الخدمات بين فلسطين ومصر، إذ تعتبر فلسطين من البلدان المستوردة للخدمات المصرية، مثل خدمات السفر، والنقل، والتعليم العالي، والصحة، والتجارة الحدودية التي تتم عبر حركة الأشخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مصر، أو عبرها إلى العالم الخارجي عبر مطار غزة، أو عبر معبر رفح، وكذلك عبر مطار القاهرة.
4. مدى تأثير العمالة على قطاع التجارة الخارجية بين مصر وفلسطين.
5. دراسة المكاسب التجارية التي تنجم عن العلاقة التجارية بين مصر وفلسطين.

الملحق الاحصائي

قائمة الجداول

الجدول 1: مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1968–1997 (مليون دولار) 121

الجدول 2 A: التوزيع السلعي لصادرات الضفة الغربية للفترة 1970–1994 123

الجدول 2 B: التوزيع السلعي لصادرات قطاع غزة للفترة 1970–1994 123

الجدول 2 C: التوزيع السلعي النسبي للصادرات الفلسطينية للفترة 1995–1998 124

الجدول 3 A: التوزيع السلعي لواردات الضفة الغربية للفترة 1970–1994 125

الجدول 3 B: التوزيع السلعي لواردات قطاع غزة للفترة 1970–1994 125

الجدول 3 C: التوزيع السلعي النسبي للواردات الفلسطينية للفترة 1995–1998 126

الجدول 4: مكونات الصادرات الخدمية من الضفة الغربية للفترة 1995–1997 126

الجدول 5: مكونات الصادرات الخدمية من قطاع غزة للفترة 1995–1997 127

الجدول 6: مكونات الواردات الخدمية إلى الضفة الغربية للفترة 1995–1998 127

الجدول 7: مكونات الواردات الخدمية إلى قطاع غزة للفترة 1995–1998 128

الجدول 8: أهم المؤشرات الاقتصادية المصرية 129

الجدول9: التوزيع السلعي للصادرات المصرية من العام 1994–1997 بالدولار الأمريكي 130

الجدول 10: التوزيع السلعي للواردات المصرية من العام 1994–1997 دولار أمريكي 131

الجدول 11: لتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية لأهم الدول 132

الجدول 12: التوزيع الجغرافي للواردات المصرية للفترة من 1992–1996 134

الجدول 13: التبادل التجاري بين مصر وفلسطين 136

الجدول 14: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي لتدفق الصادرات السلعية من مصر إلى فلسطين خلال العامين 1995–1996 136

الجدول 15: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الغذائية والحيوانات الحية الفلسطينية من مصر العامين 1995–1996 137

لحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية الفلسطينية من مصر العامين 1995–1996 137

الجدول 16: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المشروبات الفلسطينية من مصر العامين 1995-1996 138
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المشروبات الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 138
الجدول 17: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الخام الفلسطينية من الأردن للعامين 1995-1996 139
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الخام الفلسطينية من الأردن للعامين 1995-1996 139
الجدول 18: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الوقود الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 140
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الوقود الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 140
الجدول 19 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي لواردات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 141
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي لصادرات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 141
الجدول 20 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الكيماوية الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 142
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الكيماوية الفلسطينية من مصر للعامين 1995-1996 142
الجدول 21: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات السلع المصنوعة والمصنفة الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 143
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات السلع المصنوعة والمصنفة الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 143
الجدول 22: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات السلع المصنوعة والمصنفة الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 144
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات السلع المصنوعة والمصنفةالفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 144
الجدول 23: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الماكنات ومعدات النقل الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 145

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الماكنات ومعدات النقل الفلسطينية من مصر للفترة 1995–1997 145
الجدول 24: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المصنوعات المتنوعة الفلسطينية من مصر للفترة 1995–1997 146
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المصنوعات المتنوعة الفلسطينية من مصر للفترة 1995–1997 146
الجدول 25: الحد الأدنى والحد الأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لتدفق الصادرات السلعية من مصر إلى الأردن خلال العامين 1995–1996 147
الحد الأدنى والحد الأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لتدفق الواردات السلعية من مصر إلى الأردن خلال العامين 1995–1996 147
الجدول 26: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الغذائية والحيوانات الحية الأردنية من مصر للعامين 1995–1996 148
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية الأردنية من مصر للعامين 1995–1996 148
الجدول 27: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المشروبات والتبغ الأردنية من مصر العامين 1995–1996 149
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المشروبات والتبغ الأردنية من مصر العامين 1995–1996 149
الجدول 28: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الخام الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 150
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الخام الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 150
الجدول 29: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الوقود المعدني الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 151
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الوقود المعدني الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 151
الجدول 30: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي لواردات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 152
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي لصادرات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 152

الجدول 31: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الكيماوية الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 153
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الكيماوية الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 153
الجدول 32: الحد الأدنى والأعلى الفعلي والمتوقع لواردات السلع المصنوعة والمصنفة الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 154
الحد الأدنى والأعلى الفعلي والمتوقع لصادرات السلع المصنوعة والمصنفة الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 154
الجدول 33 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الماكنات ومعدات النقل الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 155
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الماكنات ومعدات النقل الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 155
الجدول 34: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المصنوعات المتنوعة الأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 156
الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المصنوعات المتنوعةالأردنية من مصر خلال العامين 1995–1996 156
الجدول 35: متوسط الصادرات السلعية الفلسطينية الفعلية إلى مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين 1995–1996 157
متوسط الواردات السلعية الفلسطينية الفعلية إلى مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين 1995–1996 157
الجدول 36: متوسط الصادرات السلعية الأردنية الفعلية إلى مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين 1995–1996 158
الجدول 37: معادلات الجاذبية لعرض الصادرات الأردنية من مصر باستخدام بيانات مركبة من السلاسل الزمنية والمقطعية للفترة 1970–1998 159
الجدول 83: القيم الفعلية والمقدرة والحد الأعلى والأدنى والمتوسط للصادرات الفلسطينية والأردنية إلى مصر خلال الفترة 1995–1998 160
الجدول 39: الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري السلعي الفعلي والمقدر 161

الجدول رقم 15 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الغذائية والحيوانات الحية الفلسطينية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	224.49	314	4.8	0.39	224	87.36	219.69	0.49	137.13	0.8
1996	422.86	347	8.5	0.6	347	208.2	414.36	75.86	214.66	0.74

الحد الادنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية الفلسطينية الى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	67.34	2611	0.00	0.31	67.34	20.88	67.34	0.00	46.46	0.81
1996	48.84	3056	0.00	0.46	48.81	22.45	48.84	0.03	26.39	0.65

المصدر: انظر جدول رقم 14

الجدول رقم 16:الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المشروبات الفلسطينية

من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى فلسطين	الحد الأدنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	73.80	0.00	0.50	0.50	0.00	0.00	73.30	73.80	73.80	0.67
1996	107.50	0.00	1.00	0.50	0.00	0.00	106.50	107.50	107.50	0.57

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المشروبات الفلسطينية الى مصر

خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	7.59	143.00	0.00	0.85	7.59	6.45	7.59	0.00	1.14	0.5
1996	15.40	174.00	0.00	0.88	15.40	13.55	15.40	0.00	1.85	0.5

المصدر : انظر جدول رقم 14

الجدول رقم 17: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الخام الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	اتوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	37.44	229.00	0.10	0.24	37.40	8.98	37.34	0.04	28.46	0.55
1996	68.12	175.00	0.20	0.26	68.00	17.68	67.92	0.12	50.44	0.54

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الخام الفلسطينية الى مصر للفترة 1995-1996 (بالمليون دولار

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	23.47	1026.00	0.00	0.28	23.30	6.52	23.47	0.17	16.95	0.19
1996	23.32	1106.00	0.00	0.34	23.20	7.89	23.32	0.12	15.43	0.25

المصدر: انظر جدول رقم 14

الجدول رقم : 18 الحد الادنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الوقود الفلسطيني

من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	اتوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	218.94	1280.00	0.70	0.76	218.00	165.68	218.24	0.94	53.26	0.14
1996	384.61	1682.00	0.30	0.65	384.00	249.60	384.31	0.61	135.01	0.34

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الوقود الفلسطيني الى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	5.75	138.00	0.00	0.29	5.70	1.65	5.75	0.05	4.10	0.96
1996	8.28	188.00	0.00	0.34	8.20	2.79	8.28	0.08	5.49	0.97

المصدر: انظر جدول رقم 14

الجدول رقم 19 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الفلسطينية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	اتوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	20.70	0.00	0.00	0.50	0.00	0.000	20.70	20.70	20.70	0.96
1996	22.87	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	22.87	22.87	22.87	0.99

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية الفلسطينية الى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	5.19	466.00	0.00	0.96	5.18	4.97	5.19	0.01	0.22	0.5
1996	8.72	481.00	0.00	0.99	8.72	8.63	8.72	0.00	0.09	0.5

المصدر: الجدول 14.

الجدول رقم 20 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الكيماوية الفلسطينية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	اتوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	91.86	207.00	0.80	0.66	91.00	60.060	91.06	0.86	31.80	0.61
1996	158.04	183.00	0.90	0.66	158.00	104.28	157.14	0.04	53.76	0.64

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الكيماوية الفلسطينية الى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	17.24	1582.00	0.00	0.36	17.20	6.19	17.24	0.04	11.05	0.5
1996	23.69	1650.00	0.00	0.38	23.60	8.97	23.69	0.09	14.72	0.6

المصدر: الجدول 14.

الجدول رقم 21 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات السلع المصنوعة والمصنفة الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	اتوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	329.94	1024.00	0.00	0.40	329.00	131.600	329.94	0.94	198.34	0.6
1996	462.83	774.00	0.85	0.41	462.00	189.42	461.98	0.83	273.41	0.65

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات السلع المصنوعة والمصنفة الفلسطينية إلى مصر للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	105.12	2372.00	0.00	0.35	105.00	36.75	105.12	0.12	68.37	0.26
1996	138.00	2598.00	0.00	0.29	138.00	40.02	138.00	97.98	97.98	0.27

المصدر: الجدول 14.

الجدول رقم 22: الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الماكنات ومعدات النقل الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الأدنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	التوافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	162.05	22.10	0.30	0.46	22.10	10.166	161.75	139.95	151.88	0.9
1996	251.26	15.50	1.00	0.41	15.50	6.36	250.26	235.76	244.91	0.06

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الماكنات ومعدات النقل الفلسطينية إلى مصر للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	12.37	2957.00	0.00	0.67	12.30	8.24	12.37	0.07	4.13	0.23
1996	20.31	3300.00	0.00	0.48	20.30	9.74	20.31	0.01	10.57	0.3

المصدر: انظر جدول رقم 14

الجدول رقم 23 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المصنوعات المتنوعة الفلسطينية من مصر للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الفلسطينية	الصادرات المصرية	الواردات الفلسطينية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى فلسطين	الحد الادنى للتدفق من مصر الى فلسطين	الواردات الفلسطينية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من الخارج باستثناء مصر	توافق للواردات الفلسطينية مع الواردات المصرية
1995	101.80	305.00	0.90	0.30	101.00	30.300	100.90	0.80	71.50	0.31
1996	133.00	296.00	1.10	0.42	112.00	47.04	131.90	21.00	85.96	0.26

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المصنوعات المتنوعة الفلسطينية الى الاردن للفترة 1995-1997 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الفلسطينية	الواردات المصرية	الصادرات الفلسطينية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من فلسطين الى مصر	الحد الادنى للتدفق من فلسطين الى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الفلسطينية مع الصادرات المصرية
1995	50.10	317.00	0.00	0.30	50.00	15.00	50.10	0.10	35.10	0.58
1996	52.00	346.00	0.00	0.20	51.00	10.20	52.00	1.00	41.80	0.48

المصدر: انظر جدول رقم 14

الجدول رقم 24 : الحد الأدنى والحد الأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لتدفق الصادرات السلعية

من مصر إلى الأردن خلال العامين 1995-1996(بالمليون دولار)

السنة	الواردات السلعية الأردنية 1	الصادرات السلعية المصرية 2	الصادرات السلعية المصرية إلى الأردن 3	معدل التوافق 4	الحد الأعلى لتدفق السلع المصرية إلى الأردن 5	الحد الأدنى لتدفق السلع المصرية إلى الأردن 6	الصادرات السلعية المصرية إلى العالم الخارجي 7	الحد الأعلى للصادرات السلعية المصرية إلى العالم الخارجي باستثناء الأردن 8	الحد الأدنى للصادرات السلعية المصرية إلى العالم الخارجي باستثناء الأردن 9	توافق الصادرات المصرية مع الصادرات الأردنية 10
1995	3648.24	3056	45.4	0.37	1129	417.73	3010.6	2638.27	1927	0.37
1996	4286.69	3476	92.3	0.35	1236	432.6	3383.7	3043.4	2240	0.49

الحد الأعلى والحد الأدنى والمستوى الفعلي والمتوقع لتدفق الواردات السلعية المصرية من الأردن خلال عامي 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات السلعية المصرية	الصادرات السلعية الأردنية	الواردات السلعية المصرية من الأردن	معدل التوافق	الحد الأعلى لتدفق السلع من الأردن إلى مصر	الحد الأدنى لتدفق السلع من الأردن إلى مصر	الواردات الفعلية المصرية من غير الأردن	الحد الأدنى للواردات السلعية المصرية من غير الأردن	الحد الأعلى للواردات السلعية من غير الأردن	توافق الواردات المصرية مع الواردات الأردنية
1995	11608	1780	12.6	0.47	922	433.34	11595.4	10686	11174.66	0.65
1996	11926	1814	19.8	0.46	929.00	427.34	11906.2	10997	11498.66	0.67

1- إحصاءات التجارة الخارجية الأردنية، دائرة الإحصاء الأردنية 1996.

2-كتاب الإحصاء السنوي للتجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، 1996.

4-نتيجة حساب معدلات التوافق والترابط المستخدمة في هذه الدراسة.

5-حاصل-مجموع توافق الصادرات المصرية مع الواردات الأردنية من خلال جداول عرض الصادرات والطلب على الواردات.

6-حاصل ضرب الحد الأعلى في معدل التوافق والترابط.

7-الفرق بين الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى مصر والصادرات الكلية المصرية.

8-الفرق بين الحد الأدنى للصادرات الأردنية إلى مصر والصادرات المصرية الكلية.

9-تم اشتقاق هذا المعدل بموجب معادلة التوافق بين الصادرات الأردنية والصادرات المصرية.

10 الشق الثاني من الجدول، المصادر المذكورة نفسها للجدول مع مراعاة انه للواردات.

جدول رقم 25 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الغذائية والحيوانات الحية الأردنية من مصر) خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى الأردن	الحد الأدنى للتدفق من مصر الى الأردن	الواردات الأردنية الفعلية من غير مصر	الحد الأدنى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية
1995	556.47	314	6.8	0.46	159	73.14	549.67	397.47	483.33	0.82
1996	923.87	347	6	0.61	276	168.36	917.87	647.87	755.51	0.86

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية الأردنية إلى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية	الواردات المصرية	الصادرات الأردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن الى مصر	الحد الادنى للتدفق من الأردن الى مصر	الصادرات الأردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الأدنى للصادرات الأردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الأردنية مع الصادرات المصرية
1995	153.47	2611	1.20	0.38	153.40	58.29	152.27	0.07	95.18	0.72
1996	231.89	3056	0.15	0.26	222.30	57.80	231.74	9.59	174.09	0.57

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول رقم 26 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المشروبات و التبغ الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر الى الأردن	الحد الأدنى للتدفق من مصر إلى الأردن	الواردات الأردنية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية
1995	15.19	0.6	0.5	0.5	0	0	14.69	15.19	15.19	0.77
1996	17.82	1.3	0.8	0.5	0	0	17.02	17.82	17.82	0.8

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المشروبات والتبغ الأردنية إلى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية	الواردات المصرية	الصادرات الأردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن الى مصر	الحد الادنى للتدفق من الأردن الى مصر	الصادرات الأردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الأردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الأردنية مع الصادرات المصرية
1995	8.20	143	1.20	0.07	1.70	0.12	7.00	6.50	8.08	0.5
1996	6.90	174	1.40	0.11	1.40	0.15	5.50	5.50	6.75	0.5

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول رقم 27 : الحد التدني والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الخام الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الأدنى للتدفق من مصر إلى الأردن	الواردات الأردنية الفعلية من غير مصر	الحد الأدنى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية
1995	117.1	229	0.4	0.3	34.2	10.26	116.7	82.9	106.84	0.35
1996	126.2	175	0.3	0.2	25.3	5.06	125.9	100.9	121.14	0.33

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الخام الأردنية إلى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية	الواردات المصرية	الصادرات الأردنية إلى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الأدنى للتدفق من الأردن إلى مصر	الصادرات الأردنية الفعلية إلى غير مصر	الحد الأدنى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الأردنية مع الصادرات المصرية
1995	114.64	1026	0.00	0.51	81.04	41.33	114.64	33.60	73.31	0.55
1996	83.37	1106	0.00	0.54	63.10	34.07	83.37	20.27	49.30	0.55

المصدر: انظر الجدول 24

الجدول رقم 28 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الوقود المعدني الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الأدنى للتدفق من مصر إلى الأردن	الواردات الأردنية الفعلية من غير مصر	الحد الأدنى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية
1995	477.51	1280	2.5	0.96	477.51	458.41	475.01	0	19.1004	0.29
1996	520.49	1682	1.7	0.97	520.49	504.875	518.79	0	15.6147	0.34

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الوقود المعدني الأردنية الى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية	الواردات المصرية	الصادرات الأردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن الى مصر	الحد الأدنى للتدفق من الأردن إلى مصر	الصادرات الأردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الأدنى للصادرات الأردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية الى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الأردنية مع الصادرات المصرية
1995	0.57	138	0.00	0.29	0.60	0.17	0.57	-0.03	0.40	0.96
1996	0.80	188	0.00	0.34	0.80	0.27	0.80	0.00	0.53	0.97

المصدر: انظر جدول رقم 28

الجدول رقم 29 : الحد الأدنى والعلي والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الزيوت و الدهون الحيوانية و النباتية الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الادنى للتدفق من مصر الى الاردن	الواردات الاردنية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الاردنية مع الواردات المصرية
1995	135.28	0	0	0	0	0	135.28	135.28	135.28	0.45
1996	103.94	0	0	0	0	0	103.94	103.94	103.94	0.5

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الزيوت و الدهون الحيوانية و النباتية الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الاردنية	الواردات المصرية	الصادرات الاردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من الاردن الى مصر	الصادرات الاردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الاردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الاردنية مع الصادرات المصرية
1995	220.00	466	4.10	0.54	220.00	118.80	215.90	0.00	101.20	0.11
1996	98.97	481	4.50	0.49	98.97	48.50	94.47	0.00	50.47	0.08

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول رقم 30 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المواد الكيماوية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية	الصادرات المصرية	الواردات الأردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الأدنى للتدفق من مصر إلى الأردن	الواردات الأردنية الفعلية من غير مصر	الحد الأدنى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الأردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الأردنية مع الواردات المصرية
1995	467.76	207	1.2	0.46	125	57.5	466.56	342.76	410.26	0.8
1996	469.98	183	0.8	0.58	135	78.3	469.18	334.98	391.68	0.83

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المواد الكيماوية الأردنية إلى مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية	الواردات المصرية	الصادرات الأردنية إلى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الأدنى للتدفق من الأردن إلى مصر	الصادرات الأردنية الفعلية إلى غير مصر	الحد الأدنى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الأردنية مع الصادرات المصرية
1995	322.24	1582	1.10	0.60	222.00	133.20	321.14	100.24	189.04	0.63
1996	194.34	1650	1.90	0.61	147.00	89.67	192.44	47.34	104.67	0.61

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول رقم 31 : الحد الادنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات السلع المصنوعة و المصنفة الاردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الاردنية	الصادرات المصرية	الواردات الاردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الادنى للتدفق من مصر الى الاردن	الواردات الاردنية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الاردنية مع الواردات المصرية
1995	518.7	1024	9.6	0.44	287	126.28	509.1	231.7	392.42	0.75
1996	521.1	774	7.9	0.38	204	77.52	513.2	317.1	443.58	0.72

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات السلع المصنوعة والمصنفة الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الاردنية	الواردات المصرية	الصادرات الاردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من الاردن الى مصر	الصادرات الاردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الاردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الاردنية مع الصادرات المصرية
1995	161.10	2372	3.10	0.64	161.10	103.10	158.00	0.00	58.00	0.62
1996	194.30	2598	4.50	0.26	194.30	50.52	189.80	0.00	143.78	0.57

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول رقم 32 : الحد الادنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات الماكنات ومعدات النقل الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الاردنية	الصادرات المصرية	الواردات الاردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الادنى للتدفق من مصر الى الاردن	الواردات الاردنية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الاردنية مع الواردات المصرية
1995	898.26	22	20.1	0.39	22	8.58	878.16	876.26	889.68	0.61
1996	1108.1	15	15.7	0.38	15	5.7	1092.41	1093.11	1102.41	0.56

الحد الادنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات الماكنات ومعدات النقل الاردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الاردنية	الواردات المصرية	الصادرات الاردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من الاردن الى مصر	الصادرات الاردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الاردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الاردنية مع الصادرات المصرية
1995	231.67	2597	0.10	0.50	192.00	96.00	231.57	39.67	135.67	0.28
1996	305.15	3300	0.90	0.56	189.00	105.84	304.25	116.15	199.31	0.38

المصدر: أنظر الجدول 24

الجدول رقم 33 : الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لواردات المصنوعات المتنوعة الأردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الواردات الاردنية	الصادرات المصرية	الواردات الاردنية من مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من مصر إلى الأردن	الحد الادنى للتدفق من مصر الى الاردن	الواردات الاردنية الفعلية من غير مصر	الحد الادنى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للواردات الاردنية من الخارج باستثناء مصر	توافق الواردات الاردنية مع الواردات المصرية
1995	93.27	305	0.4	0.38	23.2	8.816	92.87	70.07	84.454	0.61
1996	105.77	296	0.9	0.26	15	3.9	104.87	90.77	101.87	0.5

الحد الأدنى والأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لصادرات المصنوعات المتنوعة الاردنية من مصر خلال العامين 1995-1996 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الاردنية	الواردات المصرية	الصادرات الاردنية الى مصر	معدل التوافق	الحد الأعلى للتدفق من الأردن إلى مصر	الحد الادنى للتدفق من الاردن الى مصر	الصادرات الاردنية الفعلية الى غير مصر	الحد الادنى للصادرات الاردنية الى الخارج باستثناء مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى الخارج باستثناء مصر	توافق للصادرات الاردنية مع الصادرات المصرية
1995	56.97	317	1.80	0.39	11.00	4.29	55.17	45.97	52.68	0.66
1996	80.42	346	0.70	0.26	5.70	1.48	79.72	74.72	78.94	0.76

المصدر: انظر جدول رقم 24

الجدول 38 : القيم الفعلية والمقدرة والحد الأعلى والأدنى والمتوسط للصادرات الفلسطينية والأردنية إلى مصر الفترة 1995-1998 (مليون دولار)

السنة	الصادرات الأردنية الفعلية إلى مصر	الصادرات الأردنية المتوقعه إلى مصر	الصادرات الفلسطينية الفعلية إلى مصر	الصادرات الفلسطينية المتوقعه إلى مصر	الحد الأدنى للصادرات الأردنية إلى مصر	الحد الأعلى للصادرات الأردنية إلى مصر	معدل الحد الأدنى والأعلى للأردن	الحد الأدنى للصادرات الفلسطينية إلى مصر	الحد الأعلى للصادرات الفلسطينية إلى	معدل الحد الأدنى والأعلى لفلسطين
1995	12.4	12	0	9.5	433	922	677	67		158
1996	19.3	14	0	11.5	427	929	678	106		201
1997	21.3	16	0	13.4						
1998	19.7	17	0	14						

القيم الفعلية والمقدرة والحد الأعلى والأدنى والمتوسط للواردات الفلسطينية والأردنية من مصر خلال الفترة 1995-1998 مليون دولار)

السنة	الواردات الأردنية الفعلية من مصر	الواردات الأردنية المتوقعه من مصر	الواردات الفلسطينية الفعلية المتوقعه من مصر	الواردات الفلسطينية المتوقعه من مصر	الحد الأدنى للواردات الأردنية من مصر	الحد الأعلى للواردات من مصر	معدل الحد الأدنى والأعلى للأردن	الحد الأدنى للواردات الفلسطينية من مصر	الحد الأعلى للواردات الفلسطينية من مصر	معدل الحد الأدنى والأعلى لفلسطين
1995	45	43	10	59.7	417	1229	823	201	629	415
1996	92	46	19	59	432	1236	834	344	923	638
1997	37	64	30.5	86						
1998	45	38	27.5	48						

المصدر جدول 18، وجدول رقم 24 ، و (جدول رقم 34،35 النموذج الكامل في الأجل الطويل)

الجدول رقم 1: تطور التجارة الخارجية الفلسطينية (بالمليون دولار)

خلال الفترة 1968-1998

المؤشر	1968-1987				1988-1994				1995-1998			
	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي	541.3	5.6%	215.2	4.8%	1642.3	3.3%	576.7	3.9%	2541.3	5.4%	1130.0	3.6%
الصادرات السلعية	126.8	5.8%	104.4	5.8%	172.7	3.6%	55.2	6.0%	230.0	0.0%	94.5	0.0%
تحويلات العاملين	161.5	7.4%	119.0	9.8%	455.8	0.0%	267.0	0.0%	225.0	-8.0%	100.0	0.0%
صادرات الخدمات الأخرى	25.2	2.0%	11.2	4.2%	42.7	0.0%	34.2	5.0%	44.5	13.9%	25.0	0.0%
الاستهلاك المحلي	579.5	5.4%	295.2	5.7%	1750.2	3.6%	579.8	4.5%	2662.5	5.3%	1203.5	4.2%
الواردات السلعية	288.9	5.0%	200.7	6.5%	653.7	6.6%	297.0	5.5%	1646.8	4.0%	708.8	4.1%
الدخل القومي المتاح للتصرف	662.0	5.8%	332.7	5.6%	2072.7	2.7%	942.0	2.8%	2952.0	2.5%	1395.8	2.7%
الميزان التجاري السلعي	162.1	4.8%	97.5	6.2%	480.9	7.8%	239.7	5.7%	1416.8	3.5%	614.3	3.7%
الصادرات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي	24%		45%		10%		9%		9%		8%	
الواردات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي	56%		90%		39%		51%		65%		63%	
الواردات السلعية/ الدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف	47%		57%		31%		31%		56%		50%	

المؤشر	1968-1987				1988-1994				1995-1998			
	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو
العجز في الميزان التجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	32%		44%		28%		41%		56%		54%	
الواردات إلى الاستهلاك	50%		68%		37%		51%		62%		59%	
الصادرات / الواردات	0.44		0.52		0.26		0.19		0.14		0.13	

المصدر: تم اشتقاق هذا الجدول من خلال سلسلة زمنية عكست اداء التجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك بالاعتماد على مصادر مختلفة حسب كل فترة، حيث تم الاعتماد على المصادر الإسرائيلية والدولية خلال الفترة 1968–1994، اما خلال الفترة 1995–1998، فقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،إضافة الى تقديرات ماس التي اعتمدت على نفس البيانات. وتم تحليل معدلات اتجاه النمو للمؤشرات الواردة في الجدول بواسطة تحليل الانحدار باستخدام تأثير الزمن علىاتجاه تلك المتغيرات.

الجدول رقم 2 A : التوزيع السلعي لصادرات الضفة الغربية

(مليون دولار) للفترة 1970–1994

المؤشر	1970 -1987				1988-1994			
	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
الصادرات الزراعية	32.8	4.3%	49.7	6.1	47.6	3.0%	73.3	28.0
الصادرات الصناعية	106.3	4.6%	193.4	24.4	173.2	4.0%	297.9	112.0
الصادرات الكلية	139.2	4.5%	227.6	30.5	220.9	4.0%	357.0	140.0
الصادرات الزراعية/ الصادرات الكلية	24%		31%	15%	22%		25%	16%
الصادرات الصناعية / الصادرات الكلية	76%		85%	69%	78%		83%	75%

المصدر: تم بناء هذا الجدول من واقع سلسلة زمنية لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية بالاعتماد على البيانات المتوفرة في دراسة الجعفري،1997.

الجدول رقم 2 B : التوزيع السلعي لصادرات قطاع غزة

(مليون دولار) للفترة 1970–1994

المؤشر	1970-1987				1988- 1994			
	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
الصادرات الزراعية	41.9	0.0%	72.6	11.2	34.5	8.8%	66.56	17.5
الصادرات الصناعية	69.8	7.5%	144.4	3.5	76.6	11.0%	149.1	28.6
الصادرات الكلية	111.7	5.0%	201.8	14.7	111.1	10.0%	210	47.6
الصادرات الزراعية/ الصادرات الكلية	44%	0	76%	20%	32%	0	40%	28%
الصادرات الصناعية / الصادرات الكلية	56%	0	79%	24%	68%	0	72%	60%

المصدر: تم بناء هذا الجدول من واقع سلسلة زمنية لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية بالاعتماد على البيانات المتوفرة في دراسة الجعفري،1997.

لجدول رقم 2 C:التوزيع السلعي النسبي للصادرات الفلسطينية

خلال الفترة 1995 –1998

	التصنيف	السـنة			
		1995	1996	1997	1998
1	السلع الزراعية والمواد الغذائية	17	14	15	15
2		2	4.5	5	6.6
3	المواد الخام	7.5	9	6	5.6
4	الوقود	00	00	00	00
5	زيوت ودهون نباتية وحيوانية	1.3	2.6	2.2	1
6	مواد كيماوية	4.3	7	6	6.6
7	سلع مصنعة	65	57	60	60
8	مكائن ومعدات	3.1	6	5.8	5.3
المجموع		%100	%100	%100	%100

المصدر:- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية (1995-1998)

✧ تشتمل السلع المصنفة هنا على السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة وعلى المصنوعات المتنوعة، حيث أن التصنيفين المذكورين (6) و (8) هما عبارة عن سلع نهائية .

الجدول رقم 3 A: التوزيع السلعي لواردات الضفة الغربية (مليون دولار)
للفترة 1970–1994

المؤشر	1987-1970				1994-1988			
	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
الواردات الزراعية	44.1	4.0%	95.9	12.9	130.0	10.0%	268.3	64.4
الواردات الصناعية	243.5	5.0%	543.2	54.6	632.5	7.9%	1143.7	362.9
الواردات الكلية	287.6	5.0%	639.1	67.7	762.0	8.3%	1412.0	427.3
الواردات الزراعية/ الواردات الكلية	17%		22%	11%	16%		19%	15%
الواردات الصناعية/ الواردات الكلية	83%		88%	78%	84%		85%	81%

المصدر : انظر الجدول 2A.

الجدول رقمB3: التوزيع السلعي لواردات قطاع غزة (مليون دولار)
للفترة 1970–1994

المؤشر	1987-1970				1994-1988			
	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	متوسط القيمة	معدل النمو	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
الواردات الزراعية	28.0	6.3%	56.7	1.8	46.0	7.0%	72.6	26.0
الواردات الصناعية	172.7	6.5%	358.5	13.2	294.9	6.8%	532	174.0
الواردات الكلية	200.7	6.5%	412.1	15.0	341.0	6.9%	605	200.0
الواردات الزراعية/ الواردات الكلية	14%		17%	11%	14%		15%	12%
الواردات الصناعية/ الواردات الكلية	86%		88%	83%	86%		88%	85%

المصدر: انظر الجدول 2A

الجدول رقم 3 C: التوزيع السلعي النسبي للواردات الفلسطينية
للفترة 1995-1998

	التصنيف السلعي	السنة			
		1995	1996	1997	1998
1	السلع الزراعية والمواد الغذائية	13	21	21	20
2	المشروبات والتبغ	4.4	5.3	3.1	4
3	المواد الخام	2.2	3.4	5.8	2
4	الوقود	13	19	15	22
5	زيوت ودهون نباتية حيوانية	1.3	1.1	1.1	1
6	مواد كيماوية	5.5	7.8	7.5	7.5
7	سلع مصنعة	49	30.4	34.4	53.5
8	مكائن ومعدات النقل	12	12	12	14
	المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: أنظر جدول 2C

الجدول رقم 4: مكونات الصادرات الخدمية من الضفة الغربية
للفترة 1995-1997

التصنيف	السنة		
	1995	1996	1997
صادرات العمل (%)	45	40	48
خدمات الشحن والنقل (%)	33	36	29
السياحة والخدمات الأخرى (%)	21	24	23
المجموع (مليون دولار)	560 %100	611 %100	699 %100

Source: Statistical Abstract of Israel Israeli Balance of Payments

الجدول رقم 5: مكونات الصادرات الخدمية من قطاع غزة

للفترة 1995-1997

التصنيف	السنة		
	1995	1996	1997
صادرات العمل (%)	83	78	80
خدمات الشحن والنقل (%)	5	7	5
السياحة والخدمات الاخرى (%)	12	15	15
المجموع (مليون دولار)	257 %100	205 %100	256 %100

المصدر: أنظر جدول (4)

الجدول رقم 6: مكونات الواردات الخدمية إلى الضفة الغربية

للفترة 1995-1998

التصنيف	السنة			
	1995	1996	1997	1998
خدمات التامين (%)	3	2	2	4
خدمات الشحن (%)	19	10	12	10
عوائد الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية (%)	24	31	37	35
السياحة والخدمات الأخرى، وتتكون من خدمات السفر والنقل والصحة والتعليم العالي (%)	54	57	49	51
المجموع (مليون دولار)	390 %100	430 %100	450 %100	470 %100

المصدر: أنظر جدول (4)

الجدول 7: مكونات الواردات الخدمية إلى قطاع غزة 1995-1998

التصنيف	السنة			
	1995	1996	1997	1998
خدمات التامين (%)	3	**2**	2	2
خدمات الشحن (%)	19	11	12	12
عوائد الاستثمار الأجنبي في قطاع غزة (%)	15	25	23	25
السياحة والخدمات الأخرى وتتكون من النقل والسفر والصحة والتعليم (%)	63	62	63	61
المجموع (مليون دولار)	137 %100	163 %100	182 %100	200 %100

المصدر: أنظر جدول (4).

الجدول رقم 8: أهم المؤشرات الاقتصادية المصرية (مليون دولار)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
GDP	48050	33373	41659	46649	51607	60457	67301	75484	
عدد السكان (مليون نسمة)	52385	53474	54587	55722	56881	58064	59272	60505	
نصيب الفرد من GDP (الف دولار)	0.917	0.624	0.763	0.837	0.907	1.041	1.135	1.248	#DIV/0!
صادرات الخدمات	5971	6783	7716	7895	8070	8590	9271	9380	8141
تحويلات العاملين	860	915	1110	1330	1578	1901	2122	2030	
واردات الخدمات	3788	3364	4867	5367	5645	4873	5084	6770	6492
ميزان الخدمات	3043	4334	3959	3858	4003	5618	6309	4640	1649
الصادرات السلعية	3604	3856	3400	3243	4044	4690	4967	5128	
الواردات السلعية	9202	7754	8325	8213	9587	11759	13016	14059	
صافي الميزان التجاري السلعي	-5598	-3898	-4925	-4970	-5543	-7069	-8049	-8931	0
صافي الميزان التجاري الكلي	-2555	436	-966	-1112	-1540	-1451	-1740	-4291	1649
نسبة من GDP									
الصادرات السلعية	0.08	0.12	0.08	0.07	0.08	0.08	0.07	0.07	#DIV/0!
الواردات السلعية	0.19	0.23	0.20	0.18	0.19	0.19	0.19	0.19	#DIV/0!
صادرات الخدمات	0.12	0.20	0.19	0.17	0.16	0.14	0.14	0.12	#DIV/0!
واردات الخدمات	0.08	0.10	0.12	0.12	0.11	0.08	0.08	0.09	#DIV/0!
تحويلات العاملين	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.0	0.03	#DIV/0!
صافي الميزان التجاري السلعي	-0.12	-0.12	-0.12	-0.11	-0.11	-0.12	-0.12	-0.12	#DIV/0!
صافي الميزان التجاري الخدمي	0.06	0.13	0.10	0.08	0.08	0.09	0.09	0.06	#DIV/0!
صافي الميزان التجاري الكلي	-0.05	0.01	-0.02	-0.02	-0.03	-0.02	-0.03	-0.06	#DIV/0!

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1997. International Financial Statistics, 1996,1997.

الجدول رقم 9 : التوزيع السلعي للصادرات المصرية

من العام 1994-1997 بالدولار الأمريكي

الرقم	التصنيف	1994	1995	1996	1997	%	%	%	%
	المجموع الكلي	3,527,240	3,511,127	3,601,218	3,924,952	100%	100%	100%	100%
1	حيوانات حية	25,610	16,769	22,178	23,073	0.73%	0.48%	0.62%	0.59%
2	المملكة النباتية	242,628	312,003	351,548	251,741	6.88%	8.89%	9.76%	6.41%
3	شحوم	8,000	4,700	6,858	13,186	0.23%	0.13%	0.19%	0.34%
4	صناعة الأغذية	44,994	51,094	52,511	47,983	1.28%	1.46%	1.46%	1.22%
5	منتجات معدنية	1,399,519	1,329,501	1,738,717	1,848,198	39.68%	37.87%	48.28%	47.09%
6	منتجات كيماوية	155,228	139,703	166,908	195,351	4.40%	3.98%	4.63%	4.98%
7	لدائن	23,523	34,862	41,141	62,089	0.67%	0.99%	1.14%	1.58%
8	جلود	16,091	10,245	11,011	20,231	0.46%	0.29%	0.31%	0.52%
9	خشب	8,613	15,222	7,664	6,525	0.24%	0.43%	0.21%	0.17%
10	مواد مستعملة لصناعة الورق	16,091	19,835	19,843	17,173	0.46%	0.56%	0.55%	0.44%
11	مواد نسيجية	1,115,888	1,011,163	781,405	927,505	31.64%	28.80%	21.70%	23.63%
12	أحذية	12,642	10,904	12,274	8,009	0.36%	0.31%	0.34%	0.20%
13	حجر	35,415	38,513	39,886	85,837	1.00%	1.10%	1.11%	2.19%
14	لؤلؤ	928	716	1,591	1,014	0.03%	0.02%	0.04%	0.03%
15	معادن عادية	381,871	416,879	306,783	322,260	10.83%	11.87%	8.52%	8.21%
16	الات و اجهزة	15,536	19,119	13,444	19,423	0.44%	0.54%	0.37%	0.49%
17	معدات نقل	3,081	3,493	2,440	28,822	0.09%	0.10%	0.07%	0.73%
18	بصريات	1,703	1,018	3,976	2,046	0.05%	0.03%	0.11%	0.05%
19	اسلحة	0	5	0	1	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
20	غير مصنفة (مثل الاثاث)	19,578	21,033	20,575	44,239	0.56%	0.60%	0.57%	1.13%
21	تحف	301	350	467	248	0.01%	0.01%	0.01%	0.01%

المصدر: الجهاز المركزي المصري للإحصاء والتعبئة العامة، أعداد مختلفة.

الجدول رقم 10: التوزيع السلعي للواردات المصرية من العام

1994-1997 دولار أمريكي

الرقم	التصنيف	1994	1995	1996	1997	%	%	%	%
	المجموع الكلي	9,738,195	11,967,279	13,265,358	13,465,730	100%	100%	100%	100%
1	حيوانات حية	543,755	596,900	529,865	490,392	5.58%	4.99%	3.99%	3.64%
2	المملكة النباتية	1,421,024	1,722,002	2,145,578	1,696,966	14.59 %	14.39 %	16.17 %	12.60%
3	شحوم	197,821	522,062	528,828	497,912	2.03%	4.36%	3.99%	3.70%
4	صناعة الأغذية	541,991	588,336	745,167	879,627	5.57%	4.92%	5.62%	6.53%
5	منتجات معدنية	274,574	345,054	527,277	554,305	2.82%	2.88%	3.97%	4.12%
6	منتجات كيماوية	848,540	1,090,956	1,105,072	1,213,438	8.71%	9.12%	8.33%	9.01%
7	لدائن	558,290	750,938	824,702	882,715	5.73%	6.27%	6.22%	6.56%
8	جلود	6,608	5,682	5,704	4,233	0.07%	0.05%	0.04%	0.03%
9	خشب	502,031	648,055	609,748	653,983	5.16%	5.42%	4.60%	4.86%
10	مواد مستعملة لصناعة الورق	338,598	611,927	490,133	489,257	3.48%	5.11%	3.69%	3.63%
11	مواد نسيجية	341,476	443,107	459,585	442,378	3.51%	3.70%	3.46%	3.29%
12	أحذية	5,827	5,675	7,147	12,443	0.06%	0.05%	0.05%	0.09%
13	حجر	94,504	117,804	142,878	157,811	0.97%	0.98%	1.08%	1.17%
14	لؤلؤ	5,766	7,153	6,754	81,643	0.06%	0.06%	0.05%	0.61%
15	معادن عادية	975,000	1,207,535	1,448,122	1,392,734	10.01 %	10.09 %	10.92 %	10.34%
16	الات و أجهزة	2,051,186	2,294,726	2,669,967	2,838,097	21.06 %	19.18 %	20.13 %	21.08%
17	معدات نقل	741,716	675,335	657,767	742,026	7.62%	5.64%	4.96%	5.51%
18	بصريات	221,183	248,468	279,152	325,012	2.27%	2.08%	2.10%	2.41%
19	اسلحة	2,102	6,394	2,801	449	0.02%	0.05%	0.02%	0.00%
20	غير مصنفة (مثل الأثاث)	65,769	79,118	79,092	110,190	0.68%	0.66%	0.60%	0.82%
21	تحف	436	53	21	120	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%

المصدر:الجهاز المركزي المصري للإحصاء والتعبئة العامة، أعداد مختلفة.

الجدول رقم 11: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية لأهم الدول

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
المجموع	**3049**	**3105**	**3472**	**3444**	**3534**
السعودية	202.4	196.3	159.9	113.1	122.7
ليبيا	58.2	62.4	44.1	52.8	51.7
الامارات	19.5	24.7	40.7	40.9	44.4
سوريا	36.3	49.1	57.7	56	55
لبنان	21.3	26.7	35.1	43.4	33
الأردن	33.5	14.4	20.9	30.9	44.6
تونس	19.8	20.4	23.4	27.4	24.1
السودان	45.7	30	28.9	24.4	20.9
فلسطين	0	0	0	0	0
الجزائر	28.4	24.4	32.7	31.3	15.8
الكويت	36.3	35.4	26.1	16.9	19.3
اليمن	17.1	20.7	19.1	12.4	36.5
المغرب	6.1	10	12.7	15.1	8
قطر	3.5	4.5	5.4	9.5	6.7
أهم الدول الأوروبية					
ايطاليا	432.9	399.7	426.4	458.7	438.3
هولندا	175	172.1	207	166.6	364.7
ألمانيا	126.9	131.4	209.7	207	162
اسبانيا	72.6	100	149	157.3	98.2
المملكة المتحدة	102.2	84.9	143.9	142.4	165.7
بلغاريا	11.5	12.1	15.2	2	8.2
فرنسا	129.2	155.4	138.1	144.2	144.6
بلجيكا	57.8	43.4	71.2	110.5	50.5
روسيا	72.9	40.4	40.9	31.9	37.6
رومانيا	93.2	49.8	43.3	41.2	36.8

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
سويسرا	27.9	25.3	27.6	16.7	6.6
النمسا	6.6	11	14.6	8.1	3.1
الدنمارك	11.1	10.9	20	14.9	5
تركيا	19.6	25.8	71.4	82.6	115.2
قبرص	14.5	15.2	13.1	13.4	12.5
دول اتفاقية التجارة الحرة (نافتا)					
	92	93	94	95	96
الولايات المتحدة	286.4	430.3	364.4	522	460
كندا	6.4	6.4	9.7	8.1	4.4
الدول الآسيوية غير العربية					
الهند	15.1	35.6	66	53	14
اليابان	74.2	54.4	49.8	43.6	41.3
كوريا	57.1	44.5	106.2	51.6	35.5
سنغافورة	144.6	128.1	146.6	92.8	90
الصين	0.3	30.7	10.5	6.2	7.5
اسرائيل	290	229.9	188.2	173.6	343.5
البلدان الأخرى					
اتحاد جنوب أفريقيا	1.8	3.2	1.8	4.6	3.5
كرواتيا	3.5	4.6	5.5	9.5	6.7
الباكستان	7.7	3.1	6	4.5	8.2
البرازيل	3.4	4.5	9.5	4.6	1.3

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الدولية ، I M F، 1996.

الجدول رقم 12: التوزيع الجغرافي للواردات المصرية (بالمليون دولار)
للفترة من 1992-1996

البلد	1992	1993	1994	1995	1996
المجموع	739468	7300090	842990	1024613	115153
الدول العربية	228.78	206.60	316.50	424.93	478.73
السعودية	103.60	132.60	194.93	290.53	
ليبيا	51.00	27.50	47.90	99.50	76.70
الامارات	4.70	6.80	13.00	14.80	16.30
سوريا	19.00	7.50	16.80	11.70	15.30
لبنان	16.80	14.50	12.10	24.70	25.40
الأردن	8.20	1.30	8.30	10.20	21.80
تونس	3.40	4.60	13.70	12.40	29.50
السودان	21.90	11.80	1.70	2.70	3.20
فلسطين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الجزائر	0.30	0.05	6.80	7.00	7.80
دول الاتحاد الأوروبي	3898.50	4207.70	4508.00	5515.90	5698.20
ايطاليا	543.80	678.60	613.70	731.10	870.80
هولندا	296.50	283.30	285.50	381.40	363.40
ألمانيا	861.20	887.70	913.30	1044.50	1089.10
اسبانيا	137.70	135.60	143.00	184.40	210.80
المملكة المتحدة	361.40	335.90	349.60	379.80	441.30
ايرلندا	42.50	112.80	200.00	217.80	131.70
فرنسا	414.80	542.80	592.20	685.10	577.00
بلجيكا	170.00	180.00	214.40	236.70	211.90
روسيا	30.00	144.00	273.70	405.30	370.70
رومانيا	60.00	75.00	121.00	160.00	197.00
السويد	204.90	220.50	157.50	259.60	306.60
النمسا	76.00	62.00	74.00	82.00	125.00

البلد	1992	1993	1994	1995	1996
الدنمارك	90.00	88.00	96.00	94.00	94.00
فنلدا	121.30	114.40	135.60	182.90	166.30
اليونان	85.00	64.00	51.00	71.00	106.00
بولندا	77.90	42.00	47.40	48.40	67.90
بلغاريا	34.30	21.20	28.70	40.00	34.60
سويسرا	291.20	219.90	211.40	311.90	334.10
دول اتفاقية التجارة الحرة (تافتا)	1533.30	1275.60	1659.10	2180.80	2706.40
الولايات المتحدة	1455.00	1227.60	1615.60	2111.00	2608.70
كندا	78.30	48.00	43.20	69.80	97.70
دول أمريكا الجنوبية	217.50	189.70	251.10	304.90	402.60
البرازيل	134.50	118.70	158.10	189.90	165.60
الأرجنتين	83.00	71.00	93.00	115.00	237.00
الدول الأسيوية غير العربية	1225.10	1195.50	1264.60	1668.00	1797.50
الهند	102.50	117.80	123.80	160.70	184.30
أندونيسيا	82.10	66.90	55.70	78.80	100.00
ماليزيا	130.00	92.90	93.60	220.00	240.00
تركيا	125.80	137.10	143.30	179.60	252.80
كوريا الجنوبية	91.50	125.70	107.00	227.00	192.80
اليابان	357.50	366.80	400.00	313.90	344.90
أوكرانيا	84.00	53.00	67.00	102.00	111.00
هونج كونج	55.40	56.30	66.80	66.80	51.60
الصين	184.00	160.00	194.40	295.90	283.50
إسرائيل	12.30	19.00	13.00	23.30	36.60
البلدان الأخرى	291.50	225.80	430.60	151.60	432.10
استراليا	269ز90	198.90	403.10	123.70	386.10
نيوزلندا	21.60	26.90	27.50	27.90	46ز00
كينيا	52	48.1	52.6	78.6	67

سنغافورة	38.7	43.8	44.6	48.9	52.7

الجدول رقم 13 : التبادل التجاري بين مصر و فلسطين (بالألف دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري	%الصادرات من إجمالي الصادرات	%الواردات من إجمالي الواردات
1995	3	10009	10012	-10006	0.001%	0.6%
1996	10	19075	19085	-19065	0.003%	0.9%
1997	15	30372	30387	-30357	0.004%	1.4%
1998		27500	27	-27500	0.000%	1.3%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاءات الفلسطينية، إحصاءات التجارة الخارجية:1998،1997،1996

% مساهمة الصادرات و الواردات الفلسطينية مع مصر إلى الإجمالي

الجدول رقم 14: الحد الأدنى والحد الأعلى والمستوى الفعلي والمتوقع لتدفق الصادرات السلعية من مصر إلى فلسطين خلال العامين 1995-1996(بالمليون دولار)

السنة	الواردات السلعية المصرية	الصادرات السلعية الفلسطينية	الواردات السلعية المصرية من فلسطين*	معدل التوافق	الحد الأعلى لتدفق السلع من فلسطين الى مصر	الحد الادنى لتدفق السلع من فلسطين الى مصر	الواردات الفعلية المصرية من غير فلسطين	الحد الادنى للواردات السلعية المصرية من غير فلسطين	الحد الأعلى للواردات السلعية من غير فلسطين	توافق الواردات المصرية مع الواردات الفلسطينية
1995	11608	503	0.5	0.27	249	67.23	11607.5	11359	11540.77	0.46
1996	11926	565	1.1	0.36	297.00	106.92	11924.9	11629	11819.08	0.53

المصدر1:.(الجعفري، العارضة، مسيف، 2000)

المصدر 2: كتاب الإحصاء السنوي للتجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، 1996

المصدر3: (الجعفري، العارضة، مسيف، 2000)

المصدر4: نتيجة حساب معدل التوافق والترابط المستخدمة في هذه الدراسة، انظر الجزء الخامس من هذه الدراسة.

المصدر5: حاصل مجموع توافق الصادرات المصرية مع الواردات الفلسطينية من خلال جداول عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين.

المصدر6: حاصل ضرب الحد الأعلى في معدل التوافق والترابط.

المصدر7: الفرق بين الحد الأدنى للصادرات الفلسطينية الى مصر والصادرات الكلية.

المصدر8: الفرق بين الحد الأعلى للصادرات المصرية الى فلسطين والصادرات الكلية.

المصدر9:.تم اشتقاق هذا المعدل من خلال التوافق بين الصادرات الفلسطينية والصادرات المصرية.

المصدر 10: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري 1996.

ملاحظة الشق الثاني من الجدول نفس المصادر مع مراعاة انه للواردات.

الجدول 34: متوسط الصادرات السلعية الفلسطينية الفعلية إلى مصر والإمكانات المتوقعه حسب المجموعات السلعية خلال العامين 1995-1996 مليون دولار

المجموعة	الصادرات الفلسطينية الكلية	الفلسطينية الفعلية إلى مصر	الحد الأعلى المتوقع	الحد الأدنى المتوقع	القيمة المتوقعة
المواد الغذائية والحيوانات الحية	58	0	58	21	39.5
المشروبات والتبغ	11	0	11	9	10
المواد الخام	23	0	23	7	15
الوقود	7	0	7	2.5	4.75
الزيوت النباتية	7	0	7	6	6.5
المواد الكيماوية	20	0	20	8	14
السلع المصنوعة والمصنفة	121	0	121	38	79.5
الماكنات ومعدات النقل	16	0	121	9	12.5
المصنوعات ومعدات النقل	16	0	16	9	12.5
المصنوعات المتنوعة	51	0	51	12.5	31.75
المجموعة	314	0	314	113	213.5

متوسط الواردات السلعية الفلسطينية الفعلية من مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين **1995-1996 مليون دولار**

	الواردات الفلسطينية	الفلسطينية الفعلية من مصر	الحد الأعلى المتوقع	الحد الأدنى المتوقع	القيمة المتوقعة
المواد الغذائية والحيوانات الحية	323	6.5	285	147	216
المشروبات والتبغ	91	1	0	0	0
المواد الخام	53	0.2	53	13	33
الوقود	302	0.5	302	207	254.5
الزيوت النباتية	21	0	0	0	0
المواد الكيماوية	125	1	125	82	103.5
السلع المصنوعة و المصنفة	396	0.5	396	160	278
المكانات ومعدات النقل	206	0.6	18	7	12.5
المصنوعات المتنوعة	117	1	117	38	77.5
المجموع	1634	11.3	1296	654	975

الجدول 35: متوسط الصادرات السلعية الأردنية الفعلية الى مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين **1995-1996 مليون دولار**

	الصادرات الأردنية الكلية	الصادرات الأردنية الفعلية الى مصر	الحد الأعلى المتوقع	الحد الأدنى المتوقع	القيمة المتوقعة
المواد الغذائية والحيوانات الحية	192	0.7	187	58	122.5
المشروبات والتبغ	7.5	1.3	1.6	0.2	0.9
المواد الخام	98	0	72	38	55
الوقود	0.7	0	0.7	0.2	0.45
الزيوت النباتية	160	5	160	83	121.5
المواد الكيماوية	258	1.5	184	111	147.5
السلع المصنوعة والمصنفة	177	3.8	177	76	126.5
الماكنات ومعدات النقل	268	0.5	190	100	145
المصنوعات المتنوعة	68	1.3	8	3	5.5
المجموع	1229.2	14.1	980.3	469.4	724.85

متوسط الواردات السلعية الأردنية الفعلية من مصر والإمكانات المتوقعة حسب المجموعات السلعية خلال العامين **1995-1996 مليون دولار**

المجموعة	الواردات الأردنية	الواردات الأردنية الفعلية من مصر	الحد الأعلى المتوقع	الحد الأدنى المتوقع	القيمة المتوقعة
المواد الغذائية و الحيوانات الحية	740	6.5	217	120	168.5
المشروبات والتبغ	16	0.7	0	0	0
المواد الخام	121	0.4	30	8	19
الوقود	498	2.2	498	478	488
الزيوت النباتية	119	0	0	0	0
المواد الكيماوية	468	1	128	67	97.5
السلع المصنوعة و المصنفة	519	8.7	246	101	173.5
الماكانات ومعدات النقل	1003	17.5	17.5	7	12.25
المصنوعات المتنوعة	98	7	19	6	12.5
المجموع	3582	44	1155.5	787	971.25

المصدر مشتق من الجداول، من جدول رقم (25) إلى جدول رقم (33) حسب مؤشرات التوافق

الجدول 36: معادلات الجاذبية لعرض الصادرات الأردنية الى مصر باستخدام بيانات مركبة من السلاسل الزمنية والمقطعية للفترة 1970–1998

المتغير	النموذج الكامل		النموذج المختزل	
	في الاجل القصير	في الاجل الطويل	في الاجل القصير	في الاجل الطويل
الناتج المحلي الإجمالي في مصر	0.52(0.4)	0.59(0.4)	0.86(4.2)	0.98(4.2)
الناتج المحلي الإجمالي في الاردن	0.33(0.25)	0.37(0.25)	0	0
سعر الصرف النسبي الحقيقي للجنيه المصري بالدولار الامريكي	_ 0.33(0.43)	_ 0.37(0.43)	0	0
المتغير الفتري للصادرات الاردنية الى مصر	0.13(1.26)	0	0.11(1.27)	0
المتغير الصوري(تأثير اتفاقية كامب ديفيد)	0.00	0	_ 1.74(8.7)	_2(8.7)
الحد الثابت	_2.65	_ 3.04	_ 3.13	_3.5
R	0.89	0.89	0.89	0.89
R-2	0.87	0.87	0.88	0.88

النموذج الكامل: تم استخدام النموذج الكامل في الاجل الطويل للتنبؤ بقيم الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من والى مصر للفترة 1995–1998 -ملاحظة ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي وان هذا الارتباط لا يؤثر على تنبؤ قيم المتغيرات الداخلية، بحيث يبقيها ثابتة ومستقرة (انظر نظرية الاقتصاد القياسي، النعيمي واخرون ص 304) النموذج المختزل : لبيان مشكلة تعدد العلاقات الخطية والذي تم استخدامه في تحليل العلاقات التجارية.

الجدول 37: معادلات الجاذبية المقدرة للطلب على الواردات الاردنية من مصر باستخدام بيانات مركبة من السلاسل الزمنية والمقطعية للفترة 1970-1999

المتغير	النموذج الكامل		النموذج المختزل	
	في الاجل القصير	في الاجل الطويل	في الاجل القصير	في الاجل الطويل
الناتج المحلي الاجمالي في مصر	0.4(1.27)	0.76(1.27)	0.18(1.44)	0.38(1.44)
الناتج المحلي الاجمالي في الاردن	0.51(1.71)	0.98(1.71)	0	0
المتغير الفتري للصادرات الأردنية الى مصر	0.48(3.04)	0	0.53(3.6)	0
مؤشر أسعار التصدير في مصر	0.17(1.51)	0.32(1.51)	0	0
مؤشر أسعار الواردات في الاردن	_0.47(1.05)	_ 0.90(1.05)	0	0
المتغير الصوري(تأثير اتفاقية كامب ديفيد)	0.00	0	_ 0.15(1.8)	_ 0.31(1.8)
الحد الثابت	1.41	2.7	_0.15	_ 0.31
R	0.69	0.69	0.68	0.68
R-2	62	0.62	0.63	0.63

النموذج الكامل: تم استخدام النموذج الكامل في الاجل الطويل للتنبؤ بقيم الصادرات والواردات الفلسطينية والأردنية من والى مصر للفترة (1995-1998)، مع ملاحظة ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي، وان هذا الارتباط لا يؤثر على تنبؤ قيم المتغيرات الداخلية، بحيث يبقيها ثابتة ومستقرة (انظر نظرية الاقتصاد القياسي، النعيمي واخرون ، ص304) النموذج المختزل: لبيان مشكلة تعدد العلاقات الخطية والذي تم استخدامه في تحليل العلاقات التجارية.

الجدول 39: الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري السلعي الفعلي و المقدر

الميزان التجاري للأردن مع مصر							حجم التجارة الأردنية – المصرية		
السنة	الفعلي	المقدر	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معدل الحد الأعلى والأدنى		حجم التبادل التجاري الفعلي	حجم التبادل التجاري المقدر	حجم التبادل التجاري حسب معدل الحد الأعلى و الادنى
1995	-33	-31	-300	16	-142		57.4	55	1500
1996	-73	-32	-307	-5	-156		111.3	60	1512
1997	16	-48	na	na	na		58.3	80	na
1998	-25	-21	na	na	na		64.7	55	na
الميزان التجاري لفلسطين مع مصر							حجم التجارة الفلسطينية – المصرية		
السنة	الفعلي	المقدر	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معدل الحد الأعلى والأدنى		حجم التبادل التجاري الفعلي	حجم التبادل التجاري المقدر	حجم التبادل التجاري حسب معدل الحد الأعلى والادنى
1995	-10	-50	-380	-134	-257		10	69.2	573
1996	-19	-48	-626	-238	-432		19	70.5	839
1997	-31	-73		na	na		30.5	99.4	na
1998	-28	-34		na	na		27.5	62	na

المصدر جدول مشتق من الجدول السابق

المراجع

الأمم المتحدة، (1998)، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينيات: الفرص والتحديات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).

البنك المركزي الأردني. التقارير الشهرية، أعداد مختلفة.

البنك المركزي المصري –المجلة الاقتصادية –القاهرة، أعداد مختلفة.

بنك مصر (1994)، النشرة الاقتصادية، السنة السابعة والثلاثون، العدد الأول.

الجعفري، محمود. (1997). الاتفاقية التجارية الأردنية–الفلسطينية: متطلبات التعديل. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، أعداد مختلفة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الملخص الشهري لبيانات التجارة الخارجية،أعداد مختلفة، جمهورية مصر العربية، الحسابات القومية 1995–1997، أعداد مختلفة.

حسابات الدخل القومي، أعداد مختلفة.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

العارضة، ناصر. (2000) : التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية. القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عبيدات، محمد وآخرون (1989) الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق .عمان: دار زهران للنشرة والتوزيع.

العجلة، مازن (1992): التنمية الاقتصادية في الضفة العربية وقطاع غزة، 1967–1987، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة.

عوض، طالب.(1995) التجارة الدولية، نظريات وسياسات. عمان: معهد الدراسات المصرفية. الطبعة الأولى.

لاشين، عبد القادر (1999): دراسة المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).(1998) الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). (1989). التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ماس(1997) خيارات السياسة التجارية للضفة الغربية وقطاع غزة، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ماس.(1995). التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة : الإمكانات والآفاق. القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ماس. (2000). التجارة الخارجية الفلسطينية–الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية. القدس

ماس. (2000). بيانات التجارة الخارجية(السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي. العدد السابع:1997، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

محاضرات في التكامل الاقتصادي. غزة: الجامعة الإسلامية.

محمد، عبد العال وآخرون. (1991). نظرية الاقتصاد القياسي. ترجمة جامعة المستنصرية، العراق.

النقيب، فضل (1998) الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. دوائر الإحصاء الفلسطينية والأردنية والمصرية.

المراجع بالإنكليزية

Beers,C.V. Biessen G. (1995): Trade and Structure of Foreign Trade: The Case of Hungry and Poland un published manuscript submitted to XI of World Congress at the International Economic Association in Tunsia.

El-Jafari, M. & Elmusa. (1995). Trade and power: the Palestinian Israeli Economic protocol. *Journal of Palestine studies, Vol. 25*, No.2.

El-Jafari, M. (1994). *Main Features of Domestic & External Merchandis*

El-Jafari, M. (1997). Potential Merchandise Trade of the West Bank & Gaza strip. *Journal of Economic Cooperation. Vol 18*,No.4.

El-Jafari, M. (1998). *Macro-Economic policies for Employment promotion*. International Labour Office, No.5.

GATT,(1993): Trade Policy Review,Arab Republic of Egypt ,1992.Volume.I,II Geneva: GATT

Hoekman, B , and H, Kheir-Eldin(200)Trade Policy :Developments, in the Middle East and North Africa, Published by the World Bank Institute and Economic Research Form, D.C.

Hoekman,bernard.1998."The WTD and the World: Trade Policy Priorities and pitfalls, in N.Shaflik (ed).Prospects for MENA Economies.landan: Macmillan.

IMF. 1998B."Trade Liberalization in IMF-Suppoted Program, World Economic and Financial Survyes. Washington,D.C.

International Financial Statistics Yearbook. (1996.United Nation Publication.

International Monetary fund 1998a: Egypt Beyand Stabilization Toward Dynamic Market Economy occasioned paper No.163.washington,D.C.

Kessler,V.)1999): Palestine's External Trade Performance Under the

Kheir-El-Din,Hanaa.1998 " Effective Protection in Egypt Due to the Tariff Structures in 1996 and 1997. Compared to 1994.Study prepared for USAID/DEPRA, Cairo.

Markusen, J. and et al (1995): International Trade theory and evidence McGraw – Hill Co.

Markusen.J,(1995) International Trade theory and evidence.

MAS (2000) :Analytical Review to Improve Tradqe Data collection Methodologies: The Case of the Palestinian Merchandise Trade Statistics, MAS.

Michaely,M(1962): Multilateral balancing in International Trade;

American Economic Review, pp 685-702.
Nathan Associates.1998. "Enhancing Egypt's Export. Report Submitted to USAID, Cairo.
Oguledo,V.and etal (1994):Gravity Model: "A Reformulation and Application to Discriminatory Trade Arrangement Applied Economics,Vol.26.
Paras Protocal: Hopes and Desillusion, monascripts submitted the European commission.
Wilsan, Rodney.1986."The Development Impact of Egypt's Import liberalizaton "Middle Eastern Studies.